ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2019

صفحة

- محضر الجلسة رقم 237 ليوم الثلاثاء 20 ذو القعدة 1440 (23 يوليوز 2019) 6430

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

- محضر الجلسة رقم 238 ليوم الثلاثاء 20 ذو القعدة 1440 (23 يوليوز 2019) 6459

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
2. مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

محضر الجلسة رقم 237

التاريخ: الثلاثاء 20 ذو القعدة 1440هـ (23 يوليو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بمراسلة من السيد رئيس الحكومة تنفيذا بإعلان انتخاب السيد الملودي العابد العمراني من حزب الاتحاد الدستوري عضوا بالمجلس، في الانتخاب الجزئي الذي أجري بتاريخ 11 يوليوز 2019، لملء المقعد الشاغر برسم هيئة ممثلي جهة بني ملال خنيفرة.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

أولا: مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

ثانيا: مشروع قانون تنظيمي رقم 19.17 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

ثالثا: مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 23 يوليوز 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤال.

- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤال.

كما نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وعلى مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه توفير العلاجات والأمصال الضرورية لضحايا لسعات العقارب والأفاعي على مستوى مستوصفات القرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

تعرف مجموعة من مناطق المغرب المعروفة بارتفاع درجة حرارتها خلال فصل الصيف، الجنوب الشرقي نموذجا، تعرض ساكنتها لخطر لسعات العقارب ولدغات الأفاعي، ونظرا لتأخر الإسعافات الأولية ونقص الأدوية بالمؤسسات الصحية تصبح حياة المواطن بهذه المناطق مهددة بالموت، الشيء الذي وقع بالنسبة للطفلة "دعاء" ذات الأربع سنوات من جماعة "النقوب" إقليم زاكورة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات الاستعجالية للحد من خطورة سقوط المزيد من الضحايا نتيجة هاذ لسعات العقارب ولدغات الأفاعي؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ المسألة مرتبطة بالآفة والظاهرة ديال لسعات العقارب ولدغات الأفاعي، هي تحظى بواحد الاهتمام مهم في وزارة الصحة، وبالضبط على مستوى المركز المغربي لمحاربة التسمم اللي راكم واحد التجربة ديال 20 سنة واللي مكنتنا أنه نخفضو من خلال الإستراتيجية الوطنية ديال مكافحة لسعات العقارب أنه الوفيات تنزل من 2.37% إلى 0.18%.

الوزارة اليوم من خلال المخطط ديالها بغات توصل إلى هدف 0 وفاة، ولكن احنا تنعرفو بأن هذا يحتاج إلى ماذا؟ إلى تكثيف الجهود بين المتدخلين، بين القطاعات ومع الجماعات الترابية والمجتمع المدني.

30000 لسعة في السنة، كاين واحد العمل اللي خاصو يتدار فالإعلام وفي التحسيس وفي التوعية باش نقلصو من عدد اللسعات، ثم كذلك كاين عمل اللي خصو يتدار فيما يتعلق بتكوين الأطر الصحية وهذا عمل كنشرفو عليه سنويا، لأنه كتغير الأطر الصحية، ملي تيمشي واحد الطبيب جديد أول مرة للمنطقة ولا لواحد الإقليم خاصو يكون عارف هاذ المسألة هاذي، ويدار لو التكوين، فيما يتعلق بالأدوية ما كاينش شي منطقة ما كيكونش فيها ذاك الأكياس اللي كنوضوعو فيها جميع المستلزمات.

بالنسبة للعقارب ما كاينش المصل، كاين هناك أدوية لمواجهة المضاعفات والأعراض ديال اللسعة، 1400 كيس اللي تم اقتناؤها تم توزيعها بجميع المستشفيات الإقليمية، محليا كيتعطى بعض الأدوية إذا كانت بعض الأعراض، ولكن دائما كيتم المراقبة ديال اللسعة، التطور ديالها كانت سامة أم لا، والإحالة على المستشفى هناك اللي كيدار الدواء لأنه هناك خاص ولابد ما يكون التوفر على قسم الإنعاش أو على الأقل واحد الطبيب اللي عندو دراية يمكن لو يعطي ذاك الدواء ويراقب الحالة ديال المصاب.

ثم كذلك هذه السنة درنا واحد اليوم وطني في 1 يوليوز باش نحسسو بهاذ الظاهرة إعلاميا، وعملت مراسلة لوزارة الداخلية و5 دالجهات اللي معنية، السادة الولاة راه غيقومو باجتماعات على مستوى المندوبيات باش يكون واحد العمل على الميدان في القرب ديال التعاون في جميع المتدخلين باش يمكن نواجهو هذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للرد على الجواب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

فعلا الوزارة قامت بمجهودات جبارة في هذا المجال، ولكن لحد الساعة، السيد الوزير، لازلنا نسمع وفيات نتيجة لسعات العقارب ولدغات الأفاعي.

ولذلك ندعوكم السيد الوزير من خلال هذا المنبر إلى ما يلي:

أولا، توفير الأدوية والأمصال الفعالة بهذه المناطق، كتوفر الوزارة الأدوية ولكنها أحيانا غير فعالة، كتوفر للمستشفيات الإقليمية، ولكن خاصها توصل للمناطق البعيدة النائية، لأن فين كاين هذه اللسعات راه كاينين في المناطق النائية، ما كاينينش في المستشفيات الإقليمية، ولذلك يجب أن تقرب هذه الخدمة إلى المعرضين للإصابة، ناهيك على أن الإسعافات الأولية كتكون بطيئة جدا مما يحول دون الوصول إلى المبتغى.

ثانيا، يجب تكوين الممرضين والأطباء على كيفية التعامل مع اللسعات، نتكلم على (des kits) خاص يكون تكوين لهاذ المتدخلين على استعمال هذه الأكياس كما ذكرتم.

إحداث أقطاب ديال المستعجلات عن قرب، نشاطركم التحسيس والتوعية بالنسبة للمواطن بشراكات مع السلطات المحلية، وكذلك مع حتى وزارة التربية الوطنية احنا تنعرفوها آخر السنة فاش الوليدات كتقرب السنة الدراسية يجب أن تكون هناك حملات توعوية على مستوى الأطفال بالخصوص، لأنهم هم المستهدفين أكثر من الكبار.

أيضا استيراد أمصال ذات جودة عالية، وفي انتظار استيراد الأمصال من الدول الشقيقة والصديقة ندعوكم إلى فتح الوحدة الصناعية لإنتاج الأمصال واللقاحات التي صادق عليها المجلس الإداري مؤخرا، ديال معهد باستور المغربي.

كذلك يجب توفير الإمكانيات الضرورية لإنتاج الأمصال المحلية، خصوصا أن معهد باستور يتوفر على طاقات طبية مؤهلة، إذا وفرنا لها الإمكانيات الضرورية يمكن لنا ننتجو الأمصال ويمكن لنا احنا نصدرو، ماشي غير نستوردو، ولذلك هذه التدخلات السيد الوزير مستعجلة نتمناو أن مستقبلا ما نسمعوش ونوصلو لهذه النتيجة ديال 0 وفاة نتيجة اللسعات، نتمناو مستقبلا أننا نكونو عند هذه النتيجة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

حقيقة ما يمكن إلا نتأسفو لما يتعلق الأمر بوفاة خاصة بالأطفال، بهذه المناسبة كنترحمو على هذه الطفلة اللي تكلمت عليها.

التكفل، بسرعة، بالأطفال خاصة باش يمشيو مباشرة للمركز الصحي، وترك كل ما هو ممارسات تقليدية ديال الكي وذاك الكارو اللي كيربطو به ولا يبقاو يذبحو، هاذ الشي خاصو ما يكونش، مباشرة المركز الصحي وماشي المستعجلات، مركز صحي من أجل المراقبة، المركز الصحي يتصل بالمستشفى، الأدوية كاينة في المستشفى ما كدارش في المركز الصحي، ما يمكنش تدار، المصل ديال الأفاعي كاين، ولكن المصل ديال العقارب ما كاينش، لا ينصح به، والمركز الوطني ديال التسمم لا ينصح به تيقول لك ما كاينش هناك تضارب بين العلماء في هذا المسألة هادي، وكاين أعراض اللي يمكن تؤدي إلى الوفاة، إذا درنا المصل في بعض الحالات.

فاحنا كنقول لك بأن المركز راه عندو تجربة ديال 20 سنة، واعيين بهاذ المسألة، ذاك الشي باش نوصلو للنتيجة خاصنا تكاثف الجهود وخاص الإعلام عندك الحق وخاصنا المدرسة وخاصنا هاذ الشي اللي قلت ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه، افتقار المراكز الصحية بالعالم القروي للأطباء والممرضين والأدوية (نموذج إقليم زاكورة)، الكلمة لأحد السادة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة عميري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كنهضر في القطاع ديال الصحة في جهة درعة – تافيلالت، خاصة إقليم زاكورة، وخا ما خلا ما يتقال سواء في اللجان، سواء في القبة ديال البرلمان، حتى حاجة ما تغيرت، القطاع ديال الصحة في إقليم زاكورة، بحال كتكب الماء فوق الرملة، اللي بغا يموت يموت، اللي بغا يغوت يغوت.

السيد الوزير،

ملي جيتي للزيارة لإقليم زاكورة، شفت الأطباء معك، ملي رجعتي ما كاين والو، واش راجع معك في نفس الطيارة؟ ولا اعلم الله فين مشى؟

السيد الوزير،

تدارت واحد الاتفاقية بين وزارة الصحة وبلدية ديال أكدز، باش يكون واحد المستشفى اللي كيشمل 5 جماعات أكثر من 46 ألف نسمة، كجماعة أفلاندرا، جماعة تانسيفت، جماعة مزكيطة، جماعة تافرة، بلدية أكدز، إلى حد الآن ما كاين والو.

السيد الوزير،

الأطفال الأبرياء كيموتو في إقليم زاكورة بأسباب العقارب والأفاعي وغياب الأدوية الأمصال في المستشفيات، غياب الأطباء في مستشفيات القرب، غياب المستعجلات في المستشفى الإقليمي، إكراهات التنقلات بين الإقليم والأقاليم الآخرين.

السيد الوزير،

ملي جيتي للزيارة مؤخرا، أسمعت في التصريحات ديالك غيكون واحد المستشفى في منطقة تزارين كيشمل 5 ديال الجماعات: كجماعة تزارين، جماعة تغبالت، جماعة أيت بوداود، جماعة ديال النقوب، جماعة أيت ولال.

السيد الوزير،

كنطلع للمدن الكبار شفت الدنيا كيف ولت، كمستشفيات الكبار، كالتخصصات، كالمشاريع الكبار، ك (TGV) كالبراق والناس كيموتو، المواطنين الضعفاء كيموتو في إقليم زاكورة بالإهمال الطبي، بأسباب المصران، بالأسباب العقارب، بالنسبة للمرا اللي ولدت، كتموت بالنزيف.

السيد الوزير،

هاد الشي ما مقبول، احنا كنطلب حقنا في إقليم زاكورة، دخل لمواقع التواصل شوف أش كيقول المواطنين في إقليم زاكورة، راه الناس غير كيطلبو الماء الصالح للشرب والقطاع ديال الصحة، أوركيس الماء أوركيس الدغين لا لشهر سبعة تموت غور الطفلة دعاء إكدومات في دوار أملال قيادة النقوب جماعة أيت ولال إقليم زاكورة اسلعمان الأطباء، شهر 4، 2007 إلى 2014 عندنا جل الأطباء في مستوصف النقوب، 2014 إلى 2017 عندنا طبيب واحد، 2017 إلى 2018 خاوية.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة الوقت ديالك انتهى.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة،

كلامك صحيح السيدة فيما يتعلق بالخصاص المرتبط بزاكورة ومجموعة من المناطق، أنا ذيك الجهة زرتها 3 ديال المرات، ومازال غادي نزورها، هناك واحد المجهود كبير اللي كتديرو الحكومة، كاع هاد المجالات في إطار البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية.

احنا كنعرفو بأن كاين الخصاص وكاين مسألة ديال الجاذبية الترابية اللي كتجعل أمامنا واحد الصعوبة في توظيف الأطباء، وتغلبنا عليها، هاد السنة الحمد لله 10 ديال المناصب ديال الأطباء عامون، 10 التحقو لأن منهم 5 في العالم القروي، 60 منصب ديال الممرضين في 2018 وغنزيدو في 2019، التخصص واحد في 2018، وفي 2019 عنديرو 4 ديال التخصصات في المستشفى ديال زاكورة فيها الطب العام، فيها الجراحة العامة، فيها أمراض النساء والتوليد وطب العيون والأشعة.

أكدز تكلمت عليه السيدة المستشارة المحترمة، أكدز التزمت ملي نجي بأن غادي نديرو واحد الوحدة الاستعجالية ديال القرب، التجهيزات راه موجودة، راه كاينة، وكاين واحد الطبيب كيدوز بين 80 حتى ل90 حالة في اليوم، يعني من هاد المنبر، كنقول لو الله يعمر لو الدار، والله يقوي مثل هاد الأطباء اللي كيشتغلو، خصنا كنعاونوه ونسفطو له واحد الطبيب آخر اللي يتكلف بالمستعجلات.

بعض المناطق البعيدة بحال مثلا بعض الجماعات البعيدة كاين هناك واحد التعاون مع المفتشية العامة للصحة العسكرية اللي التعاون معهم اللي احنا اعطينا المراكز الصحية، ودخلو أطباء عسكريون كيقومو بالاستشارات.

وهداك الاتفاق اللي كنا درنا ملي جيت لزاكورة مع السلطة المحلية المنتخبة والإدارية، السيد العامل، راه احنا غادي نمشيو نوقعو إن شاء الله فيه واحد 35 مليون ديال الدرهم، فيه الإنشاء ديال المصلحة ديال الإنعاش وفيه التوسعة ديال المركب الجراحي وفيه التوسعة ديال قسم الأطفال، كيبانو لنا هادو أساسيين، ثم فيه 7 دالمليون ديال التجهيزات اللي احنا صافي موجودين، كوزارة الصحة 7 مليون ديال التجهيزات، موجودة، كاينة، كاين تأخر بالنسبة للشركاء الآخرين، المجلس الإقليمي كذلك (L'INDH) باش يمكن يدار هاد الأشغال، الحمد لله الآن راه الاتفاقية في طور المصادقة على ما جاء لعلمي اليوم من المجلس الإقليمي.

هناك كذلك توظيف بالتعاقد، الإقليم خدا حتى هو هاد المنهج هذا باش يوظف بالتعاقد، باش يمكن نوفرو ما يكفي من الأطباء والممرضين، مع العلم أنه سنستمر السيدة المستشارة المحترمة، باش واحد المجموعة ديال المناطق اللي بعيدة في إطار الصحة المتنقلة، في إطار القوافل الطبية، أنه نلبيو الحاجيات ديال المواطنين.

وكنواعدك باش أنه نضاعفو المجهود في هاد الجهة التي تستحق منا كل جهد.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل للسؤال الثالث، وموضوعه نقص الموارد البشرية بوزارة الصحة، الكلمة للإخوان المستشارين من فريق العدالة والتنمية، الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تعاني المنظومة الصحية من نقائص وسلبيات تؤثر على جودة الخدمات داخل المؤسسات الصحية، بما أن هذه النقائص موجودة في جوانب متعددة، جزء منها تكلمو عليها الإخوان السابقين، فسنقتصر على الموارد البشرية.

لذا، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لمعالجة النقص الحاد في هاد الميدان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال، السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الصحة:

لأن عندي ثلاثة ديال الأسئلة على الموارد البشرية، بين ثلاثة ديال الفرق، باش نبقى في..

السيد رئيس الجلسة:

ماكاينش وحدة الموضوع.

السيد وزير الصحة:

ماكاينش وحدة الموضوع، مقرروش ذلك، فغادي نمشيو إن شاء الله بفريق، فريق إن شاء الله.

المشكل ديال الموارد البشرية، بطبيعة الحال هذا كلام اللي غادي ربما نكملو في هاد الوقت.

المشكل هذا بنيوي، الحكومة في أربعة المحاور في السياسة الصحية ديالها، البرنامج الحكومي عملت هاد المحور ديال الخصاص اللي كاين في قطاع الصحة، وهاد الخصاص منكذبوش على نفسنا، يحتاج إلى وقت.

المهن شبه الطبية عندنا 3 سنين حتى 5 سنين باش يمكن نحلو واحد المجموعة ديال المشاكل.

المهن الطبية، أنتما كتشوفو الواقع الآن ديال المهن الطبية والدراسة الطبية، غنحتاج إلى وقت أكبر، ولكن خصنا ناخذو يعني التوجه الصحيح، خصنا ناخذو التوجه الصحيح، اليوم الحمد لله، الحكومة دارت 4 آلاف منصب في السنتين المتتاليتين، إن شاء الله، غنستمرو في هاذ المجهود في السنوات المقبلة، راه بدا كيبان النتائج ديالو في الوقت اللي مفتناش 1500 قل 2000 في الولاية السابقة.

كذلك لأول مرة كنوصلو في الوزارة ل51 ألف ديال الأطر، هاد عشر سنوات الأخيرة كنا 46 ألف، 47 ألف، 48 ألف، إذا فتنا العتبة ديال 50 ألف، 51 ألف.

عدد الطلبة في مهن الصحة وصلنا كذلك لرقم قياسي 6450 فيهم 2580 برسم السنة الأولى في 23 معهد، وكاين معاهد اللي كتوجد اليوم ديال كلميم وديال الداخلة 85% نسبة الأشغال اللي غتمكنا كذلك واحد المجموعة ديال الجهات أنه يكون عندها موارد ديالها شبه الطبية، 1400 ديال اللي كنكونوهم هما ممرضين وممرضات متعددي التخصصات، زدنا 8 ديال المعاهد في 2017، 8 ديال المعاهد ديال التكوين المهني، بدينا ب260 شعبتين، شعبة ديال المستعجلات والنقل الاستعجالي وشعبة ديال المساعدين ديال العلاجات، غنضاعفو العدد ديالهم سنة بعد سنة.

كاين كذلك هناك واحد العمل اليوم كتعرفو لجنة كيترأسها السيد رئيس الحكومة، فعلى مستوى رئاسة الحكومة فيها مجموعة ديال القطاعات اللي منكبة على الإصلاح ديال الدراسة الطبية، اللي غيعالج لنا هاذ المشكل ديال النقص وديال كذلك التداريب وديال التوزيع ديال الموارد على المستوى الترابي، وتثمين الطب العام وتثمين طب الأسرة، لأن طب الأسرة وزارة الصحة راه بدات فيه ولكن بغينا يكون واحد التخصص خاص بذلك باش نضمنو الاستقرار ديال الموارد الطبية بالمجال، الرفع من مناصب الإقامة كندوزو من 197 منصب في 2017 ل 700 منصب هاذو متخصصين، ذاك الشي علاش كنقدر نقول بأنه مثلا زاكورة غنعطيها 4 فالسنة المقبلة وأسا إلخ واحد العدد اللي غيستافدو، مثلا باقي عاقل على زاكورة 37 متخصص اليوم فالمستشفى، كنا فالداخلة 58 متخصص بالمستشفى الجهوي، الحمد لله هاذ الشي مهم بالمقارنة مع السنوات الفارطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للرد على الجواب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات.

فعلا أنا رجعت لقانون المالية 2019، فعلا المحاور ديال مخطط الصحة رؤية 25 تفعيل البرنامج الحكومي في القطاع الصحي، الأولوية الرابعة تعزيز الموارد البشرية، انطلاقا من هذه الأولويات أعدت الوزارة مخطط شامل للنهوض بالقطاع الصحي فيها 3 ديال الدعائم، 25 محور، الدعامة الثالثة تطوير حكامة القطاع، ترشيد الموارد البشرية فيها 9 ديال المحاور منها معالجة الخصاص، تحسين ظروف العمل، تعزيز التأطير، هاذ الشي جيد السيد الوزير، كاينة رؤية، كاين مخطط كاين برنامج وأولويات ومحاور، هاذ الشي اللي جا فالتوضيحات ديالكم.

ولكن الواقع شيء آخر السيد الوزير، أنت تكلمت بنفسك وجاوبت على الأسئلة اللي سبقتني أنه التصنيف ديال المغرب مازال جد متدني، ومنظمة الصحة العالمية توصي ب 4.45 عاملا صحيا لكل 1000 نسمة، احنا فالمغرب باقي المعدل الوطني 1.51 لكل 1000، المقارنات إلى تقارنا مع دول الشمال، مثلا ناخد فرنسا وإسبانيا، طبيب لكل 300 نسمة، تونس دول الجوار تونس 700، الجزائر 800 احنا باقيين فوق الألف.

التفاوتات بين الجهات السيد الوزير، جهة الرباط أي الخط اللي كنسميوه القنيطرة–الجديدة كيستحوذ على 51% من الأطر العاملة. مثلا إلى خذينا فهاذ التفاوتات بين الجهات المعدل ديال طنجة فالمجال ديال الأطباء، في كلشي التمريض بصفة عامة، أي الأطباء والإداريين والممرضين 1.02 لكل ألف نسمة، بمعنى كاينة تفاوتات داخل الجهات وتفاوتات داخل العالم الحضري مع القروي، أنت تكلمت عليه سابقا على زاكورة نموذجا، فتقريبا حوالي أقل من 6000 عامل على المستوى الوطني اللي كيشكل فواحد الحدود ديال 15% من هاذ المناصب المالية ديال الوزارة.

وكذلك أنت تكلمت السيد الوزير على كيفاش كنا سابقا، فإلى رجعنا للاستراتيجية ديال الوزارة بين 12 و16 عدد العاملين كانو في 2012، 47556 وفي 2014 ولت 47353، أي نقصت 203 ديال المناصب لأنه ما كتستحضروش النسبة المرتفعة ديال التقاعد واللي كتجعل التوازن بين المناصب المحدثة والمتقاعدين يخل بهاذ التوازن وفي الأخير كنبقاو فبلاصتنا، ممكن هاذ 51 ألف إلى جينا نحددو التقاعد راه ممكن غادي نرجعو لهاذيك 47 ولا 48 ألف.

فكاين إشكالات مصاحبة كثيرة السيد الوزير، كاين هاذ التعاقد اللي مشيتو الآن تتعملوه مع الجهات وكتمشيو بطبيعة الحال لأقل كلفة، وهو القطاع الخاص لأنه ..كيخضع كذلك للإشكال ديال المستشفيات الجامعية، واللي فعلا غادي تسد لنا هذا الخصاص، وانتوما تتعرفو الإشكالات، مثلا طنجة هادي أربع، ثلاث سنوات باقي متفتحتش المستشفى الجامعي، مشاكل كثيرة في هذا القطاع، باقي الإخوان غيتذاكرو فيها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه، تنامي ظاهرة عزوف الأطباء عن الالتحاق بمقرات العمل في المناطق القروية والنائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي اباحنيني.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

يعيش قطاع الصحة بمختلف جهات وأقاليم المملكة أزمة خانقة جراء تنامي ظاهرة عزوف الأطباء عن الالتحاق بعملهم في المناطق القروية والنائية، خاصة صعبة الولوج، والتي تعرف خصاصا كبيرا في عدد الأطر الطبية.

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرفكم السيد الوزير من أجل وضع إستراتيجية واضحة كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة وسد الخصاص الناتج عن هذا المشكل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار وحدة الموضوع، المسألة لابد ما نعالجوها على مستوى التكوين، وهنا راه ما يمكنش نمشيو بشي سرعة أكبر من الإمكانيات، 7 ديال الكليات، كلية في العيون، اللي الآن فيها الأشغال، طنجة وأكادير وصلو ل 120 يمكن نوصلو غدا ل 400، تنخرجو 2200 كل سنة، راه الجهد كاين وخاصو يكمل، وبغينا في الراشيدية وغادي نمشيو لها، وبغينا في بني ملال وغادي نمشيو لها، وإن شاء الله لما لا كذلك في كلميم، المستشفيات الجامعية، طنجة ها هو كيكتمل، أكادير كيكتمل، العيون غادي ينطلق، ربما هناك مستشفيات أخرى اللي غادي نبنيوها اللي غنلحقوها بالجامعات وبالمراكز الجامعية، ثم القطاع الخاص الغير الربحي.

اليوم هذا نقاش خاصنا نقولوه، خاصو كذلك يعاونا في هذا المجهود، القطاع الخاص الغير النفعي اللي عندو تجربة وخاصها توسع ونقولها بكل جرأة، لأنه المجهود ديال الدولة مهم وضاعفت الميزانية 3 المرات فيما يتعلق بالتكوين، فيما يتعلق بالمستشفيات، ولكن راه ما غا يكفيش، واش غا نخليو بلادنا 20 سنة وهي كتسنى؟ خاصنا نفتحو هذا المجال هذا كذلك.

المسألة الأخرى المرتبطة بالتحاق الأطباء، هو مسألة خاصنا نوفقو ما بين أولا الحق ديال المواطن في الصحة وفي الولوج إلى الصحة، ولكن كذلك الحق ديال هذاك الطبيب في عيش يناسبه، وإذا ما بغاش غادي نكرهو؟ احنا بطبيعة الحال في إطار إصلاح ولابد ما نشوفو أنه واحد المدة اللي خاص يديرها الطبيب في المجال، أي طبيب يتخرج من القطاع العام ولابد البلاد ديالو صرفت عليه واستثمرت فيه خاصو يرد لبلادو يعطيها واحد العام واحد العامين، ذاك الشي اللي كنتفقو عليه يعطيه لها، بالإمكانيات اللي خاصنا نعطيوله، ما غانبخسوهش العمل ديالو، ولكن باش نقول لواحد راك غادي تجلس 10 سنين في واحد المنطقة وهو 13 عام في حياتو 14 عام قرا في منطقة أخرى راه ما غتمكنش، يعني الجامعات والكليات بكل مناطق المغرب هو السبيل باش يمكن أنه، والجهوية والإصلاح ديال الوظيفة العمومية والوظيفة العمومية الصحية كذلك لأن كاينة في مخططنا خاصنا نمشيولها في إطار الإصلاح الشمولي للوظيفة العمومية، باش يمكن نعطيو الخصوصية لهذه المهنة هذه، وديال المهن الصحية بشكل عام، ويمكن نقويو كذلك التوظيف على المستوى الجهوي لأنه أكيد غادي يعطينا حلول في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

السيد الوزير،

إذن جا على لسانكم السيد الوزير أنكم بنيتو كليات الطب في الداخلة وفي العيون وفي كذا، احنا معك في هذا الطرح اللي ماشي فيه، اعطو كوطا لكل جهة اعطو الكوطا لأبنائها باش يدخلو لهادوك الجامعات، باش من خلالهم يتعينو هما في هادوك الأقاليم بالضبط اللي هما تابعين لهم.

السيد الوزير،

غادي نقول لك واحد النموذج من إقليم طانطان، المجلس الإقليمي مشكور خصص واحد الاعتماد باش يتبنى واحد البلوك ديال سكانير، وبغيناكم الله يجازيك باش تعجلو في خلق هذا السكانير، احنا غادي نوفرو هذه الفترة الولائية غير الطلب ديال (les gynécos) أطباء الولادة، إلى حد اليوم بطانطان ما فيه (gynécos) إذن بالتالي كنضطرو على أننا نقلو الحوامل من طانطان لكلميم، وديما كنعاودها على أن ما يمكن يكون مستشفى إقليمي ينقل لنفس المستشفى الإقليمي، هذا عار السيد الوزير.

المسألة الثانية تنطالبو باش يتبناولنا واحد المركز لتشخيص وعلاج داء السل في الإقليم، واللي هو بطبيعة الحال بعيد من العيون وبعيد

من أكاديرب 350 كلم.

عندك كذلك، السيد الوزير، واحد البلوك ياباني اللي بناتو واحد الشركة يابانية، بلوك الولادة وبالتالي تفضلتو ومشيتو لو واحد اللجنة جهوية لتحديد المعايير لهاذاك البلوك، وبطبيعة الحال اللجنة الجهوية أعطت شهادتها على أن هذاك البلوك صالح وفيه المواصفات 100% ديال بلوك الولادة، وهذاك البلوك تبنى في 2009. إلى يومنا هذا بقي ما تفعل، إذن 10 سنين وهو واجد وبالتالي انتوما ما قمتم بالواجب ديالكم. بغيناكم، السيد الوزير، تعينو لو واحد الأطباء ديال الولادة، باش هذاك البلوك يكون حيز الوجود للناس يستقبل الحوامل.

كذلك السيد الوزير، وهاذي تتبقى بطبيعة الحال على الهامش، لأن ما يمكن يكون طانطان مستقل من 56 وحتى مندوب ديال الصحة ما فيه، مدة أكثر من 60 سنة والمندوبية ديال الصحة ما فيه، فما بالك كاع احنا نطمعو شي ثاني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت إلى بغيتو.

السيد وزير الصحة:

بسرعة أنا ما عنديش معطيات حول طانطان الآن، ولكن تنلتزمو بأنه نحلو هاذ المشاكل، إلى كان شي بلوك 10 سنين ما خدام يعني كاين شي مشكل تقني ربما اللي كيعرقل المسألة، نشوفو هاذ المسألة هاذي.

الموارد البشرية، الطبيب ديال التوليد هاذي مسألة أساسية في اخباري هذا الموضوع نحلوه مؤقتا، ولكن في القريب، إن شاء الله خاصنا نحلوه نهائيا، باش يكون هاذيك الطبيبة اللي عندها شواهد طبية تحاول نعوضها أو نشوفو كيفاش نديرو باش نحلو هاذ المشكل، كاين الآن ضبط داخل الجهة، ولكن هذا لا يكفي، متفق معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه، التدابير المتخذة لضمان توزيع وانتشار متوازن للموارد البشرية الطبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا لسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم،

يعتبرتدبيرالموارد في القطاع الصحي إحدى تجليات غياب السياسات العمومية الصحية تتسم بالنجاعة والفعالية.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير المتخذة لضمان التوزيع والانتشار المتوازن للموارد البشرية الطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة:

بسرعة باش نحفزو على توزيع متوازن للموراد البشرية، خاصنا كذلك نشوفو المسألة ديال التعاقد، وراه ناجحة في واحد المجموعة ديال الأقاليم بوجدور، العيون، طاطا، أسا، تازة واحد العدد ديال المناطق اللي داروها، وحتى بالنسبة للأطباء لأنه كيقدرو ما يعطيو أجور مهمة، وتيبقى للطبيب دائما الحرية أنه يمشي يدوز المباراة في الوقت اللي احنا تنفتحو 500 منصب يالاه تنقدرو عمرو 200، هذا جانب.

جانب آخر هو التعاقد مع القطاع الخاص، وهنا راه احنا بصدد المراجعة ديال المرسوم باش نقويو الجاذبية ديال المرسوم ونوسعو المجال ديال التنفيذ ديالو، الأطباء الخواص في بعض المناطق اللي يمكن يتدخلو في المؤسسات العمومية.

مسألة أخرى مرتبطة بتحفيز الموارد ديالنا، داز الاتفاق الجماعي بين الحكومة وبين يعني الثلاثي، اللي كان فيه زيادة الأجر، احنا مؤكد أنه ما غتكفيش باش يمكن نحفزو الموارد الطبية، ولكن احنا تنشتغلو كيفاش يمكن لنا ما هو مرتبط بالمردودية يعني تعويضات على المردودية، تعويضات عن الحراسة والإلزامية والمداومة كذلك، باش يمكن نقويو الحضور خاصة فيما يتعلق بالمستشفيات والمستعجلات.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكروك على المجهودات ديالك اللي تتقوم بها، ولكن غير الإشكال اللي كاين اليوم السيد الوزير في القطاع ديال الصحة كيعاني من مشكل ديال التوزيع في ربوع المملكة، يعني كاينة 51% اللي هي، جهة الدار البيضاء وجهة الرباط–زعير، 49% اللي هي معطية ل 10 الجهات أخرى، إذن هنا كاين واحد الإشكال اللي كيعيشو المواطن من قلة الموارد البشرية اللي كنشوفو بأن ذاك الشي ضعيف بزاف، وكنشوفو غير واحد القضية بغيت نعرفها السيد الوزير، كاينة 900 طبيب كاينة في الإدارة المركزية، مع العلم أن خاص ناس إداريين يكونو من، كاينين معطلين اللي نقدرو ناخدو، جامعيين، أساتذة كبار، تاخذهم الإدارة، ما يمكنش لك تاخذ الإدارة تاخذها من الأطباء اللي مكونين باش يخرجو للجهات اللي خاصنا وكيعانيو من المشاكل، الأطباء ما كاينينش عندنا.

احنا مثلا، كنشوفو مدينة برشيد، عندنا 2 طبيبات ديال الولادة، واحنا كاينة عندنا 500.000 اللي كاينة في الإقليم، كاينين 2 طبيبات كيديرو الحراسة اليومية الليل ما كاينش، ملي الولادة كتعرفو أن كاين مشكل الولادة في الليل هو أكثر، واحد المعاناة كبيرة اللي كتعاني المدن ماشي غير مدينة برشيد مدن كلها كيعانيو من هذه المشاكل ديال ضعف ديال الأطباء والممرضين والممرضات، كاين إشكال كبير وكاين نقص كبير وكاين، دبا ولينا كنشوفو الناس ديال (sécurité) هما اللي ولاو كيتحكمو في المستشفيات، هما اللي كيديرو كيفما بغاو ويشرعو ويديرو اللي بغاو في هذه البلاد هذه.

الله يخليكم السيد الوزير بغيناكم تبذلو واحد المجهود. احنا ما كنقصوش من المجهودات ديالكم، ولكن راه كاين ضعف كبير في هذه الموارد البشرية، خاصنا نحلو هذا المشكل هذا، دبا غير العالم القروي، دبا كاينة في 6000 تيخص تكون 55.000 يلاه كاينة 11%، راه كاين مشكل اللي خاصنا نشوفوه وخاصنا نحلو هذه المشاكل هذه، وبغينا نعرفو السيد الوزير الله يخليك إذا ممكن تعطينا عدد الإحصائيات الدقيقة حول الأموات اللي كيدخلو حيين وكيموتو في السبيطار، اعطينا واحد العدد اللي هو حقيقي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

فيما يتعلق بالدار البيضاء–سطات هي من الجهات اللي ما عندهاش نقص حاد في الموارد البشرية، تقريبا 3 الجهات اللي عندهم طبيب لكل 3000 و4000 نسمة، بحالها بحال فاس مكناس والرباط سلا القنيطرة.

في الدار البيضاء باش نواجهو هذه الظاهرة هذه ديال المستعجلات وديال، خلقنا أقطاب ديال التخصص، باش يكون مستشفى متخصص في تخصص ما، ثم كذلك في المستعجلات ما تنحلوش جميع المستعجلات ديال المستشفيات ديال الدار البيضاء، تتركزو الأطر الطبية في بعض المستشفيات وهذه ماشي ناجحين فيها، هذا فيه نقاش مع النقابات ومع الأطر باش يمكن نيسروها لأن خاصنا نخرجو من ذاك الشي ديال التوظيف بالمستشفى، التوظيف بالمجال، ما خاصش يكون الطبيب تابع للمستشفى، الطبيب يكون عندو إمكانية ديال التحرك في كل المجال.

الأطباء اللي كاينين في وزارة الصحة أنا ما كندخلهمش ملي كيتخرجو، كنجي كنلقاوهم راه كيأديو واحد المهام مهمة، اللي مرتبطة بقطاع الصحة وراه ما يمكنش نهزو من الرباط نديه 500 كلم، هادي راه ما كايناش في شي، وإلا غنوليو في أمر آخر، غيولي تعسف، فهما كيشتغلو في مجموعة ديال البرامج وكيواكبو تقنيا الأطر الطبية والصحية بشكل عام على المستوى الترابي، كيقومو بمهام مهمة.

تكلمتو كذلك على الظاهرة ديال الغياب ديال الأطباء، احنا كنخرجو تقريبا شي 10 ديال المهام تفتيشية اللي خرجت من أجل هاذ الظاهرة هادي، وكنتعاملو معها بحزم في إطار اللجان التأديبية اللي كتوفر عليها الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه، تقييم مخطط المستعجلات، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

كما تعلمون السيد الوزير، تستقبل أقسام المستعجلات أزيد من 6 ملايين مواطنة ومواطن، في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عليها لا تبعث على الارتياح، لا للمرضى ولا للأطر الصحية، بالرغم من مرور 6 سنوات على إطلاق الحكومة لمخطط تأهيل المستعجلات، الشيء الذي يستدعي تقييم هذا المخطط لمعرفة مردوديته مقارنة مع الميزانية الكبرى التي رصدت إليه.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هو تقييم الحكومة لمخطط تأهيل المستعجلات بعد مرور حوالي 6 سنوات على إطلاقه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا هاد المخطط الوطني مهم بالنسبة لنا، وذلك لما وصلنا ل2016 قمنا مؤخرا بعد التقييم بمخطط آخر لتسريع تأهيل المستعجلات، مكننا هاد المخطط من الوصول مثلا فيما يتعلق بمستعجلات القرب إلى 96 مركز في الوقت اللي كنا في الأول الهدف كان 80، والآن في المخطط ديال التسريع كاين 5 ديال الوحدات استعجالية للقرب كل سنة إلى غاية 2021، تم تأهيل 48 ديال مصالح استقبال المستعجلات الطبية، 5 في الفترة الأخيرة، إحداث الرقم الوطني 141 ديال المكالمات، اقتناء 467 سيارة إسعاف فيها اليوم وزدنا عليها 30 سيارة "أ"، مشت للمستعجلات والمستشفيات الجهوية و84 بين "أ" و"ب" في 2019، الحمد لله هاد الجانب هذا مابقاش عندنا فيه مشكل كثير.

الخدمات ديال المروحيات 700 ديال خدمة النقل الجوي لحد الآن، وننظر في تعميم هاد الخدمة وتجويدها، الاستمرار في تطوير مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية SAMU، بقاو لنا 4 ديال الجهات اللي هما كلميم- واد نون، وبني ملال، خنيفرة و درعة–تافيلالت والداخلة- واد الذهب، الأشغال جارية باش يمكن في نهاية السنة يكونو عندنا موجودين هاد 4 ديال SAMU.

إضافة إلى تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في هاذ المجال، وكاين في الجانب واحد القانون اللي كنوجدوه باش يمكن نأطرو هاد الجانب ديال المستعجلات، كاين كذلك شراكة كذلك مع الجهات باش يمكن نوضع ملحقات ديال هاد (SAMU) ب وديال (SMUR) يعني اللي هما المصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش في الأقاليم، لأنه لا يكفي أن يكون لنا هاد المنظومة ولا تكون هناك حكامة، هناك تدبير جيد، يعني باش الإنسان يكون هاد 141 لما يعيط الإنسان يلقى اللي يجاوبو، يلقى خدمة، ماشي غير الاتصال مابين المؤسسات الصحية.

احنا واعيين بأنه كاين صعوبات ولكن كنتجاوزوها، في التكوين ديال الموارد البشرية، مخطط التسريع أعطى في هاد السنة 300 منصب ديال الأطباء العامون في المستعجلات، ثم كذلك تنظيم المسار المهني ديال العاملين والمرسوم اللي تكلمت عليه المتعلق بالحراسة اللي كنظرو فيه باش يمكن يكون أكثر تشجيعا من أجل الاشتغال في المستعجلات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة لا يسعنا إلا أن نشجع المبادرة الطيبة التي تريد تجويد أو تهدف إلى تجويد الخدمات الصحية.

مشكل المستعجلات مشكل عميق وعويص ويلزم العناية الكبيرة، لأن قسم المستعجلات ما كيدخل لو إلا اللي هو في حالة طارئة ويستدعي العناية.

احنا ما تنقولوش أننا راه احنا في تطور وتنشكرو جميع المبادرات، غير أنه يلزم العناية الكبيرة وأنتم أدرى لتحفيز من يقوم بالمستعجلات، خاصة في الليل فهناك قلة الأطر لا نشك فيها، هناك الإمكانيات، حتى الأسرة أحيانا تكون غير مستوعبة–لا قدر الله–كيكونو كوارث وكيكونو حوادث، فتيخص واحد العناية كبيرة وكبيرة جدا وهاذ الشي كنلمسوه ماشي تنعيبو بيه على بلادنا، الحمد لله بلادنا راه خطت خطوات جد إيجابية، ولكن راه احنا مازالين كنشوفو راسنا أننا عندنا إمكانيات نخدمو أكثر ونجودو الخدمة أكثر، وهذا رهين بالعناية ديالكم وبالاهتمام ديالكم بالأطر الطبية، خاصة اللي كتخدم في المستعجلات، راه باش نحفزو الإنسان راه وسائل كثيرة باش يمكن يكون رهن إشارة المواطن، سيما وهو تيجي للمستعجلات معنى أن وضعيته الصحية تستدعي العناية والعناية الكبيرة.

فالله يوفقنا باش نكونو رهن إشارة المواطن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال السابع وهو آخر سؤال في هذا القطاع، وموضوعه مواجهة انخفاض مخزون الدم بالمستشفيات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

من بين أخطر الإشكالات التي يواجهها المواطنون عند ولوجهم المستشفيات العمومية وهم في حالات جد حرجة هي غياب أكياس الدم الضرورية لإنقاذ حياتهم، خاصة بالنسبة لضحايا الطرقات، في حين أنه من المفروض السيد الوزير أن تتوفر جميع المستشفيات العمومية على

مخزون كافي من جميع فصائل الدم، تأهبا لإنقاذ الحالات المستعجلة، خاصة في فصل الصيف، حيث تكثر حوادث السير ويرتفع الطلب على أكياس الدم بشكل ملحوظ.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لمواجهة انخفاض مخزون الدم بالمستشفيات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

ما كاينش شي حل غير التبرع، ولذلك المسألة ديال الدم هي مسألة يومية وساعة بساعة، ندق دائما ناقوس الخطر لأنه لما تنزلو على 7 أيام في جميع دول العالم ديال المخزون كنبداو نخدمو (les alertes) باش يمكن يتم المد والعمل في إطار إستراتيجية إعلامية باش يمكن تزويد المراكز بالدم والتبرع.

عندنا مثلا الأكياس ديال الكريات الحمراء كتكون 42 يوم المدة ديال الصلاحية ديالها ما كاين مشكل، ولكن كاين هناك فيما يتعلق بالصفيحيات الدموية (les plaquettes) عندهم 5 أيام، بالتالي هاذو هما اللي تيشكلو واحد الوضعية حرجة دائما خاصنا نتعاملو معها، وبعض المرات يكون من الأسرة ديال المريض اللي كتجي في عين المكان باش تعطي الدم.

الحمد لله الوضعية ديال القطاع هي سليمة وتتحسن، علاش؟ لأنه أولا رصدنا إمكانيات مهمة فيما يتعلق بتطوير ونشر ثقافة التبرع بالدم، وحدات متنقلة اليوم اللي غنزيدو نضيفوها إن شاء الله ابتداء من هاذ السنة والسنة المقبلة، مخطط الصحة دمج هاذ المسألة هاذي بمجموعة من الإجراءات:

بناء المراكز الجهوية، مركز تحاقن الدم بكلميم أصبح واجد، تجهيز مجموعة من المراكز الجهوية بمعدات متطورة لإعداد أكياس الدم بجودة عالية. هاذ الإجراءات بغينا نمشيو فيها بتغيير جذري لمنظومة تحاقن الدم تضمن متابعة يومية للوضعية ديال الدم، من خلال كذلك المنظومة المعلوماتية اللي وضعنا على مستوى هاذ المركز، وأخيرا المركز نحن بصدد الاشتغال على أن نجعله مؤسسة عمومية مستقلة مغربية لتحاقن الدم باش يكون عندو إمكانيات أوفر في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك إذا أردت.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، وشكرا على المجهودات المبذولة اللي كنثمنها ولكن كتبقى غير كافية، لأنه كيف ما سبق وأشرت خلال طرح السؤال لابد المستشفيات العمومية وخصوصا المتوفرة على أقسام المستعجلات أنها تتوفر على مخزون كافي من أكياس الدم بالشكل اللي يستجيب لحاجيات الوافدين عليها، خصوصا أنه كيف تتعرفو السيد الوزير أن عامل الوقت في مثل هذه الحالات كيكون حاسم، دقيقة واحدة تقدر تكلفنا حياة شخص.

صحيح السيد الوزير أن المورد الوحيد لتوفير هذه المادة الحيوية هو تبرعات المواطنين بحكم استحالة الصنع ديالها، ولكن لله الحمد احنا في مجتمع اللي هو متضامن ومعروف بالشهامة المواطنين ديالو ومبادرتهم إلى تقديم يد العون في كل ما له علاقة بخدمة الوطن والصالح العام، والدليل على ذلك هو الاستجابة الواسعة للمواطنين، بالنسبة لمختلف المدن المغربية الدعوات الرامية إلى التبرع بالدم، هذا أكدتوه السيد الوزير حتى انتوما بالنسبة للأرقام اللي صدرت على الوزارة ديالكم بالنسبة للحصيلة ديال قافلة التبرع اللي كنتو نظمتوها ما بين 19 فبراير و25 مارس، العدد كان مرتفع بلا ما غادي نبقى حوالي 47000 متبرع، اللي مكنتنا من الحصول على 13000 كيس من الدم.

كيفما أكدت لنا التفاعل السريع ديال المواطنين مع الدعوات الفيسبوكية فيما يخص الحادث المؤلم ديال قطار ديال بوقنادل اللي طبعا سميتو أن حتى أن العدد الهائل ديال المتبرعين ما خلاش الأطقم الطبية، يعني ما استطعاتش الأطقم الطبية تدبير الأعداد الهائلة اللي توافدت عليه.

مع ذلك السيد الوزير دائما العديد من المواطنين كيسجلو نقص حاد في مخزون الدم بالمستشفيات، وفي بعض الحالات كيضطرو في حالات أنه البحث عن متبرع في المستشفى في هذيك الساعة في اللحظة خاص يكون متبرع في نفس اللحظة، اسمح لي السيد الرئيس، كاين مواطنين اللي كيشتكيو دبا من المسألة ديال بيع الأكياس ديال الدم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيد الوزير، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل، ونرحب بالسيد الوزير، وموضوعه مقاربة الحكومة لمواجهة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لموضوع تنفيذ الأحكام القضائية أهمية خاصة باعتباره الهدف النهائي والغاية القصوى للتقاضي، وتعتبر الأحكام الغير المنفذة تعطيلا صريحا للعدالة ومساسا مباشرا بحق المتقاضين، حيث تبقى الأحكام حبرا على ورق سجينة برفوف المحاكم، وآثار عدم تنفيذ الأحكام القضائية لأي سبب من الأسباب التالية تتمثل فيما يلي:

1- فقدان ثقة المتقاضين في العدالة وبالتالي ضرب مصداقية القضاء؛

2- تؤثر على هيبة الدولة التي تحمي القانون وتحافظ وتضمن الحقوق؛

3- تمتد الآثار إلى ما هو اقتصادي، حيث تتحول هذه الإشكاليات إلى عائق كبير أمام الاستثمار العمومي ولاسيما الاستثمار الأجنبي؛

4- تؤدي ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام إلى الإحساس بالغبن والظلم لدى المتضررين، أشخاص ذاتيين أو معنويين، وبالعكس إلى الشعور بالتعالي لدى من صدرت ضدهم الأحكام وكأنهم أعلى من سلطة القضاء والقانون.

السيد الوزير المحترم،

بذلتم مجهودات كبيرة في مجال إصلاح التشريعات، سواء ما يتعلق بالمسطرة المدنية وفي قوانين التجارة، وعملتم أيضا بشكل شجاع على مواجهة إشكاليات كبيرة جدا مثل التسريع في مساطر البت في الملفات المعروضة على القضاء.

وكما لا ننكر مجهوداتكم أيضا في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، لأجل كل هذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التطورات الإيجابية لمعالجة هذه الإشكالية، وما هي التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام القضائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيدة المستشارة أنا لابد أن أقر بأنني متفق معك 100% في كل ما تفضلت به، حقيقة الدستور تينص في المادة 126 على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، وهاذ "ملزمة للجميع" خاصنا في الحكومة نجتهدو بالفعل باش تكون ملزمة للجميع، والكلام اللي قلت كلو راه احنا متفقين معه، عملنا مجهود جبار بتعبئة مختلف الموارد البشرية والتنظيمية بين مختلف القطاعات الحكومية، وتنعملو واحد الحملة ديال التعبئة كبيرة جدا داخل المحاكم من أجل إيجاد حلول للموضوع.

أنا سعيد هاذ السؤال تيسمح لي نقول لك أن سنة 2013 كانت سنة مميزة فيما يتعلق بتنفيذ الحملة اللي عملنا في المحاكم بداية نوفمبر 2018 إلى نهاية دجنبر 2018، بالتعاون بين كل القطاعات، أدى للإحصائيات التالية:

- سنة 2018 نسبة المنفذ المسجل بالمحاكم الابتدائية بلغت 107.93%، عدد الملفات المنفذة 200040 ملف؛

- نسبة المنفذ من المسجل بالمحاكم التجارية 99.69% بمجموع 44776 ملفا منفذا؛

- بالنسبة المنفذ من المسجل بالمحاكم الإدارية 98.22% بمجموع 7175 ملفا منفذا.

يعني هاذ النسبة الهامة تجسدت أيضا في المبالغ المالية المنفذة ضد الدولة وضد المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، في 2018 نفذنا 3.253.610.983,83، إذن 3 ملايير و253 مليون درهم.

في هاذ السنوات 3 الأخيرة تم تنفيذ أكثر من 9 ملايير و500 مليون درهم من طرف الدولة، إذن تيتعمل واحد المجهود ومجهود كبير، ولا بد أن أهنئ أسرة القضاء ونساء ورجال كتابة الضبط وكل العاملين في مرافق الوزارة وفي المحاكم على هاذ المجهودات المتواصلة، وهاذ المجهودات غادي تواصل لأنه مازال عندنا صعوبات وغادي نقرنوها بمجهودات تشريعية.

إذن فيما يتعلق بالجديد اللي غادي نجيبوه في مشروع المسطرة المدنية:

- أولا: تحديد مسؤولية الآمر بالصرف بشكل واضح، مع إلزامه بأن يصدر أمرا تنفيذيا بتنفيذ الحكم القضائي داخل أجل 3 أشهر؛

- الترخيص للمحاسبين العموميين بتنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بحجز مال المدين لدى الغير مباشرة من مبلغ الاعتمادات المرصدة للإدارات العمومية؛

- الحكم بالغرامة التهديدية على أشخاص القانون العام؛

- تخويل طالب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على الأموال الخاصة بأشخاص القانون العام في الحدود التي لا ينتج عنها عرقلة السير العادي للمرافق؛

- إقرار المسؤولية الشخصية للموظف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك فيما تبقى لك من الوقت السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات التي تفضلتم بها وكل هذه المجهودات التي بذلتموها، شهدت فترتكم للوزارة عدة تطورات كبيرة في هذا المجال، لكن السيد الوزير لا نشك كذلك في إرادتكم وحرصكم الكبير على تجاوز هذه الإشكاليات، لكن هناك أمور لابد من الإسراع لتداركها لأنها تمس بمبدأ دولة الحق والقانون وتؤثر على حق العدالة المنصوص عليها دستوريا.

والأمثلة كثيرة، أهمها ما يقع عند تنفيذ أحكام القضاء الإداري، تفضلتم الآن بأن تم معالجة العديد من الملفات، حيث تكون الدولة طرفا فيها في التقاضي، مثل المقاولات والمستثمرين المتضررين من القرارات الإدارية، والتي يبت فيها القضاء لصالحهم ولا تجد سبيلا للتنفيذ، قد يؤدي ذلك السيد الوزير إلى أكثر من ذلك، قد يسجن صاحب هذه المقاولة لأن هناك قضايا أو منازعات ضده في انتظار تنفيذ هذا الحكم هذا، ومثال آخر السيد الوزير أن هناك صعوبة تنفيذ بعض الأحكام المتعلقة بالحقوق العقارية.

لذا السيد الوزير تم طرح معكم هذا السؤال لأهميته، وشكرا على هذه التوضيحات وهذه المجهودات الجبارة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، ونرحب بالسيد الوزير وموضوعه تهرب بعض الشركات من تطبيق القانون، خصوصا التصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف العديد من الشركات خروقات بالجملة فيما يخص تطبيق قانون الشغل، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم لفرض احترام القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا للفريق الكونفدرالي المحترم.

بغيت نشير لواحد المقتضى قانوني اللي هو الحد القانوني للأجر يعتبر من النظام العام، بحيث لا يجوز مخالفته، كما أن القاضي يثيره من تلقاء نفسه عند النظر في الدعوى المرفوعة إليه، لأنه راه محصن قانونيا وكاين آلية ديال المتابعة ديالو.

فيما يتعلق بالعمل اللي كتقوم به الأجهزة ديال التفتيش هي هذه القضية عندها أهمية وعندها أولوية، وبطبيعة الحال العمل ديال المراقبة كيمشي للتأكد من الاحترام ديال المقتضيات التشريعية والتنظيمية المنظمة للأجر، وخاصة بالاطلاع على الوثائق الواجب مسكها كورقة الأداء والدفتر ديال الأداء.

خلال سنة 2018 مفتشو الشغل قاموا ب 31194 ملاحظة تخص الحد الأدنى للشغل و458 مخالفة تخص الحد الأدنى للأجر و1292 مخالفة تتعلق ببطاقة الشغل، على اعتبار أن البطاقة ديال الشغل كتضمن المبلغ ديال الأجر وبطبيعة الحال 1037 خاصة بورقة الأداء.

بالنسبة للتصريح بالأجور بطبيعة الحال هذا المشغل ملزم بالتصريح، والأجير له كذلك الحق في أن يطالب بتسجيل نفسه لدى الصندوق وبانخراطه في الصندوق تحت طائلة العقوبات التي يمكن أن تفرض على المشغل، ويحق كذلك للمراقبين ومفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فرض الانخراط أو التسجيل والتصريح بأجور العمال وكذا الاستخلاص المباشر للغرامات.

وبغيت نقول واحد القضية، هذا المجال خاص يكون مجال ديال التعاون ما بين المركزيات النقابية اللي تشتغل في الميدان واللي عندها المعطيات، إذا عندك معطيات جيبوها لنا واحنا غادي نتابعوها من خلال المفتشين ومن خلال أيضا المفتشين ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكِ أو لكَ السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

تكلمتو في البداية ديال المداخلة ديالكم السيد الوزير وقلتو بأنه الحد الأدنى للأجر هو من القانون العام ويتم الحرص على أنه يتطبق، خاصكم تعرفو، السيد الوزير، بأنه القانون الوحيد في المغرب اللي ما كتحرصش الحكومات على تطبيقه هو قانون الشغل، فإذا دزت في الضوء الأحمر فالشرطي ما يخلينش نزيد غادي يوقفني، ولكن ما يتعلق بقانون الشغل يتم التغاضي عنه، والحكومة حتى مفتشي الشغل اللي موكول لهم المراقبة ما معطيهم لا الوسائل ولا الإمكانيات ولا الصفة الضبطية اللي يمكن.. والعديد ديال مفتشي الشغل تحالو بسبب المحاضر ديالهم مشاو للمحاكم.

بمعنى أنه قانون ما معطياهش هاذ الأهمية، وقلتو لنا بأنه بزاف ديال المراقبات اللي تكلمت عليهم واعطيتونا أرقام في ما يتعلق بالعديد ديال المخالفات، فإلى قلت لكم السيد الوزير، وطلبتو منا أنه إلى عندنا شي أمثلة نعطيوهم لكم.

نعطيكم مثال، السيد الوزير، وهذا مثال واضح هو ديال الشركة ديال أوزون، الشركة ديال أوزون هادي موجودة في العديد من المدن، 60 جماعة فاش كاينة، ما كتحترمش الحد الأدنى للأجور، ونقول لك السيد الوزير كتحايل على القانون، كيخدمو الناس 8 ديال السوايع وكيصرحو بهم 5 ديال السوايع وكيخلصوهم في 5 ديال السوايع، بمعنى حتى التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما كتحترمش الأيام الفعلية، لأنهم ما كيخلصوهمش الأجر ديالهم، ويمكن لكم تطلعو في وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الفيديوهات ديال هاد العمال والمشاكل عند هاد الشركة على طول المغرب وعرضه، مباشرة كيتدار مكتب نقابي يتم طرده، كتستغل النساء أبشع استغلال في العمل.

وأكثر من هذا دارت مسابقة ديال ملكة جمال ديال عاملات النظافة، وديك السيدة اللي ربحت كانو واعدوها باش إزيدوها في الأجر وباش يخدمو لها راجلها، هاد الشي كلو مشى، السيدة تطردت وتطلقت إلى غير ذلك، ما كاينش الصحة والسلامة خصوصا أن هاد شركة خدامة في النظافة.

عامل احتج على أنه عندو الصباط ديالو مقطع طردوه، كاين عندنا العبودية في هاد الشركة هادي، هاد الناس هادو كيخدمو واحد المدة طويلة وما كتسجلش لهم في الورقة ديال الأداء.

نعطيكم مثال ديال الضيعة ديال "شرف 1" في مكناس، هادي عامين ما تقاضوش الأجور ديالهم هاد الناس وباقي مليوحين في الزنقة.

نمشيو لطنجة، طنجة شركات "DELPHI" كي كيتأسس المكتب النقابي طرداتو، كل النقابة طردت لهم المكاتب النقابية ديالهم، الشركة ديال "أوروماياً" ديال الخياطة، قانون الشغل غير مطبق.

شركات المناولة أغلبها لا تطبق قانون الشغل، إلى مشينا لبني ملال "فندق شمس" طرد المكتب النقابي وما كيصرحش بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غير ذلك من المشاكل اللي كاينة في العديد من المدن، بمعنى أنه هذا قانون الشغل لا يتم تطبيقه، غنعطيك في أكادير شركة هادي 10سنوات واحنا كنطالبو..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير تفضل، أستسمح. السيد الوزير عندك الوقت اللي زاد غادي تزيدو، تماشيا مع المحكمة الدستورية.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

اعطيتي للسي حيسان مزيد من الوقت باش يبسط المزيد من الحجج ومن..

أنا قلت لكم راه في الحوار الاجتماعي، في اللجنة ديال القطاع الخاص، اتفقنا على واحد الآلية كن بغيتو تجيو وجلسنا ودرنا هاد الآلية باش فعلا نتحقق، نتحقق لأنه من حقنا احنا سلطة ديال الوصاية، احنا خاصنا نكونو بين الطرفين، نتحقق من الحالات التي تم فيها طرد العمال لأسباب نقابية، قلناها لكم ومزال مستعد وكنوجه لكم النداء ونشتغلو مجموعين، راه ما تظنوش بأن العمل ديال مفتشي الشغل لوحده هو كاف باش نكونو واضحين، ولهذا كيخص هاد العمل إلى كنتو خاصنا نتعاونو عليه.

القضية الثانية، في ما يتعلق بالتصريحات كيخصنا أمور مضبوطة، ملي غادي تكون عندي أمور مضبوطة ومرتبطة بالتصريحات وعدد الأيام ديال العمال، أنا غادي نصيفط مباشرة وكنقولها علانيا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غنطلب منهم معطيات مدققة ويجبوه هما غيديرو الشغل ديالهم، تأكدوا بأن المفتشين ديال الشغل غادي يديرو الأشغال ديالهم ملي تكون عندهم معطيات مدققة، والمفتشين ديال الضمان الاجتماعي غادي يديرو العلمية ملي غادي تكون عندهم معطيات مدققة.

القضية الأخيرة اللي بغيت نشير لها، تدارت مفتشية الشغل مع المفتشين ديال الضمان الاجتماعي اتفاقية باش نتبادلو المعلومات، ودرنا تكوين المفتشين ديال الشغل ودرنا التكوين لمفتشي ديال الضمان الاجتماعي باش كيفاش نبداو نتعاونو، لأنه فعلا تنتكلمو على الإمكانيات وكذا، كاين الإمكانية وكاين وسائل أخرى، وتيمكن لنا مزال ندير اتفاقية مع المفتشية العامة للضرائب، وكاين عمل تيدار في هذا المستوى وكاين آليات باش نبداو، فعلا نضبطو الحالات اللي تتكلمو عليها، وأي

حالة ينبغي مواجهتها بطريقة صارمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الوقت اللي خذا السيد المستشار خذيتي كذلك الوقت الكافي.

السؤال الثاني وموضوعه القانون المتعلق بالنقابات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، السيد تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

الفقرة الأخيرة من الفصل 8 من الدستور تقول: "يحدد القانون بصفة خاصة القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها، وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة وكيفية مراقبة تمويلها" لا الحكومة السابقة ولا الحكومة الحالية تفاعلت مع منطوق الفصل 8 من الدستور، لماذا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا، لم تتفاعل هذا علم الغيب، كأنك اطلعت على الغيب ونحن اشتغلنا على مشروع قانون ديال النقابات انطلاقا من المعطيات اللي أشرت لها، وخاصة المقتضيات ديال الفصل 8 من الدستور، اللي تيقول:

"المنظمات النقابية للأجراء والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين ينبغي أن تكون هياكلها وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.

يحدد القانون بصفة خاصة القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة وكيفيات مراقبة تمويلها"

إذن هذا خديناه بعين الاعتبار وهذا التزام درناه في البرنامج الحكومي ودرنا التزام معكم في الحوار الاجتماعي بأنه ملي غادي يتهيأ القانون، كاين عمل أولي حوله، راه القطاعات الحكومية المعنية تبدي رأيها فيه، لما غادي يكون يتحول إلى مشروع غادي نجلسو معكم، إن شاء الله، كمنظمات نقابية وغادي نتشاورو حوله، كما تم الاتفاق ديال 25 أبريل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

أعتقد بان المؤسسات المخول لها أن تدبر هذا الشأن، وهو إخراج مشروع قانون النقابات مازالت في علم الغيب، لا المجلس الحكومي صادق على شي حاجة ولا البرلمان وصلت لو شي حاجة، وبالتالي لا علم لنا بأي شيء.

لذلك كان 2 مشاريع القوانين سنة 2009، مشروع القانون التنظيمي للإضراب، مشروع قانون النقابات، لكنهما لم يتجاوز عتبة الوزارة. اليوم نحن والحكومة السابقة، للأسف، اختارت بالأسبقية أن تدرج مشروع القانون التنظيمي للإضراب ووضعته لدى مجلس النواب، ولكنها تغافلت على قانون النقابات، الأسبقية في الحقيقة، يجب أن تكون لقانون النقابات، المؤسسات الوحيدة في المغرب، السيد الوزير، التي لا يحكمها قانون باستثناء القانون ديال 1957، والذي يتحدث فقط عن التأسيس.

السيد الوزير،

هل تستطيعون أن تقولوا لي الدعم السنوي للنقابات، هل هناك مراقبة عليه؟ بالإطلاق، لا أحد يعرف الدعم السنوي اللي كتلقاه النقابات، وأنا أتحدث ككاتب عام لمركزية نقابية للفيدرالية الديمقراطية للشغل، أنا أتلقى دعما سنويا ولا أحد يسائلني أين صرفت هاد الدعم العمومي.

لذلك كذلك التداول على المسؤوليات، لا أحد يعرف كيف تتم الأمور، كل مركزية عندها استقلالية مركزية، كل واحد شغلو، كل واحد قرارو، ما كنتذاكرش على.. ولكن أنا كنتذاكر دستور 2011 جاء بالفصل 8 لمأسسة الفعل النقابي الجاد والمسؤول، تماشيا مع تطور منظومة الحقوق..

لكن اخترتم القانون التنظيمي للإضراب في صيغة مرعبة، في صيغة مرعبة وفي تنافي مع الآفاق اللي طرحها دستور 2011، والهدف منها توسيع الحقوق والحريات، لكن مشروع القانون اللي جا للأسف الشديد وأنا قارنت بين مجموعة من الدول، للأسف أسوأ مشروع في العالم هو هاد مشروع القانون التنظيمي للإضراب، وللأسف الشديد في بلادنا نحاول أن نقتل كل ما هو جميل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا، بغيت نبدا بالقضية ديال مشروع قانون للإضراب دستوريا، الدستور ديال 2011 لأول مرة كيقرر بأن هاد المشروع خاصو ينبغي أن يودع لدى البرلمان قبل متم الولاية التشريعية الأولى التي تلي المصادقة على البرلمان، هذا من حيث القوة الدستورية ديالو أقوى من القانون ديال النقابات، ولكن أنا ما كنهولش من القانون ديال النقابات لأنه حتى هو جات فيه مقتضيات دستورية، وكاين هناك حاجيات عملية تمت الإشارة إليها، أشرت إلى قضية التمويل، وإن كان دبا راه التمويل كيمكن المجلس الأعلى للحسابات، راه بالمناسبة كيراقب التمويل اللي كيمشي لكم، التمويل الانتخابي، سمعني، راه أنا كنت نقابي يا أستاذ، راه قبل من 2011، الدعم اللي كان كيجينا، كانت كتجينا مذكرة من المجلس الأعلى وكتقول لنا بررو النفقات، وكنا كنديرو التقارير وأنتما كتديروها، باش نكونو واضحين.

لهذا القضية، بالنسبة القانون التنظيمي للإضراب، احنا فتحنا تشاور فيه، لا مرعب ولا غير مرعب، ملي نجيو نجلسو ونتذاكرو ذاك الجانب ديال الرعب نحيدوه، ياك اتفقنا نحيدوه، إلى كان فيه شي حاجة فيها الرعب غادي نحيدوها، متفقين على هاد القضية ياك ولا لا؟ نحيدو كل حاجة اللي فيها شطط على واحد الطرف معين، وغنشدو المعايير ديال منظمة العمل الدولية ونطبقوها وندير القانون المقارن ونطبقوه إلى كان شي حاجة اللي هي خارجة على هاذ الشي أنا ألتزم معكم بأننا نتوافقو على واحد القانون تنظيمي اللي هو كيوازن ما بين الحق في ممارسة الإضراب والحق في العمل، وهذا مبدأ معترف به عالميا وفي دستور منظمة العمل الدولية.

ولهذا بالنسبة لقانون النقابات احنا غنشتغلو عليه، وغادي نشتغلو مع المركزيات النقابية باش نخرجو كذلك قانون اللي كيحقق المقاصد ديال الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث وموضوعه تشجيع المقاولات الذاتية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الكل يراهن على دور المقاولات الذاتية في تشغيل الشباب وتنمية قدراتهم الذاتية والتخفيف من حدة البطالة والرقي بالاقتصاد الوطني وتحسين جودتهم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي مجهوداتكم المبذولة لدعم هذه المقاولات؟ وما هي التحفيزات التي تجعل الشباب يقبلون عليها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار.

البرامج ديال التشغيل في العالم كله مبنية على 2 ديال الدعائم:

- مبينة أولا على ما يسمى بالدعم ديال التشغيل المأجور؛

- وكاين الشق الثاني وهو التشغيل الذاتي.

البرنامج الوطني ديال التشغيل مبني على هاد 2 ديال الدعائم أيضا، ولهذا الحكومة قامت بواحد المجموعة ديال التدابير من أجل:

أولا، منها المواكبة والمصاحبة ديال الشباب المتوفر على حس مقاولاتي، الحامل لمشاريع متناهية الصغر، الأنشطة المدرة للدخل من خلال تقديم خدمات تتلخص في الاستقبال، في التوجيه المقاولاتي؛

عقد خطة عمل مع مستشار مختص في خلق المقاولات والمساعدة في إنجاز دراسة الجدوى والمصاحبة في إنجاز الوثائق الإدارية وتقديم المعلومات حول أنواع التمويلات المتاحة على الصعيد الجهوي والمحلي.

هذه المصاحبة مكنت إلى نهاية شهر.. 2019 من مواكبة 42162 حامل مشروع وإحداث أزيد من 11149 مقاولة صغيرة جدا أو نشاط مدر للدخل، أي بمعدل سنوي يفوق 3300 مواكبة وإحداث حوالي 1000 مقاولة في السنة.

برسم سنة 2019 أسهم البرنامج في مواكبة 1488 حامل مشروع وإحداث 445 مقاولة صغيرة، ونشاط مدر للدخل مكن من خلق 640 منصب شغل.

بطبيعة الحال كاين عندنا واحد العمل اللي كنديروه على المستوى بشراكة مع الجهات من خلال تكثيف البرامج الجهوية، وبطبيعة الحال عندنا برامج مع عدد من الجهات بحال الجهة ديال العيون الساقية الحمراء، الداخلة واد الذهب، سلا القنيطرة، من خلال وضع برامج مشتركة لدعم انطلاقة المقاولة تموله الجهة، وفيها أيضا ما يسمى ببرامج قروض الشرف بدون فائدة، فضلا عن واحد المجموعة ديال البرامج ديال التعاون مع بعض المؤسسات ديال الدولة وكاين في إطار أيضا البرامج ديال التعاون الدولي كاين واحد المجموعة ديال البرامج

اللي كتمشي في هذا الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم أشكركم على جوابكم.

والأكيد أن الحكومة واعية بأهمية المقاولة الذاتية في التحقيق من وقع البطالة وأثرها المباشر على الوضعية الاجتماعية للشباب على وجه الخصوص حامل الشواهد.

السيد الوزير المحترم، لا أحد ينكر أن الوظيفة العمومية أصبحت عاجزة عن استيعاب كافة الطاقات المعطلة، لذلك نظرنا من موقعنا في التجمع الوطني للأحرار على تقديم مقترح قانون يتعلق بالمقاول الذاتي الذي حظي بقبول الحكومة في الولاية السابقة، فتم اعتماده حيث حقق نتائج مهمة جدا.

إلا أن ضعف التمويل وغياب إستراتيجية لمواكبة إنجاز المشاريع وافتقار البرنامج للمصاحبة أدى إلى وجود مطبات تعرقل اليوم إنجاح برنامج المقاول الذاتي، إضافة إلى ذلك الإجراءات الجديدة التي جاءت بها الحكومة والمتمثلة في إقرار شهادة (la certification) كوثيقة أساسية في الملف لكي تستفيد هذه المقاولة الناشئة من الصفقات، وهذا أمر صعب التحقق ويتجه نحو إعدام المقاولة الناشئة التي تحاول أن تبحث لها عن مكان في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

صحيح، السيد الوزير، بصفتي رئيس الجماعة بعض المقاولين كيجيو مثلا باش ياخذو المشاريع اللي عندي في الجماعة، يعني كنطالبوهم ب (les références) يعني ما عمرهاذ المقاول يخدم، يعني هذه القوانين المسطرة، لأن دبا قلنا، يعني أنشأنا المقاولات 3000، 4000، 1000 في العام، لكن كيبقى المقاولة ساهلة راه 6000 درهم كدير مقاولة، ولكن كتبقى حبر على ورق، يعني باش يخدم ما عمرو غادي يخدم.

إذن صراحة هذه القوانين، هاذ المقاول وهاذ الشباب المعطل ما عطيناليهمش يعني الفرص، وحتى أن البعض منهم ربما يلتجئ إلى طرق باش يجيب شي(certificat) ماشي هي هاذيك باش يخدم بها أولا باش يقدمها في الملف أو كذا.

إذن خاص إعادة النظر يعني في هذه الوثائق.

السيد الوزير المحترم، الكل مقتنع أن نجاح الاستثمار الخاص مرتبط بتجهيز المقاولة الناشئة وتشجيع الشباب حامل الشواهد والحامل للمشاريع على الانخراط في هذه المنظومة، لكن في مقابل ذلك يجب أن نشجعه ونواكبه ونحفزه لكي يؤدي هذا المشروع ما هو مطلوب منه في التخفيف من وطأة البطالة وما لها من آثار وخيمة على الوضعية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لا، غير السيد المستشار بالعكس، أولا الحكومة مستعدة لأي تدبير اللي هو كيصعب المهمة ديال المقاولات الصغرى والصغيرة جدا باش تدار، احنا مستعدين باش نتجاوبو مع أي مقترح في هذا الاتجاه.

إنما بغيت نشير لواحد المجموعة ديال التدابير اللي خذاتها الحكومة في هذا الاتجاه منها المراجعة ديال المرسوم المنظم للطلبات العمومية، بهدف فتح هذه الطلبيات العمومية أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين.

أيضا التخفيض ديال السعر ديال الضريبة على الدخل المطبقة على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه من طرف المقاول الذاتي بالنسبة للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية إلى 0.5 عوض 1%، ولمقدمي الخدمات إلى 1 عوض 2%، ثم تخفيض الحد الأدنى من مبلغ العقوبات المطبقة في حالة عدم الإقرار بأعمال المقاول الذاتي أو التأخير أو حالة التصريح بإقرار ناقص أو غير كافي.

فبالتالي كاين واحد المجموعة ديال التدابير في الاتجاه ديال الدفع وديال التشجيع ديال هذا النمط من المقاولات اللي هو كيحدث الشغل وكيخلي الشباب يستقل بذاته وأي مقترح جا من عندكم احنا مستعدين باش نتعاملو معه ونطوروه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع لفريق الأصالة والمعاصرة يتعلق بموضوع، إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

التزمت الحكومة عبر برنامجها بإطلاق برنامج تطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجهة لحاملي المشاريع في المناطق القروية وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكبة حاملها بتكوين إلزامي.

نسائلكم السيد الوزير في هذا الإطار عن مآل هذا الالتزام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

هاذ المقتضى اللي تتقول السيد المستشار هو مرتبط بالبرامج الجهوية ديال التشغيل اللي احنا خدامين كنشتاغلو فيها مع الجهات وكاين واحد المجموعة ديال الجهات اشتغلنا فيهم، وهذا تدبير من التدابير اللي غادي تدار في إطار البرامج المشتركة ما بيننا وما بين الجهات.

ولكن فيما يتعلق بالعمل اللي كدير الوزارة، أعني كاين واحد المجموعة ديال المبادرات اللي طلقناها، واحد الشراكة ما بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، واليوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي غادي تمشي في الاتجاه ديال تفعيل بعض المقتضيات الجديدة التي تدفع الشباب نحو التشغيل الذاتي، عندنا أيضا شراكة مع عدد من الجمعيات ديال المجتمع المدني في إطار واحد البرنامج اللي كيتسمى (PEJ) المنجز في إطار التعاون الألماني، لأنه هذا المشروع انطلق في عدة أقاليم في صفرو، في تازة، في تاونات وتم تعميمه بجهات أخرى لأنه أعطى نتائج طيبة من هذه الجهات، خنيفرة-بني ملال، عدد المستفيدين من الخدمات منذ انطلاق المشروع 3153 مستفيد، منهم 1439 سنة 2018، 45% منهم نساء مقابل 1804 سنة 2017.

كاين أيضا المواكبة كما أشرت القبلية والبعدية لحاملي المشاريع المقدمة في إطار هذا المشروع، أيضا فتحنا فضاءات للتوجيه في المجال القروي وفي أماكن الأعمال القروية، وأيضا القضية ديال الوحدات المتنقلة، الآن عندنا 4 ديال الوحدات متنقلة وغادي نعمموها إن شاء الله على جهات مختلفة لتقديم الخدمات، وباش يتمكنو الشباب حتى من هذا التأطير اللي كنذاكرو عليه، بالإضافة إلى حزمة من الخدمات الموجهة لساكنة العالم القروي المتعلقة بخلق المقاولات، وخاصة تعزيز الخدمات عن بعد وكاين الآن واحد التطبيق على المحمول والتسجيل للاستفادة من البرامج ديال المقاولة بالإضافة في إطار عدد من البرامج اللي وقعناها مع عدد من الجهات، المنحة ديال دعم انطلاق المقاولات في إطار الشراكة مع الجهات وكاين واحد المنحة أيضا كتسمى المنحة ديال (la mobilité) ديال الحركية باش يمكن للشباب اللي بعاد يمكن يجيو للوكالات في الأقاليم.

إذن هاذي واحد المجموعة ديال الأمور واحنا خدامين بذاك الشي اللي قلتو فيما يتعلق بالمنظومة الجهوية للتشغيل، كل ما له صلة بالدعم، كل ما له صلة بالمواكبة، كل ما له صلة بالتجنيد وتنويع الدعم المالي وتعزيز التأطير والتأطير البعدي، احنا مشتغلين عليه، وإن شاء الله، بالإضافة إلى توفير حتى المحلات والعقار على الصعيد الترابي، هذه كلها أعمال كنديروها مع الجهات وكاين بعض المجالس الإقليمية اللي وقعنا معهم شراكات في هذا الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، بالرجوع إلى الخطب الملكية السامية سنجد أن صاحب الجلالة أوصى في مناسبات عديدة بضرورة النهوض بالعالم القروي والعمل على تنميته وتأهيل وتوفير جميع الخدمات الأساسية به لكي يصير مجالا متوفرا من جميع شروط العيش الكريم، داعيا إلى النهوض بمجال الاستثمار والعمل على خلق أعداد كافية من فرص الشغل، وقد جاء في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، ما يلي:

"فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي، لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي".

السيد الوزير المحترم،

مع الأسف نسجل أن الحكومة لا زالت متأخرة في هاذ المجال، والمجهودات المبذولة لا ترقى إلى ما دعا إليه جلالة الملك، ولا إلى تطلعات الشعب المغربي من سكان المناطق القروية، خاصة في مجال الاستثمار وخلق فرص الشغل.

فبمجرد إلقاء نظرة بسيطة على التقارير الدولية التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، يتضح بما لا يدع مجال للشك، أن العالم القروي يفقد سنة بعد أخرى العديد من مناصب الشغل.

السيد الوزير المحترم،

دعنا نتساءل بواقعية حول مصير هذه الأعداد الهائلة من الأشخاص وخاصة أغلبهم شباب الذين يفقدون مناصب شغلهم سنويا؟ هل تعتقدون أنهم سيقومون أو سيبقون في العالم القروي حيث تنعدم فرص الشغل؟ أكيد لا، والأكيد أيضا أنهم سيهجرون أراضيهم ومدنهم نحو المدن المجاورة بحثا عن لقمة العيش، فبأي ثمن؟ وبأي وسيلة؟ والأكيد أنهم سيكون لهجرتهم هذه انعكاسات وخيمة الأثر.

السيد الوزير،

لا يمكن نهائيا أن نطالب سكان المناطق القروية بضرورة الإبقاء في مجالهم، دون أن تعمل الحكومة على توفير جميع الظروف المناسبة للعيش الكريم.

وأولها، العمل على تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتوفير جميع الشروط والمعطيات الممكنة لتطوير الشغل الذاتي لتشجيع

الشباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت، أعتقد 13 أو 12 ثانية.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بسرعة، كما تعلم جلالة الملك كان أمر بجوج ديال الحوايج باش يدار واحد اليوم وطني ديال التكوين والتشغيل، الحكومة تعد له وأعدت مشات فيه بزاف، ولكن جلالة الملك دار واحد التوجيه أخر يتعلق بتنظيم يوم دراسي حول التشغيل في العالم الفلاحي، وهاذ العمل دارثم دارت ورشة ديال التكوين والتشغيل في جميع الجهات، واحنا كنجمعو التوصيات كلها، باش إن شاء الله نكمل.. طيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الخامس، موضوعه الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كينص الفصل 31 من الدستور على حق التشغيل وحق المواطنين في الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو التشغيل الذاتي.

من هاذ المنطلق، تم إرساء الإستراتيجية الوطنية للتشغيل من 2015 إلى 2025، واللي كيتجاوز الأفق ديالها زمن الولاية الحكومية، وهذا هو ما حدا بالحكومة لإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، لتحقيق التزامات الحكومة في برنامجها في مجال التشغيل اللي كيشمل على خلق مليون و200 ألف منصب شغل في أفق 2021، مع تخفيض نسبة البطالة إلى 8.5%، وهاذ البرنامج لم يتحقق في متم سنة 2018.

وبعد مرور أكثر من نصف ولاية الحكومة، يحق لنا أن نتساءل أين نحن من 200 ألف منصب شغل في السنة التي ألتزمت بها الحكومة؟ والحصيلة التي لا تتجاوز 100 ألف منصب شغل كما قلت، وفي وقت بلغت فيه نسبة البطالة مستويات مقلقة، خصوصا في أوساط الشباب، وذلك راجع لعدة أسباب: ضعف خلق فرص الشغل بالمغرب يكتسي طابعا بنيويا بارتباطه بالنموذج التنموي الحالي، فعلى سبيل المثال خلال فترة 2003 إلى 2006 كانت كل نقطة إضافية من نسبة النمو تمكن من خلق 38000 إلى 40000 منصب شغل، أما في هذه السنوات الأخيرة فإن منصب الشغل يتراجع إلى نقطة منصب الشغل، نقطة في التنمية، تراجعت إلى 8000 إلى 10000 منصب شغل.

السيد الوزير المحترم، لابد أن أؤكد أن المقاولة هي الوحيدة التي تخلق الثروة وفرص الشغل، مقارنة مع فرص الشغل التي توفرها الحكومة سنويا، وبالتالي على الحكومة توفير البيئة المناسبة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، من حيث عدد المقاولات المحدثة، وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار المنتج وإيلاء اهتمام أكثر للمقاولات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة، وتبسيط المساطر، كما يجب العمل على إزالة العديد من العوائق أمام الاستثمار نذكر منها على سبيل المثال ما يرتبط ب:

أولا، غياب رؤية واضحة حول سوق الشغل؛

ثانيا، هيمنة القطاع غير المهيكل؛

ثالثا، صعوبة الولوج إلى التمويل وإلى الوعاء العقاري؛

رابعا، عدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل.

وبناء على ما سبق نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لتحقيق الأهداف المسطرة في مجال التشغيل في إطار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

غير باش نكون واضح، ماشي هذا هو السؤال اللي طرحتي اللي جاني.

ولهذا ألتمس من السيد المستشار يعني باش يكون حوار مبني على معرفة، لأنه صيفطتولي هل اعتماد مخطط وطني معناه التخلي الضمني عن الإستراتيجية الوطنية؟ ولماذا تم تغييب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل؟ وإلى آخره.

هذا هو السؤال ديالكم، فبالتالي ولكن رغم ذلك سأحاول أن أجيبك عنه.

فيما يتعلق بالأرقام اللي جات في المخطط الوطني هي إسقاطات اللي تدارت، دارتها مختلف القطاعات المتوقعة إذا تنفذت المخططات القطاعية المختلفة هذا هو، ولهذا 8% هي فرضية ديال الاشتغال،

كنقولو 8.5 ولكن 8.5 راه ما مرتبطاش غير بالبرامج الإرادية، مرتبطة بواحد المجموعة ديال المتغيرات الأخرى اللي هي الوضعية الاقتصادية العالمية، السعر ديال البترول إلى غير ذلك.

ولهذا دائما نحن في قوانين المالية أو في إطار مختلف البرامج كنوضعو فرضية ونشتغل عليها ونسعى إلى تحقيقها، والحكومة دارت عمل كبير، اليوم في المجال ديال الاستثمار، اليوم المغرب من البلدان المتقدمة في المجال ديال الاستثمارات، أما المقاربة التشاركية بغيت نشير لك.

قلت واش تم التخلي عن الإستراتيجية، لا بالعكس، الإستراتيجية هي في أفق 2025 ولكن الحكومة ما يمكنش تنخرط، هي منخرطة في إطار الإستراتيجية، ولكن وضعت برنامج اللي هو داخل في الولاية ديالها، الإستراتيجية مازال باقية ومازال غادي نديرو من بعد في 22، غادي نديرو واحد الوقفة، نعاودو نقيمو هذه الإستراتيجية إلى غير ذلك.

فيما يتعلق ب...، كنتم أنتما حاضرين في الأشغال ديال إعداد المخطط الوطني وكنتم من الموقعين على في 27 أبريل 2018 تم التوقيع من قبل جميع الفاعلين في ميدان التشغيل، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشغل والإدماج المهني، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، جمعية المجالس الجهوية، وقعنا على الخطوط العريضة ديال العمل اللي غادي نديرو في إطار هذا التوجهات الخمسة اللي جاء بها المخطط الوطني للتشغيل.

بطبيعة الحال، الاقتصاد هو اللي كيشغل هذا هو الأول، ولكن كاين ما يسمى بالبرامج الناشطة ديال التشغيل، ولهذا خاص حتى الفاعلين الاقتصاديين خاصهم يتحملو المسؤولية، خاص الجماعات تحمل المسؤولية، الحكومة خاصها تحمل المسؤولية، الأفراد أنفسهم من خلال تغيير ثقافتهم ويعني التوجه نحو المبادرة، هاذ العمل احنا كنديرو خاصنا نديروه كاملين وخاصنا نتعاونو عليه، لأن التشغيل هي قضية ديال دولة وديال مجتمع.

وسيخطئ وسيكذب من قال بأن هذه الحكومة أو تلك أو هذا الطرف أو ذلك بما في ذلك التنمية لوحدها لا يمكن أن تحل معضلة التشغيل التي هي معضلة عالمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السادس من فريق الاتحاد المغربي للشغل، موضوعه مشاكل مصحات الضمان الاجتماعي، تفضل السي.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، من خلال الاجتماعات الأخيرة التي تقوم بها رئاسة الحكومة، وزارة المالية ووزارة التشغيل بحضور إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تبين أن هناك مخطط أو سياسة تخطط إلى الدفع بهذه المصحات إلى الإفلاس لتمريرها إلى الخواص، وتشريد آلاف العاملين بها وحرمان المواطنين من خدماتها.

فهل السؤال هو هل من حق الحكومة أن تضرب عرض الحائط قرارات المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتقرر تمرير هاذ القطاع إلى القطاع الخاص وتقرر كذلك بمصير ممتلكات ومدخرات الطبقة العاملة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السؤال ديالكم اللي مكتوب في جهة وذاك الشي اللي قلت يا أستاذ في جهة أخرى.

هل يعقل أن حكومة تخطط لضرب يعني تراث ديال البلاد؟ واش معقول هاذ الشي؟ واش يعتقد فاعل معين بأنه وحدو هو اللي عندو الغيرة على الشغيلة وعندو غيرة على المواطنين؟ هل يعقل؟

ثم ثانيا، القرارات ديال المجلس الإداري، المجلس الإداري دار دراسة إستراتيجية، كنت تقول هاذ الشي هذا، وفيها سيناريوهات، واللي كيقرر في هاذ السيناريوهات هو الحكومة، وهاذ الشي بقيتو في المجلس الإداري الإخوان راه كيعرفو، قالو لابد نعاودو نحركو هاذ الملف، وأنا واعدتهم باش نرفعو هاذ الملف لرئيس الحكومة، ورفع الملف لرئيس الحكومة، وعاود دارت لجنة، واللجنة كتدرس السيناريوهات إما نحيدو ذاك الفصل أسميتو هو؟ الفصل يعني المادة 44 نغيروها ولا ذاك الشي ديال التدبير المفوض درنا واحد التجربة ما خدمتشاي، كاين واحد الفكرة ديال يعني الشراكة قطاع خاص، هذه كلها أفكار مطروحة، وحتى واحد ما كيمتلك الحقيقة.

القضية ديال إعادة أسميتو الإنعاش ديال (les cliniques) والدعم ديالها حتى حاجة ما هي يعني مضمونة.

احنا جالسين، الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين مع الجهات احنا جالسين كنفكرو أشنو هو الحل؟ وتدارت لقاءات، واحنا لما غادي تنضج مقاربة من المقاربات المطروحة، فالحكومة ستعتمدها، ما كاين لا التخطيط لضربها أو تصفيتها، هذا غير أمور، تهيئات كتجي من بعض الأطراف، وحشومة نتهمو بعضياتنا بأننا باغي نصفيو هاذ التركة ديال (les cliniques) لأن (les cliniques) كتعيش مشاكل حقيقية اليوم، خاصنا نعالجو هاذ المشاكل، كيفاش؟ هذا هو السؤال اللي مختلفين

فيه.

ونهار غنتوافقو على واحد الطريقة معينة، واحد الطريقة ديال التدبير وحتى الدراسة الإستراتيجية راه ما عطاتش حل، وإنما أعطت بدائل، فكيفاش كتقولو الحكومة تخطط لتصفية (les cliniques) ماشي معقول؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيد الوزير هاذ الشي اللي قلتو فيه جانب ما هو صحيح، ولكن فيه ما هو مخبأ.

فعلا كانت هناك دراسات إستراتيجية اللي جات ب 10 ديال الاقتراحات، والمجلس الإداري اختار 3 ديال الاقتراحات، ومن بينها تعديل الفصل 44.

ولكن الحكومة جات باقتراح جديد اللي هو الخوصصة ديال هذه المصحات، كان بالأحرى على الحكومة أن تنظر إلى ملف 700 ممرض وممرضة اللي طرحناه مرارا هنا، اللي خدامين في مؤسسة اجتماعية ومحرومين من الحماية الاجتماعية ديالهم ومن التغطية الصحية لمدة 15 سنة، هذه الشريحة اللي محرومة كان بالأحرى من الحكومة تنظر لها بالدرجة الأولى وبالخصوص مع القرارات الجريئة اللي خديتو في المجلس الإداري ومشكورين عليها واللي خاصها توضيح كبير للمواطنين.

للتذكير السيد الوزير، هاذ المصحات هاذي راه ما جاتش، راه جات عن طريق توصية ديال الأمم المتحدة وديال منظمات العمل الدولية في سنة السبعينات، اللي كان المضمون ديالها هو استثمار مدخرات العمال في كل قطاع اجتماعي أو صحي، وبالدرجة الأولى إنشاء المصحات، وفعلا هذا اللي دافعت عليه المنظمة ديالنا، وتم تبني هذه الفكرة في السبعينات، حيث أول مصحة اللي تنشأت كانت في سنة 79 في درب غلف، وتم تبنيها، والتمويل ديال هذه المشاريع كان من الفائض ديال المدخرات ديال التعويضات العائلية، ما عطى حد فلوس هذه المصحات، باش اليوم يجي شي حد يقول لك غادي يديرلهم الخوصصة، وهذه هضرة كاينة في السوق، ما عندنا ما نخبعو، وجاية بها عدة وزارات بهذه الفكرة.

مدخرات العمال هي ملك للطبقة العاملة، فعلا إذا كاين شي حل في الاستثمار في الصحة ديال المواطنين، ما ندفعهوش للخواص اللي تقال عليهم ما قيل مؤخرا في المناظرة الوطنية، للجبايات، راه هذه المصحات تيستقبلو سنويا ما يزيد على مليون و200 مواطن.

نعطيك على سبيل المثال، فيما يخص هذه المصحات 161000 يوم الاستشفاء، 25000 عملية جراحية، 40000 يوم في الإنعاش، 12000 عملية ولادة، 38000 حصة لتصفية الكلي، فين غادي ديرو هاد المواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، عندك 24 ثانية زايدة.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار، ما كاين حتى شي واحد فهذا البلاد اللي كيمتلك الحقيقة لوحده، القضية ديال التفويت راه تجرب هاذ الحل هذا وما دارش، والحكومة ليست لها موقف مسبق، ولكن اللي مهم خاص هاد (les cliniques) خاصنا نطبقو القانون بما أننا ما غيرناش القانون خاصنا لابد نطبقو القانون، ما يمكنش نجمعو ما بين التدبير وتقديم العلاجات، هذا.

كاين مشكل في التطبيق ديال القانون، خاصنا نلقاو حلول راه احنا خدامين مجموعين كنلقاو حل، ولكن ما كاين حتى شي واحد اللي كيمتلك الحقيقة، الحقيقة هي تولد من خلال الحوار ومن خلال التوليد ديال الحقيقة، فلهذا إذا عندك أنت شي رؤية وشي موقف وشي تصور محترم، ولكن راه كاينة، تصورات أخرى وكاينة مقاربات أخرى وكاين ألف مقاربة لمعالجة مشكل مثل هذه المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقلو الآن إلى السؤال السابع موضوعه، مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، السؤال ديال الفريق الحركي، تفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحتاج النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل لمراجعة تتماشى والأدوار المنوطة بهم، وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير والإجراءات الاستعجالية المتخذة لمراجعة النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لو كانت مراجعة الأنظمة الأساسية تتم بإجراءات استعجالية كون راه شحال ديال الأنظمة الأساسية تنتظر بما في ذلك النظام ديال الوظيفة العمومية، كون راه حلينا المشكل شحال هاذي، ولكن الأمور ليست بمثل هذه السهولة.

بغيت أولا نشكركم على هاذ السؤال اللي طرحتو وننوه بالدور اللي تتقوم به الهيئة ديال التفتيش، وأؤكد على الحاجة المتواصلة لتحسين أوضاعها المادية والمهنية وتحسين شروط اشتغالها، بطبيعة الحال هاذ الهيئة تحققت لها واحد المجموعة ديال المكتسبات، وبغيت نشير للمراجعة ديال النظام الأساسي الخاص ديال هاذ الهيئة اللي تم سنة 2008، ومن خلاله تمكنت هاذ الفئة باش تحصل على عدة امتيازات، لا أقول بأنها نهائية، مثلا بحال النظام الجديد المحفز للتعويضات عن الجولان، كيتراوح المبلغ ديال التعويضات في الشهر من 1500 إلى 2500 درهم حسب الدرجات، بالإضافة للعمل اللي قامت به الوزارة لما جيت للوزارة في 2018 عممت التعويض عن التنقل لكافة الأطر ديال الوزارة بما في ذلك المفتشين ديال الشغل، وتم إلغاء كل تمييز فيما بينهم.

ورد في سؤالكم الإحداث ديال درجة مفتش عام، لابد أن أشير هنا أن الأمر لا يتعلق بدرجة، الأمر يتعلق بمنصب سامي وليس درجة من الدرجات يتم بلوغها عن طريق الترقية العادية مثله مثل مدير أو كاتب عام أو رئيس قسم بمكتب يعين فيه موظف معين، كما أنه يمكن أن يعفى منه، وهذا الأمر كما تتعرفو كيهم المهندسين وكيهم المتصرفين كما يهم كتاب الضبط ومفتشي الشغل.

بالنسبة أخيرا للمراجعة ديال النظام الأساسي، بطبيعة الحال اليوم أول مرة كنتوصل بملف مطلبي من عند الإخوان المفتشين جابوه المركزيات النقابية، وأنا غنستقبلهم وغادي نتذاكر معهم وغنتحاورو في هذا الموضوع، وفعلا مصادفة جميلة أنه اليوم كيتطرح هاذ السؤال اللي جاني في الملف المطلبي.

بالنسبة للمراجعة ديال النظام الأساسي، لابد أن أشير إلى أن وزارة إصلاح الوظيفة العمومية بصدد مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وذلك من خلال إحداث تحول من نظام المسار المهني الذي يعتمد المسار المهني المعتمد على تدبير المسارات إلى نظام الوظيفة الذي يقوم على تدبير الكفاءات، إن شاء الله إلى جا هاذ الإصلاح لماذا لا يشمل كذلك الإخوان المفتشين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

لا يخفى عليكم السيد الوزير أن قضية جهاز تفتيش الشغل أصبحت قضية رأي عام تتضامن معها المركزيات النقابية والفاعلون الاقتصاديون والسياسيون، وإن مفتشات ومفتشي الشغل مجندون وراء هيئة التنسيق بوزارتكم من أجل الدفاع عن أولوياتهم الأساسية ألا وهي المراجعة الجوهرية للنظام الأساسي الساري المفعول الذي لم يغير من وضعيتهم شيئا، إذ ظلوا رغم إصدار سنة 2008 مجرد أطر مماثلة للمتصرفين كما كانوا سابقا.

السيد الوزير المحترم، لذا ومن أجل تثمين الأدوار الجسيمة الموكولة لهذا الجهاز في مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية، مدونة الشغل، الضمان الاجتماعي، حوادث الشغل، العاملات والعمال المنزليون، المهن الفنية، بوابو العمارات والتي تصب في صميم تنزيل مشروع النموذج التنموي المنشود ببلادنا.

وملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية التي تسمو في المرتبة حسب دستور 2011 عبر إعمال مقتضيات اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 81 و129 من جهة، واتفاقية منظمة العمل العربية رقم 19 من جهة ثانية المصادق عليها من طرف المغرب والتي تعتبر بمثابة دستور لنظام تفتيش الشغل، ولرفع حالة الإجحاف والغبن الذي لحق عدة أطر جهاز التفتيش وإعادة الاعتبار لهم، فإنكم مطالبون السيد الوزير بالعمل عاجلا على توفير كافة الشروط التي تضمن حسن اشتغال هيئة تفتيش الشغل، وخاصة إقرار نظام أساسي حقيقي يعكس خصوصية الهيئة ويترجمها إلى نظام متميز في الترقي والمسار المهني ومنظومة خاصة للأجور والتعويضات، التعويض عن الأخطار وعن الهندام وعن فض نزاعات الشغل، وفي انتظار تلك المراجعة الجذرية لابد من معالجة الإشكاليات الحالية التالية، السيد الوزير المحترم:

تفعيل المنصب السامي لمفتش عام بأثر رجعي وهي النقطة الإيجابية اليتيمة في النظام الأساسي الحالي والتي لم يستفد منها أي مفتش شغل منذ سنة 2008، كمرحلة انتقالية في أفق تحويلها إلى درجة.

الرفع من مبلغ التعويض الجزافي عن الجولات لارتفاع الأسعار لا يمثل لاسترداد المصاريف مع احتساب ضمان عناصر الأجر التي يصفي المعاش على أساسها.

صرف تعويض جزافي عن الجولات بأثر رجعي منذ سنة 2007 لفائدة الأطباء والمهندسين المكلفين بتفتيش الشغل المحرومين من هذا التعويض.

رفع التمييز الحاصل بين مفتشي الشغل في الاستفادة من مبلغ التعويض عن الجولات.

ويبقى كل ذلك متوقفا السيد الوزير على ضرورة وهو ما جاء في

الكلمة ديالكم..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

نقول لك من نهار جيت النهار الأول وفتحت مكتبي لجميع المركزيات النقابية حتى بما في ذلك المركزيات الغير الممثلة، لازلت مستعدا للاستماع للمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، غادي نستقبلهم ونسمع لهم وغادي نتحاور معهم، مادام يريدون الحوار فالمكتب مفتوح.

الذي وقع هو أنني توصلت بالملف المطلبي اليوم، وراك عرفت بعض الإخوان آشنو دارو بدون أن يكون في علمي شيء، وهم أحرار في أن يتخذوا المواقف التي يريدون، ولكن احنا في إطار هذه الحكومة منفتحين، بما أننا فتحنا الحوار المركزي غادي نفتحو الحوارات القطاعية والمطالب اللي هي قابلة لأن يستجاب لها سيستجاب لها، والمطالب اللي هي غير ذلك ليست كذلك، ولكن بغيت نقول لك ونعاود نأكد لك العمل اللي دار في الوزارة من أجل تحسين الأوضاع المادية والمعنوية وغادي نشير لها في السؤال الموالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال في هذا القطاع، من الفريق الاستقلالي، موضوعه وضعية مفتشي الشغل، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بعد الاحتجاجات التي قام بها مفتشي الشغل، ما هي المبادرة التي تقوم بها وزارتكم للنهوض بالأوضاع المادية والإدارية والمعنوية لهذا الجهاز؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

يلاه خرجنا من الحوار الاجتماعي، وصدرت المراسيم لتفعيل المقتضيات الجديدة التي جاء بها الحوار الاجتماعي، بما فيها المرسوم الذي يخص الموظفين ديال وزارة الشغل راهم غادي يستفدو من الزيادات التي عمت سائر الموظفين، بطبيعة الحال، واش ما كاينش هاذ الشي، نلغيوه ونقولو ما كاين حتى شي حاجة، غادي يستفدو من الزيادة في التعويضات بحالهم بحال سائر الموظفين ديال الدولة، واش هاذ الشي زيرو ما فيه والو.

ولكن إذا كان شي مطالب يعني نوعية ولا فئوية، احنا قلت لك مستعدين نستمعو للإخوان المفتشين بابنا مفتوح، ولكن خاص هذا الباب يتطرق.

إذا الإخوان عندهم شي مقاربة شغالهم هذاك، أما أنا قلت لهم إذا جيتو عندي وبغيتو تحاورو أنا موجود.

أما فيما يتعلق بالوضعية ديال المفتشين خصصنا غلافا ماليا باش نرفعو المستوى ديال التكوين ديالهم كيستجب للحاجيات ديالهم، هيأنا الفضاءات ديال الاستقبال داخل المديريات وجودنا الخدمات المقدمة للمرتفقين، عززنا الموارد البشرية بالجهاز التفتيشي ب 28 عون جديد برسم سنة 2018، عززنا الموارد البشرية أيضا ب 22 منصب جديد برسم سنة 2019، سرعنا في البت في عملية الترقية بالاختيار لفائدة أعوان التفتيش، على أسس ومعايير موضوعية وشفافة، عممنا كما قلت التعويض عن التنقل لفائدة أعوان التفتيش ورفعنا من قيمتها، أجرينا امتحانات مهنية لفائدة هذه الفئة داخل الآجال المسطرة، وفي إطار من الموضوعية والشفافية وتكافؤ الفرص، مكننا المديريات الجهوية والإقليمية من وسائل العمل، السيارات، جددنا الأسطول، مكناهم من الحواسيب من الهواتف النقالة، ونحن في طور إعادة تهيئة كافة المديريات الجهوية والإقليمية بالتدريج، وعندنا برنامج.

ولهذا يبدو لي أنه لا "غاية الكمال" وإلى كان شي حاجة كيطرحها الإخوان المفتشين، وهي قادرة راه ما عندناش مشكل، إلى عندنا شي حاجة يمكن لنا نحسنو بها ظروف ديال العمل ديال الناس، لماذا سأقول لا؟ ولكن إذا كانت الأمور غير قابلة للتصديق، سنقول غير قابلة للتصديق، وانتهى الكلام.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة راه ملي كنسمعو الكلام ديالكم راه احنا كنتفائلو، احنا لا نشك في ذلك، أنا متفائل، ولكن الوضعية الحالية ديال مفتشي الشغل، كنذكر المرحوم الحسن الثاني الله يرحمو اليوم، كان كيقول مفتش الشغل يوازي 50 شرطي، علاش؟ لأن مفتش الشغل يسهر على الاستقرار، على التنمية، على حل المشاكل.

اليوم هاذ مفتشي الشغل، السيد الوزير، راهم كيبكيو، القانون الأساسي ما هو قانون، إلى دارو المحاضر راه يمشيو بها للحبس، درتي لهم الترقية أو درتي لهم الحركة الانتقالية بإرادة من واحد اللوبي اللي مسيطر على ذيك الوزارة عندكم، ماشي الرغبة ديالي كتسفطني فين بغيت، افتح بعد الحركة الانتقالية باش نعرف راسي فين نمشي، وربما نتوازى مع الطلب ديالك، ماشي تقبط وتوزع على الناس كيفما بغيتي، هذا راه ما يليق شي بكم أنتما، كنقابي.

ثانيا، دخل لشي إدارة اليوم (bureau) ديال مفتش الشغل تبكي، البؤس، الكراسي مهترئين، (bureau) مكرفس، ذاك الشي قديم كأننا عايشين في واحد العالم اللي هرب عليه المغرب بزاف، مفتش الشغل مكيلقى باش يتحرك، إذا كتب محضروكان هذاك اللي كتب به المحضر شي باطرون صحيح راه يمشي للحبس، كيف جرى دائما، وعندنا عدة تجارب، مفتش الشغل أدى الواجب ديالو وكتب المحضر ولكن هذاك اللي كتب به المحضر لأنه مخالف مع الأجراء ديالو، عندو نفوذ وداه للحبس، معنى أننا أصبحوا مهددين.

هاذ القانون الأساسي كدير لنا شي زيادات ما دخلاش في القانون الأساسي، ما دخلاش في (salaire de base) ديالهم معنى أن مفتش الشغل خاصو العناية، السيد الوزير، احنا ما كنبخسوش العمل ديالك، ولكن ما بان والو أعطي للناس شوية ديال المتنفس، أعطهم قيمتهم، وإلى ذكرت لك ذيك الكلمة ديال سيدنا الله يرحمو الحسن الثاني، مفتش الشغل يوازي 50 رجل أمن، راه عندها قيمتها، راه مفتشي الشغل يعانون، السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

تيبان لي ما بقاش الوقت.

أولا، خاص تعرف أنني أتلقى عدد من الشكايات الكيدية بمفتشي الشغل وأتفحصها وأتأكد منها وأبطلها، وإلى سيفطت شي مفتشية ديالي كنسفطها باش نشوف ذاك الشي اللي كيجيبو لي الناس واش صحيح ولا ماشي صحيح، والحمد لله لحد الساعة جميع الشكايات الكيدية كلها ثبت أنها كيدية، هذه القضية الأولى.

بالنسبة للحركية ما عندكش المعطيات يا أستاذ، بكل تأكيد، الحركية اللي درناها، درناها حركية اختيارية والآن لقيت تجاوبا ونجاحا واسعا حيث بلغت نسبة المشاركة فيها 94% من المستوفين للشروط، و6% اللي ما شاركوش فيها، هي دوائر يتعذر فيها الحركية، ولهذا الناس اللي كيجيبو معطيات خاطئة بقاو تثبتو الله يرضي عليكم المعطيات، وأجيو عندي، أجي عندي السيد المستشار نعطيك المعطيات.

السيد رئيس الجلسة:

غادي انتقل الآن لقطاع الوظيفة العمومية، سؤال لفريق العدالة والتنمية، موضوعه الاختلالات التي تعرفها منظومة الأجور بالوظيفة العمومية، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف منظومة الأجور اختلالات مهمة تمتد انعكاساتها إلى إصابة أداء الإدارة العمومية بأعطاب بينة وتراجعات مستوى قواعد الحكامة، وهو ما يقتضي إحداث تغييرات تصحح هذه الوضعية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تعزمون القيام بها لتصحيح هذه الاختلالات التي تصيب هذه المنظومة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أنتم تعلمون بأن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لا يمكن أن تبادر لإدخال تعديلات على منظومة الأجور، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية المقاربة اللي كتعتمد هو أن جميع الاختلالات الهيكلية اللي كتعرفها منظومة الأجور راجعة لعامل واحد وهو النموذج الحالي للوظيفة العمومية.

إذن فاحنا غادي نتوجهو للوظيفة العمومية، أشنا هو هذا النموذج؟

النموذج الحالي للوظيفة العمومية اللي هو مؤطر بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية هو نموذج يتسم بتعدد الأنظمة، اللي مبني على مفاهيم الهيئة والإطار والدرجة، ومنح الأجر والتعويض كيتبنى على الانتماء للهيئة والإطار والدرجة وليس على العمل المنجز وعلى المردودية بالدرجة الأولى، الاستمرارية في هذا العمل، كما أكدت الدراسة اللي

أنجزتها وزارة إصلاح الإدارة مع وزارة الاقتصاد والمالية، سيؤدي إلى تعميق هاذ الاختلالات ويخلق واحد النوع دالفئوية في الوظيفة العمومية.

هذا التشخيص أكدو المجلس الأعلى للحسابات في التقرير ديالو 2017 حول الوظيفة العمومية، واعتبر أن منظومة الأجور أصبحت بالغة التعقيد وأصبحت متجاوزة وتكرس هاذ النوع الفئوية، واللي اعتبرتو أن هي الاختلالات الأساسية في منظومة الأجور.

الحل أو الإجراءات وهو مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهو الالتزام الثاني في البرنامج الحكومي دهاذ الحكومة أنها غادي تراجع المنظومة، واحنا هاذ السنتين كلها ما شي كنا ناعسين، ولكن قمنا بالاستشارات اللازمة في الحوار الاجتماعي وفي المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، والآن التصور اكتمل وقدمناه، كانت عندنا مناسبة، قدمناه لأعضاء الحكومة هاذ التصور، والآن احنا بصدد وضع الملامسات الأخيرة على المخطط التنفيذي ديالو وغادي تكون عندنا فرصة في هاذ المجلس الموقر، يمكن في إطار لجنة العدل والتشريع باش نعرضو الخطوط العريضة ديال هاذ الإصلاح دالوظيفة العمومية، اللي يمكن ينعكس بشكل إيجابي على منظومة الأجور.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح.

غير أنني ألمس من هذا التوضيح نوع من التمديد في آمال مراجعة هذه المنظومة، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية في ولايته من 2004 إلى 2009 وضع تقريرا يشير فيه إلى الاختلالات الموجودة في منظومة الأجور، وهاذ التقرير هذا من بين الاختلالات التي أكد عليها هي الفوارق في الأجور بين الأجور الدنيا والأجور العليا.

بعد ذلك الحكومة أعلنت على دراسة لمراجعة هذه المنظومة، هذه الدراسة، مع كامل الأسف، لم تخرج توصياتها، لم نطلع على المقترحات التي حملتها ولا على التشخيص الذي كان المجلس الأعلى للوظيفة العمومية قد قام به جزئيا، لأن ليست له الإمكانيات للإقامة به بشكل معمق.

أنا أقول بأن اليوم منظومة الأجور فيها مجموعة ديال الاختلالات يمكن أن تعالج من خلال مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وما يتفرع عنه وأساسا منظومة الترقية، أنتم تعرفون السيد الوزير، بأن الانعكاس المالي المرتبط بالترقية يختلف من فئة إلى فئة وخاصة الضرر الذي يلحقه والفرق الذي يعمقه بالانعكاس المالي الموجود عند الفئات الدنيا والفئات العليا والفئات المتوسطة.

ثم هناك أمر آخر مرتبط بالمردودية، هذه المراجعة يجب أن تمتد إلى قضية المردودية، لأن الانعكاس المالي أو الأجر يجب أن يعكس المردودية ويجب أن يعكس الخطورة في الوظيفة ويجب أن يعكس الصعوبة الموجودة في الوظيفة، التعويضات اليوم الموجودة لا تعكس ذلك.

اتفقنا في الحوار الاجتماعي سابقا على أننا نمر إلى التعويض عن الإقامة لمراجعتها وهذا يقتضي مراجعة بنية الأجرة، لأن التعويض مرتبط بالراتب الأساسي، ثم هناك تعويضات مرتبطة بالوضعيات كما قلت، التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة، التعويض عن التنقل، اليوم التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة لتشجيع الأطر التربوية، والأطر الصحية، وكل من يعمل في المناطق النائية التي يتم تحديدها.

ثم فتح آفاق الترقي لفائدة حاملي الشواهد، يجب أن نجد مخرجا لهذا الأمر لأن الذين ينادون به هم الأطر المتوسطة أساسا والأطر الدنيا التي ترى بأن أجورها غير كافية وآفاق الترقي لا تعطيها انعكاس مالي كافي، لأن المدة الزمنية في المتوسط يمكن من سلم 6 حتى ل سلم 8 في المتوسط خذيت 30 سنة ما يوصلش ل 450 في انعكاس مالي طيلة هذه المدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا.

السيد المستشار، كاين دابا يبدو من خلال الكثير من المناسبات لإثارة هذا الموضوع، كاين واحد جوج د المقاربات، كاين مقاربة تعتبر بأن الحل الشمولي الجذري هو نوع من التمطيط والتسويف، وكاين إلحاح على أشنو هي المبادرات، أشنو هي الإجراءات اللي يمكن نديروها.

أنا أعتقد في الوضع الراهن ديال المنظومة دالوظيفة العمومية والاختلالات اللي فيها أي مبادرة الآن إلى التدخل غادي يأدي لواحد الحل فئوي جزئي قطاعي تقني وهو اللي كانت تديرو الحكومات السابقة، وغنبقاو ندورو في حلقة مفرغة، اليوم مع هذه الفئة، غدا مع هذا السلم، إلى غير ذلك.

فاحنا التمهل اللي خدينا كان أساسي ما تنساش بأن هذه الحكومة أصدرت ميثاق دالمرافق العمومية اللي هو اللي غادي يأطر الوظيفة العمومية، هو والمرفق العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة في قطاع النقل في موضوع، موضوعه السياسة الحكومية في مجال السلامة الطرقية للفريق الاستقلالي، السي حسن تفضل

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

كما تعلمون بأن حوادث السير تخلف أكثر من 3500 قتيل و12000 من المصابين بجروح بليغة، أي ما يعادل 10 قتلى و33 جريح يوميا، ناهيك عن المآسي الاجتماعية المكلومة التي تخلفها هذه الحوادث بالنسبة لأسر الضحايا.

لذا نسائلكم السيد الوزير ما هو تقييم الحكومة لسياستها في مجال السلامة الطرقية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل كما تفضلت، خاصنا ننطلقو من الوضعية اللي كانت قبل، قبل 2010 كان عدد القتلى يتطور سنويا خلال العشرية زائد 5% سنويا عدد القتلى، 2010 مع المدونة مع العمل الإستراتيجية الأولى 2004-2003 جلسنا درنا التقييم، وركزنا اليوم في الإستراتيجية الجديدة ل 2017-2026 على 5 ديال المداخيل رئيسية اللي كتمثل تقريبا 87 إلى 88% من العدد ديال الحوادث ديال السير، وأيضا من عدد القتلى واللي هي مرتبطة أساسا بالراجلين، مرتبطة بالدراجات سواء الثلاثية أو ثنائية العجلات، مرتبطة بالحوادث اللي فيها سيارة وحدة، عربة واحدة، مرتبطة أيضا بالمهنيين اللي هم كيمثلو واحد النسبة كبيرة في النقل المهني من الحوادث ومن عدد القتلى ومرتبطة أيضا بالصغار اللي هما أقل من 14 عام.

فهذه الإستراتيجية اللي بديناها حددنا فيها الأهداف ووسعنا العملية ديال الاشتغال على السلامة الطرقية باش ما تبقاش عملية مركزية من خلال عقد العديد من الشراكات مع المدن ومع الأقاليم اللي فيها أكبر عدد دالقتلى على الصعيد الوطني، وقعنا 9 ديال الاتفاقيات ديال الشراكة وعندنا جوج ولا ثلاثة يمكن نوقعوهم من هنا لشهر أكتوبر، على أساس أننا نحسو الجميع بالنتائج ديال الإستراتيجية مع التقييم هو أننا من حيث مؤشر الخطورة ربحنا 8 ديال النقط من 23 و24% هاذي 10 سنين إلى حوالي 14 حتى ل 15% اليوم، ثم أيضا من حيث المؤشر ديال الوفيات ربحنا 1.9 ديال النقط ديال الوفيات أقصد، وملي تتقول نقطة إلى ضربت في 3500 راه تتعطيك 350 تقريبا، إذن ربحنا فهاذ المؤشرين اللي تيمثلو هو الحجم ديال الخطورة ديال الحوادث وديال عدد القتلى.

بالتالي النتائج لحد الآن تبقى إيجابية، لكن نحن مازال مطلوب منا أننا نديرو أكثر الجهود باش نزيدو نحسنو من الأداء والمؤشرات ديال السلامة الطرقية.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة دائما للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

النتائج إيجابية حقيقة ملي تنهضرو على هاذ النوع ديال الحوادث خاصنا نتكلمو واحنا متألمين، لأن نتكلم على أرواح المواطنين، ملي كنسمعو الإيجابيات واحنا عندنا غير أرقام، غير مديرية الأمن الوطني مشكورة اعطات الرقم غير ديال الأسبوع الماضي من 01/07 حتى ل 15/07 يعني أسبوع في يوليوز فالتلفزة مباشرة بأن كاين هناك 1957 جريح وكاين 17 قتيل، يعني هاذ الأرقام اللي تعطات فالأسبوع الماضي كتجاوز وهي ضعف الأرقام اللي أشرت لها السيد الوزير، هنا ما تنشوفش بأن كاين هناك واحد التحسن.

احنا ما تنطلبوش شي حاجة اللي هي معجزة، كنقولولكم على الأقل يكون واحد الحنان وواحد الرؤية بالنسبة لهاذ حوادث السير، راه ما كاينش غير الأسباب اللي قلت راه كاين أسباب اللي كتحمل المسؤولية الحكومة فيها، ملي كنقولو بأن كاين بعض الحوادث اللي السبب ديالها هي الطرق، وملي تنقول حوادث السير، بأن هناك بعض المسائل اللي فالاختصاص ديال الوزارة ديالكم، راه أنتم اللي تتحملوهاذ النوع ديال المسؤولية، ولكن ملي تنقولو تتحملو المسؤولية ما تنقولوش تحملوها وأنتم، كنقول حاولو تتجاوزوها وكيفاش يمكن نتجاوزوها كاملين، ولكن ملي نسمعوكم وأنتم تتقولو راه احنا كنقصو راه احنا تنتفاجأو، راه ما كاينش النقص راه كاين الضعف اللي تنسمعو على حساب الأرقام اللي..

احنا كندقوناقوس الخطر، أشنويمكن نعملو جميع، لأن ذاك الشي

اللي تنشوفو في التلفزيون غير مقتنعين به، نقول لكم بكل صراحة، العمل احنا ما مقتنعينش به، الوقاية ديال حوادث السير خاصها تكون فالصلب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

الاقتناع أو عدم الاقتناع بالإحصائيات الرسمية هذا تيبقى الشأن ديال السيد المستشار.

لكن فالمسألة ديال السلامة الطرقية والأرواح، المزايدات لا يمكن أن تكون هي الحل، مقتنع ما مقتانعش يكون فيكم الحنان، تنقول لكم كاين إستراتيجية وطنية اللي فيها جميع الشركاء وفيها الطرف اللي هو الحكومة مركزيا وفيها المجتمع المدني اللي اليوم احنا منفتحين على أكثر من 350 جمعية وطنية اللي تتشارك معنا في هاذ العملية، البارح كنت..

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن، السي حسن راه ضيعتي لو تقريبا 40 ثانية زايدة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بحساب بسيط السيد المستشار، أنا نعطيك 20 هي أسبوع ضربتها في 4 هي 80 ضربتها في 12 هي 960، احنا عندنا 3500 ها الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن، وخلي السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

وبالتالي قلت البارح كنت في واحد العديد من الأنشطة اللي مرتبطة بالنشء وبالشباب، مرتبطة بجمعية ديال التخييم، مرتبطة بالمهنيين في إطار توزيع كل ما هو مرتبط بالسلامة الطرقية من نظارات ومن ذاك الشي ديال السماعات، بمعنى أن المسألة اليوم مرتبطة بالمجتمع ككل، بالإطار ديال الشراكات، البنية التحتية فيها 3 دالمليار ديال الدرهم اللي تنفق الحكومة على هاذ 5 سنين.

وفي الجانب الآخر اللي هو ديال الفحص التقني وديال المراقبة الميكانيكية المؤشرات حتى هي جد إيجابية، السلوك يمثل حوالي 92 من عدد القتلى بينما الميكانيكي والبنية التحتية ما كيفوتش هاذ 8.

والحكومة تجتهد في كل هذا الإطار، والمؤشرات والأرقام المعبر عنها كل أسبوع تتعطي الأمر ديال الأمن الوطني ما فيهاش حتى ديال الدرك الملكي وبالتالي استنتاج ما يمكن أن يستنتج من أرقام مغلوطة، لا يمكن أن يقربنا إلى الحلول الضرورية في المجال ديال السلامة الطرقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

السؤال السابع، موجه لقطاع الإسكان، وموضوعه تأهيل المعبر الحدودي الكركرات، الكلمة للفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر المعبر الحدودي البري الكركرات إحدى المنافذ المغربية التي تعرف رواجا كبيرا ونموا متصاعدا ومتسارعا بشكل يومي، الشيء الذي وجب معه التفكير في تنمية هذه المنطقة.

السيدة الوزيرة، ماذا أعدت وزارتكم لتنمية تلك المنطقة؟ وماذا أعدت الحكومة؟ وهل هناك برنامج يخص تلك المنطقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة فاطنة الكحيل كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

لأن كيفما بغيت نذكركم هو أن الأقاليم الجنوبية تحظى ببرنامج تنموي خاص أعطى الانطلاق ديال الأوراش ديالو صاحب الجلالة واليوم الحكومة كتشتغل على التنزيل ديالها.

فيما يخص منطقة الكركرات الحكومة ووزارة إعداد التراب الوطني والإسكان واعية بالدور الاقتصادي ديالها، لأنه منفذ هام على إفريقيا جنوب الصحراء، في 2010 بنينا واحد 12 منزل أعطيناهم للشرطة الحدودية وللدرك وللجمارك، في المنطقة ديال الجارة الشقيقة موريتانيا، في 2014 درنا تجزئة السلام اللي دارتها شركة العمران

الجنوب وتم إنجاز 192 وحدة سكنية اللي توزعت، ولكن أبشروا اليوم الحكومة تشتغل على مشروع تنموي مهم بمنطقة الكركرات سأوافيكم بالتفاصيل في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه المعطيات القيمة.

بطبيعة الحال أنتم لا يخفى عليكم على أن منطقة الكركرات والمعبر الحدودي البري الكركرات هو بوابة المغرب على إفريقيا ووجه ديال المغرب، كيعرف واحد الرواج تجاري مهم، كيعرف واحد الحركة لنقل البضائع مهمة، المداخيل الجمركية تجاوزت 100 مليار ديال الدراهم وبالتالي هذا رقم معاملاتي اللي هو كبير، الشي اللي وجب معه التفكير في تنمية هذه المنطقة.

السيدة الوزيرة، الشاحنات والسيارات تتنقل بالمئات بشكل يومي، هاذ الناس تيبقاو في الليل في العراء، لأن الحدود تغلق مع السادسة مساء إلى حدود الساعة التاسعة صباحا، وبالتالي المنطقة ما فيها فنادق، ما فيها مقاهي، وأماكن للاستجمام والاستراحة، استراحة هاذ سائقي السيارات أو عابر معبر الحدودي.

بطبيعة الحال، السيدة الوزيرة، اللي يوجب على وزارتكم أن تتدخل وبشكل سريع، بطبيعة الحال تنقول على أنه بوابة المغرب حول إفريقيا تنقول توجه ديال الدولة من ملك البلاد حكومة وشعبا، التوجه اليوم هو توجه إفريقيا، المغرب اليوم تيوجه التجارة شور إفريقيا، المنفذ الوحيد ما بين أوربا وإفريقيا هو الكركرات، وبالتالي الوضعية اللي تيعيشها اليوم هي وضعية مزرية ومقلقة ولهم بطبيعة الحال فيما يتعلق بالبنية التحتية.. البنية التحتية التي تم بناؤها وتشييدها تتعلق بإدارات متدخلة في المعبر الحدودي، كما أشرت له السيد الوزير، ولكن هناك آلاف العاملين اللي كيباتو بطبيعة الحال في ظروف اللي هي صعبة، الشيء اللي خصكم تاخدو بكيفية استعجالية وألا تعتمدو على الإمكانيات مع الجماعة القروية المعنية التي يتبعها المجال الترابي ديال الكركرات، خاص تدخل وزارتكم مع وزارة الداخلية مع الحكومة بطريقة مستعجلة من أجل النهوض بتلك المنطقة التي بطبيعة الحال كما أشرت أنها كتدخل للمغرب وتدخل مداخل مهمة لخزينة الدولة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة فيما تبقى لك من الوقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

السيد المستشار المحترم،

نبغي نذكركم بأن منطقة الكركرات الحدودية جات في الجماعة ديال بئر كندوز، اليوم بئر كندوز تنشتغلو على تصميم التهيئة وانتهت الوزارة من المرحلة الأولى، الوكالة الحضرية ديال الداخلة تتشتغل وتتبع عن كثب المرحلة الثانية، هاذ التصميم التنموي هو اللي غادي نمشيو فيه في هاذ الإطار اللي تنتمناو باش نجحو فيه.

وثانيا نذكركم بأن السبت الفائت كان وفد وزاري مهم في الداخلة برئاسة السيد رئيس الحكومة بحثا على تسريع الوتيرة ديال الإنجازات.

فيما يخص المنطقة ككل، الحكومة اليوم تشتغل على واحد المشروع طموح اللي غينطلق من واحد المنصة لوجيستيكية بهاذ المنطقة دالكركرات، واللي يمكن تمشي منها الطريق حتى للداخلة، وتنفكرو في بناء ميناء الداخلة اللي غيكون هو الواجهة البحرية لهاذيك المعبر الحدودي اللي تيمشيو منو الشاحنات نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

الحكومة واعية بهاذ الدور المهم ديال هاذيك المنطقة الحدودية، وخاصة في المرحلة الراهنة اللي كتعرفوها وكتبعوها كلكم، نشتغل عن كثب في الوزارة لتنمية هذه المنطقة في برنامج التأهيل الحضري بالجماعة ديال بئر كندوز، وعندنا مشروع كذلك في إقليم أوسرد كلو اللي رصدت لو الوزارة واحد 118.84 مليون ديال الدرهم، اللي من خلاله تنطمحو باش نحققو الانتظارات ديال المواطنين في الأقاليم الجنوبية وخاصة بهاذيك المنطقة العزيزة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في هذه الجلسة، جلسة المراقبة بسؤال موجه لقطاع الاستثمار وموضوعه إطلاق برنامج صناعي بجهة درعة تافيلالت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، أين أنتم من وعد وزارتكم منذ يوليوز 2018 بإطلاق

برنامج صناعي في درعة تافيلالت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عثمان الفردوس كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال، اللي غيمكننا باش نوضحو الكيفية باش تنشتغلو في هاذ الميدان.

تتعرفو بأن إصلاح ميثاق الاستثمار كاين فيها واحد المقتضى بخلق منطقة حرة في كل جهة، واحنا تندرسو كل جهة، جهة المؤهلات ديالها.

جهة درعة-تافيلالت لقينا بأن عندها مؤهلات بشرية حيث أن الساكنة كتحصل على أعلى المعدلات فالمواد العلمية وخاصة الرياضيات، كاين مؤهلات معدنية كلشي تيعرفها، كاينة مؤهلات طاقية حيث أن كاين توجد في المنطقة مشاريع ديال الطاقات المتجددة ضخمة، وكاينة مؤهلات مناخية، وهاذ المؤهلات المناخية هي اللي جعلتنا كندرسو هاذ الإمكانية باش يكون امتداد ديال المنظومة ديال صيانة وتفكيك الطائرات فهاذ الجهة.

راه كاين عقد أداء الأمثال (le contrat de performance) ديال قطاع الطيران فيه منظومات ديال تركيب هياكل الطائرات والأسلاك الكهربائية وصيانة ومراجعة الطائرات، علاش؟ حيت التفكيك ديال الطائرات ملي تيكون مناخ جاف كيحد من ذاك الصدأ وذاك التآكل ديال المعدن، وكتعرفو بأن الصلب اللي كيمكن لنا ناخدوه من الطائرات هو صلب نقي كيمكن لنا نستعملوه في السلسلات الصناعية ديال صناعة السيارات.

يمكن ليا ندخل معكم فالتفاصيل فالتعقيب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لعيد العرش المجيد، هاذ العشرين سنة اللي عرفت فيها بلادنا إقلاع صناعي كما أراده جلالة الملك، إلا أن مع الأسف التفاوتات المجالية في هاذ الميدان مسؤولية الحكومة والحكومات المتعاقبة.

التصنيع، السيد الوزير، ما كيجيش هكذاك خاصو عدد ديال العوامل منها، البنية التحتية ومنها التحفيزات الضريبية ومنها قرب الموانئ، ودرعة-تافيلالت يمكن لها تقرب من الموانئ إلى عجلتو بالسكة الحديدية اللي راها واصلة حتى لبوعرفة، وعندك أيضا إرادة قوية من الحكومة.

ولكن، السيد الوزير، لم نلمس شيئا من هذا، بغينا هاذ الدراسة السيد الوزير هاذ الشي اللي قلت ديال الطيران حتى يولد ونشوفوه سوف، ولكن بغينا دراسة ديال أش يمكن يتصنع في درعة-تافيلالت من غير هاذ الشي اللي قلت؟

اللي كيبان، السيد الوزير، مع الأسف على مدى 4 سنوات من خلق هذه الجهة لازلنا ننتظر بصمات الإنجازات الحكومية، أمام كثرة الزيارات الوزارية بصفتهم الحكومية وبصفتهم الحزبية وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة جوج مرات ولا زلنا ننتظر، كذلك زيارة أكثر من 10 وزراء دون أن نرى أثر تنموي يذكر.

فيبدو جليا، السيد الوزير، أن كثرة هذه الزيارات المتكررة لا تهدف إلى سماع أصوات الساكنة ولا أصوات ممثليها، ولكن تريد فقط أصواتها الانتخابية، حكومتكم حكمت على هذه الجهة بأن تظل وورد في جوابكم موردا هاما لليد العاملة والأطر والكفاءات التي تبني وتشيد في مناطق أخرى وتظل كما ذكرت خزانا انتخابيا لكل هؤلاء الزوار الحكوميين.

السيد الرئيس، إلى سمحت ليا شي شوية ديال الوقت بغيت نقول أنني اخترت عمدا طرح هاذ السؤال بصيغة جهوية، لأوجه لكم كمكتب رسالة تتزامن ومناسبة ملائمة النظام الداخلي للمجلس مع قرار المحكمة الدستورية، لأؤكد على ضرورة مراعاة طبيعة اختصاصات المجلس وتركيبته المتميزة في مجملها بالامتداد الترابي الجهوي، والهدف هو التنصيص على إمكانية الطابع الجهوي للأسئلة ومحور الرقابة مما سيمكن من خلق التمايز بين مجلسي البرلمان وضمان التكامل والنجاعة التشريعية والرقابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب إلى بغيتو؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب، أن شفتو من اللي قام صاحب الجلالة نصره الله، بالتدشين ديال المعمل ديال (PSA) بوجو بالقنيطرة، تبين للكل بأن اللي تدار في الصناعة في الدار البيضاء وفي طنجة يقدر يدار في جهة جديدة اللي هي جهة الرباط-القنيطرة.

ودبا الوزارة خدامة على التنزيل الجهوي ديال مخطط التسريع الصناعي في جهة سوس ماسة، غادي مع المنطقة الحرة ديال 300 هكتار، وممكن نديرو نفس المنهجية في جهة درعة–تافيلالت، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، وأشكركم باسم المجلس على مساهماتكم القيمة.

وقبل أن نرفع الجلسة، بغيت غير نذكر المجلس أننا على موعد مع جلسة تشريعية مباشرة.

رفعت الجلسة الأولى.

محضر الجلسة رقم 238

التاريخ: الثلاثاء 20 ذو القعدة 1440هـ (23 يوليو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثمان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروعين:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

- المشروع الثاني،مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وللإشارة فإن مشروعي القانونين التنظيمين المذكورين محالين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في الدراسة، أريد باسمكم أن نشكر رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة ورؤساء الفرق الذين ساهموا جميعا لإغناء الحوار والنقاش في تلك الجلسة.

كما أشكر السيد الوزير على رحابته وعلى كذلك تساهله وإعطاء اللجنة كل المعلومات التي طلبها الأعضاء.

ونبدأ بالدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

أريد من السيد الوزير باش يقدم المشروع، الكلمة لكم.

السيد محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال:

السيد الرئيس، ممكن نقدم المشروعين في خطرة؟

السيد رئيس الجلسة:

لا، لأنه النظام الداخلي لا يسمح بذلك، وبالتالي كل قانون يقدم بوحديتو، تفضل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر اليوم، في سياق استكمال إجراءات المصادقة على مشروع قانون تنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

ويندرج هذا المشروع كما هو معلوم في إطار تنفيذ مضامين الفصل الخامس من الدستور، حيث يشكل تعبيرا عن التحولات التي عرفتها المملكة في السنوات الأخيرة في مجال إعادة صياغة محددات الهوية الوطنية المتنوعة والموحدة بخلفية التنمية المستدامة المستندة على الكرامة كما يراعي المشروع العديد من المقتضيات المرتبطة بحماية التراث الثقافي وتثمينه والاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي وسن سياسة ثقافية رشيدة وضمان الحقوق الثقافية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

يشكل مشروع القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إطارا مرجعيا وقوة إقتراحية في مجال اللغات والثقافة، بهدف تطوير سياسة لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأخرى وتعزيز الهوية المغربية، بالحفاظ على تنوع مكوناتها وتحقيق انصهارها، من خلال الولوج إلى الحقوق الثقافية وتطوير اقتصاد الثقافة وضمان الانسجام بين المتدخلين في المجال الثقافي والفني.

هذا، ويضم المشروع 51 مادة مبوبة في 10 محاور، نوجز مضامينها فيما يلي:

يضفي المشروع في بابه الأول على المجلس الوطني صفة مؤسسة دستورية، وطنية، مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية، لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ويوجد مقرها في الرباط.

وحدد في بابه الثاني، صلاحية المجلس ومهامه، لاسيما تلك المرتبطة باقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية والسهر على انسجامها، وما يتعلق بحماية وتنمية اللغتين

العربية والأمازيغية واللهجات ومختلف تعبيرات الثقافة المغربية وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل.

وقد حدد المشروع في بابه الثالث تركيبة المجلس، الذي يتألف علاوة على رئيسه، من تسعة وعشرون عضوا يمثلون خمس فئات وهي: فئة الخبراء وفئة الخبراء المتخصصين في مجال التنمية اللغوية والثقافية ومختلف التعبيرات الثقافية وفئة المؤسسات والهيئات الوطنية، التي تتكون من تسع أعضاء، وفئة الإدارات العمومية، وفئة الجامعات ومعاهد التكوين في مجال الثقافة والفنون، وتتكون من عضوين، وفئة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وعدد أعضائها ثمانية.

أما في الباب السابع، نص المشروع على الأجهزة المكونة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والتي تتكون من الجمعية العامة ورئيس المجلس الوطني ومكتب تنسيق أشغال المجلس الوطني، وقد فصل المشروع اختصاصات هذه الأجهزة وكيفيات سيرها وخصص فصله الثامن لكيفية سير المجلس الوطني والباب التاسع لتنظيمه الإداري والمالي.

وأورد المشروع في بابه العاشر المتعلق بالأحكام المختلفة والانتقالية، المقتضيات الخاصة بنشر الآراء التي يدلي بها المجلس وتقريره السنوي بالجريدة الرسمية.

وبناء على التشاور الواسع الذي خضع له النص، فقد أسفرت دراسته داخل اللجنة المعنية بمجلس المستشارين على إدخال مجموعة من التعديلات عليه، ولابد من التنويه بوجاهة هذه التعديلات المقدمة وما تندرج فيه من آفاق تحقيق الأهداف والمرامي السالفة الذكر.

يسعدني إذن أن أستحضر بكل اعتزاز وتقدير الأجواء الإيجابية والغنية التي طبعت مختلف مراحل النقاش بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، ويشرفني بهذه المناسبة أن أقدم خالص عبارات الشكر لرئيس اللجنة وأعضاء اللجنة، الذين أغنوا النقاش وساهموا في تجويد هذا النص.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إن تصويتكم على هذا المشروع سيكون، بعد استكمال باقي مراحل المصادقة، بمثابة إعلان عن دخول المملكة في مرحلة تفعيل ميداني للتوافق الوطني حول تدبير التنوع اللغوي والثقافي لوطننا العزيز.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأنه التقرير وزع عليكم، إذن إلى كان المقرر ما بغاش يأخذ الكلمة له ذلك.

بالنسبة للمناقشة، ندوة الرؤساء اتفقوا على أنه اللي بغا يقدم التقرير له ذلك، اللي بغا يهضر له ذلك.

إذن فريق الأصالة والمعاصرة قدم التقرير، الفريق الاستقلالي كذلك قدم التقرير، العدالة والتنمية كذلك، الحركي غادي يقدمو التقرير، التجمع الوطني للأحرار بغيتي تهضر باسم الله، في حدود سبعة دقائق.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

إنه ليوم تاريخي مشهود يناقش فيه مجلسنا الموقر هاذين المشروعين الذين كانا مطلب أبناء الحركة الأمازيغية، الذين ناضلوا بشراسة من أجل إقراره وإخراجه إلى حيز الوجود.

واغتنم هذه الفرصة لإبراز موقف التجمع الوطني للأحرار بخصوص الدفاع عن اللغة الأمازيغية كلغة رسمية لبلدنا إلى جانب اللغة العربية، والدفاع كذلك على مختلف اللغات الحية الأخرى، وهو موقف منسجم يتزامن مع مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، متفاعلين مع الإرادة الملكية السامية في هذا الشأن، ذلك أن قوتنا كمغاربة اليوم هو حماية ثقافتنا المغربية المتنوعة، باعتبارها إحدى الدعامات الأساسية لهويتنا، التي تعطينا اليوم التميز وتجعلنا ننبذ التطرف والإقصاء أينما وجد.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرفض المزايدة في موضوع الهوية والثقافة المغربية المتأصلة، والتي تعد الأمازيغية جزء لا يتجزأ منها، وبالتالي فإن حزبنا منذ تولي الأخ الرئيس عزيز أخنوش رئاسته أعطى للموضوع أهمية قصوى بما يليق به كأحد مكونات الهوية الأمازيغية وأساسها، بل جعلناها أولى أولويات ملفاتنا، حيث طلبنا في عدة مناسبات مجلس النواب بضرورة إخراجه من الثلاجة، والكل على علم بالطريقة والكيفية التي جعلت الأغلبية الحكومية أمام محك حقيقي، استطعنا بفضل ذلك التصويت عليه، واليوم ينتظر منا المغاربة إخراجه إلى حيز الوجود بما ينسجم مع قناعاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

مرة أخرى لابد أن نهنئ أبناء الحركة الأمازيغية الذين ناضلوا بقوة، منهم من قضى نحبه رحمة الله عليه، ومنهم من لا يزال بيننا أطال الله في عمره، إليهم جميعا نهدي هذا التوافق والانصهار الذي تجسد اليوم بإخراج هاذين المشروعين إلى حيز الوجود، والذي جاء منسجما مع خطاب 9 مارس 2011، تاريخ ترسيم الأمازيغية في الدستور، وقبله خطاب أجدير لسنة 2001 بحمولاتهما الحقوقية المؤسساتية.

السيد الرئيس المحترم،

إن انخراطنا اللامشروط بمعية الإخوة الفرقاء السياسيين وكافة القوى الحية الوطنية المؤمنة بالقضية الأمازيغية، هو نابع من وطنيتنا الصادقة في جعل المواطن الأمازيغي البسيط أينما وجد في أنحاء المملكة يساهم في الدينامية التي يعيشها المجتمع، ويجعله مواطنا يحس بانتمائه لوطنه، وهو ما سيضمن التعايش والتساكن الحقيقي والاستقرار المتجدد، الذي ساهمت فيه هذه الهندسة الاجتماعية واللغوية والثقافية، التي تميز المملكة المغربية ملكا وشعبا توليف أصبحت نموذجا يحتدى به.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من التنويه بالعمل الجبار الذي قامت به كافة مكونات مجلس المستشارين، حيث قدمت 265 تعديلا على المشروعين معا داخل اللجنة المختصة، وهو ما يعزز الحيوية والاهتمام الذي أبدته مؤسستنا التشريعية لهاذين المشروعين المهمين المرتبطين بهوية مجتمعنا المغربي الزاخر بتنوعه، والذي يسعى من خلالهما إلى الحفاظ على هاته الهوية، ودعمها وحمايتها في إطار التعدد الذي يبقى المشترك الذي يجمع المغاربة ويميزهم.

شاكرا للسيد الوزير، تفاعله الإيجابي بقبوله العديد من التعديلات المهمة، والتي سعت إلى تجويد النصين وتجويدهما، وأمام هذا التفاعل المقدر وهذا النفس الإيجابي، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن نصوت بالإيجاب على هاذين المشروعين المهمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بغيت نذكر نحن نناقش فقط مشروع قانون 04.16، لأن السيد الوزير طلب مني باش يقدم..

أنا غير بغيت المجلس، لأنه السيد الوزير طلب مني باش يكون، الله يرضي عليك، السيد الوزير طلب مني باش يدير التقديم للمشروعين، قلت له، لا، القانون ما كيقولش هكاك، ولكن أسمعت الأخ كيهضر على جوج، لا، ولكن ما دخلش فيه، دخل في العموميات.

ياالاه، شكون؟ الله يرضي عليكم، السي الحسين، الله يرضي عليكم.

من يريد أن يتناول الكلمة؟ أعتقد لا أحد، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليكم.

إذن، إذا لم يكن هنالك من يريد أن يأخذ الكلمة أن يتدخل، غادي ندوزو للتصويت.

إذن غادي ندوزو للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي، كيف قلت 04.16.

المادة الأولى:

ورد بشأنها تعديل من مستشاري ديال التقدم والاشتراكية، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

التعديل الذي وردناه، جاء في إطار الفصل الخامس من الدستور الذي ينص على أن مهام المجلس الوطني هو تنمية وحماية اللغة الأمازيغية.

لاحظنا أن المشروع اكتفى بشق واحد من المادة من الفصل 5 من الدستور وهو ما يتعلق بالصلاحيات، ببيان الصلاحيات، وأغفل التنصيص على أن له مهام بمقتضى الدستور، لذلك أضفنا بجانب "الصلاحيات" "مهام" ليكون التعديل كما يلي طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 5 من الدستور يحدد هاذ القانون التنظيمي "مهام وصلاحيات" حتى يكون هناك انسجام تام بين الفصل 5 والمادة الأولى من المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

التعديل غير مقبول، لأن الفقرة الأخيرة من الدستور من المادة 5 يحدد قانون تنظيمي صلاحيات ولم يتحدث عن المهام.

وبالتالي طبقا لمقتضيات الدستور نحن تقيدنا بالفقرة الأخيرة الذي يتحدث عن إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بصلاحيات وليس بمهام.

والتعديل غير مقبول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل= 14؛

المعارضون للتعديل= 26؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن عارض المجلس هذا التعديل.

والآن غادي نعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون=26؛

المعارضون=14؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 2، ورد بشأنها تعديلان الأول من الحكومة، والثاني كذلك من الإخوان المستشارين ديال التقدم والاشتراكية، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

يتعلق بالمجلس الوطني، طبعا المجلس الوطني كمؤسسة دستورية مرجعية في السياسات اللغوية، طبعا هذه الفقرة تتحدث عن الاستقلال الإداري والمالي، ولكن لابد من إضافة "مستقلة" لأنها تعني مستقلة عن المؤسسات الدستورية، التعديل يروم إضافة مصطلح "مستقلة".

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

بغيت نذكر بأن هذه المادة كانت معدلة من طرف اللجنة، إذن وقع عليها تعديل آخر ديال الحكومة.

غادي نعرض التعديل الثاني اللي جاب السيد الوزير للتصويت للموافقة.

الموافقون: بالإجماع.

الآن التعديل ديال التقدم والاشتراكية، السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو هذه المادة جات بألفاظ جديدة وفي تراتبية تشريعية لم تكن واردة، أظن بأنها ستكون سابقة، المادة كتقول "مؤسسة دستورية" في الوقت اللي هي أصلا دستورية، لأن الدستور ينص عليها، كغيرها من المؤسسات، وجميع المؤسسة الدستورية في القوانين التنظيمية ديالها ما كانش أنها مؤسسة دستورية، هذا واحد.

اثنين أنها تقول بأن مستقلة، وهي أصلا مستقلة لأنها مؤسسة دستورية لها استقلال مالي ومادي، تنسمعو الوزير تيقول لك على أنها مستقلة عن المؤسسات الأخرى، ما فهمناش شكون المؤسسات الأخرى اللي مستقلة عليها.

ثم تزيد تتقول لنا هذه المادة تتكون مستقلة مرجعية في مجال السياسات اللغوية، تتعطيها المرجعية، ونحن نعلم بأن المرجعية تتكون للدستور ولخطابات جلالة الملك، وما تيمكنش تكون مرجعية عند قانون لأن القانون من صنع السلطة التشريعية.

أما الدستور فهو من صنع الأمة، وخطابات جلالة الملك فوق هاذ الشي كله، وتناخدو قانون تنظيمي تنعطيوه الصبغة المرجعية، في حين القوانين التنظيمية الأخرى ما تنعطيوهش.

هذا تيبين بأن التشريع ديالنا غادي يخلق لنا واحد النوع من القداسة ويخلق لنا واحد النوع من الأشياء اللي لا تنسجم مع تراتبية التشريع والدستور والقانون التنظيمي، القانون العادي، إلى آخره.

لذلك جاء التعديل الذي قدمناه وهو، مؤسسة وطنية تعني بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وتعمل على تتبع السياسة اللغوية، إلخ.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

غير بغيت نذكر الوقت المخصص لتقديم التعديل دقيقتين.

موقف الحكومة من هذا التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن هاذ الإضافات الذي أرادها السيد المستشار داخل المادة الثانية هي موجودة في المادة الثالثة، وبالتالي لا داعي لتكرار نفس المصطلحات في قانون تنظيمي، طبعا هو مكمل لأحكام الدستور، وحينما نقول قانون تنظيمي هو جاء لتوضيح مقتضيات الدستور ومكملا للنص الدستوري، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نعرض هذا التعديل للمصادقة أو عدم المصادقة، للتصويت:

الموافقون على التعديل= 11؛

المعارضون للتعديل= 21؛

الممتنعون= 5.

إذن التعديل غير مقبول ب 21 ضد 11 مع امتناع 5.

غادي نعرض المادة 2 للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون=11؛

الممتنعون= 05.

إو الإخوان الموقف ديالكم واش تمتنعو؟

إذن المادة 2 دازت مقبولة.

المادة 3 ورد بشأنها تعديل من الحكومة، تعديل على تعديل، نفس الشيء، الكلمة للسيد الوزير لتقديم التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

هاذ التعديل يعني وارد طبعا هو من المقتضيات الواردة في الدستور، وكما قلنا دائما القانون التنظيمي هو يأتي لتكميل أحكام الدستور وشرح بعض مقتضيات الدستور.

هاذ المادة الثانية تتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، طبعا صلاحيات متعددة، تنمية الثقافة الوطنية، النهوض بها بمختلف التجليات، حفظ وصون التراث الثقافي المغربي وتثمينه، وكذلك الفقرة تتعلق بتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، وهذا مقتضى وارد في الفصل الخامس من الدستور.

التعديل، إضافة هاذ الفقرة، بتيسير وتعلم اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، إضافة إلى حفظ وصون التراث الثقافي المغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل الحكومي: بالإجماع.

شكرا.

إوا تنسمع، ياالاه،

الموافقون على التعديل ديال الحكومة= 34؛

المعارضون للتعديل= 07؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مقبول، غادي نعرض الآن المادة 3 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 5 ورد بشأنها تعديل من مستشاري التقدم والاشتراكية، الكلمة لكم السي أعمو لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

التعديل بسيط، السيد الرئيس، يتعلق بإضافة أن التقرير الذي يهيئه المجلس ويرفع إلى صاحب الجلالة وإلى رئيس الحكومة وإلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، طرحت أن يضاف أن هذا التقرير اللي كيتحال على البرلمان أن يناقش حتى يكون تفعيل هذه التقارير على المستوى البرلماني ولا يكتفى بإحالته ويحفظ، كما هو الحال اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأنه يتعارض مع الفصل 160 من الدستور الذي حدد المؤسسات التي لها يعني أن تكون تقاريرها قابلة للمناقشة في إطار مجلسي البرلمان.

ثانيا المادة 68 من الدستور، لا تنص على هذه الحالة وبالتالي هو تعديل غير مقبول، لأننا نعتبر أنه غير مطابق للدستور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال التقدم والاشتراكية للتصويت:

الموافقون= 06؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 07.

إذن هذا التعديل مرفوض ب 25 ضد 6 مع امتناع 7.

غادي نعرض المادة 5 للتصويت:

الموافقون=27؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 05.

إذا وافق المجلس على المادة 5 ب 27 ضد 3 مع امتناع 5.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة بتصحيح لغوي: بالإجماع.

المادة 7 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 8: بالإجماع.

المادة 9: بالإجماع.

المادة 10: بإجماع الحاضرين.

المادة 11: بإجماع الحاضرين.

المادة 12 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 13: بإجماع الحاضرين.

المادة 14 كما عدلتها اللجنة، ولكن ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

مقترح التعديل الذي نتقدم به في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو إضافة الإسهام في تطوير اللغة الأمازيغية المعيارية وضمان انتشارها، وذلك لأن المقصود بالنسبة لنا من هاذ المشروع هو تقوية اللغة الأمازيغية وليست فقط التعبيرات الثقافية المعروفة في مختلف جهات المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيدة المستشارة.

التعديل غير مقبول لأن مضمون هذا التعديل هو وارد في صلاحيات المجلس الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون= 08؛

المعارضون للتعديل= 17؛

الممتنعون=06.

إذن رفض التعديل ب 17 ضد 8 مع امتناع 6.

غادي نعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 8؛

الممتنعون= 6.

المادة 15: بإجماع الحاضرين.

المادة 16: بإجماع الحاضرين.

المادة 17: بإجماع الحاضرين.

المادة 18: بإجماع الحاضرين.

المادة 19: بإجماع الحاضرين.

المادة 20: بإجماع الحاضرين.

المادة 21: بإجماع الحاضرين.

المادة 22 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

مقترح التعديل هو فقط للملاءمة ما بين مختلف مكونات المجلس الوطني، لأن غاب قطاع الثقافة في أكاديمية محمد السادس للغة العربية بينما هو حاضر في باقي الهيئات، وبالتالي نقترح إعادة ترتيب الممثلين داخل هذه الأكاديمية، بحيث أننا نقلصو العدد من 4 إلى 3 بالنسبة لذوي الاختصاص العلمي والفكري ونضيفوه في الخانة الخاصة بأعضاء الحكومة، بحيث أن يكون ممثل الثقافة موجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن الثقافة حاضرة في الهيئات ديال المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون، على التعديل= 03؛

المعارضون للتعديل= 23؛

الممتنعون= 03.

إذن ترفض هاد التعديل ب 23 ضد 3 مع امتناع 7.

غادي نعرض هاد المادة 22 كما وردت علينا في الأصل:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 07.

إذن هاد المادة صادق عليها المجلس.

المادة 23: بالإجماع.

المادة 24: كذلك، بإجماع الحاضرين.

المادة 25: بإجماع الحاضرين.

المادة 26 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 27: بالإجماع.

المادة 28: بالإجماع.

المادة 29: بالإجماع.

المادة 30: بالإجماع.

المادة 31: بالإجماع.

المادة 32: كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 33 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 34: بإجماع الحاضرين.

المادة 35: بإجماع الحاضرين.

المادة 36 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 37: بإجماع الحاضرين.

المادة 38: بإجماع الحاضرين.

المادة 39: بإجماع الحاضرين.

المادة 40: بإجماع الحاضرين.

المادة 41: بإجماع الحاضرين.

المادة 42: بإجماع الحاضرين.

المادة 43 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لك لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

في هذه المادة نقترح إضافة "وفقا لقانون الشغل في ما يخص توظيف الأعوان" في المجلس الوطني الذي نحن بصدده، وذلك حماية لحقوق الأجراء الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن الأمر لا يتعلق بأجراء القطاع الخاص، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض هاد التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 03؛

المعارضون للتعديل= 20؛

الممتنعون عن التصويت على هاد التعديل= 12.

إذن هاد التعديل مرفوض، غير مقبول ب 20، صادق عليه فقط 3 مع امتناع 12.

إذن غادي نعرض هاد المادة 43 للتصويت:

الموافقون، غادي نعكسها.

الموافقون= 20؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 12.

إذن وافق المجلس على المادة 43.

الآن المادة 44 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من يريد منكم أن يتقدم لتقديم التعديل؟

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

في المادة نقترح حذف "التعويض عن المهام التي تناط بأعضاء المجلس"، لأن في الأساس المهام هي تطوعية، كما ورد في بداية المادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

طبعا المهام هي تطوعية، ولكن هناك أحيانا بعض التنقلات والتعويضات على المهام عن التنقلات، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل= 03؛

المعارضون للتعديل= 16؛

الممتنعون= 12.

إذن ترفض هذا التعديل ب 16 ضد 3 مع امتناع 12.

غادي نعرض المادة 44 للتصويت:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 12.

المادة 45 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 46: بالإجماع.

المادة 47: بالإجماع.

المادة 48: بإجماع الحاضرين.

المادة 49 ورد بشأنها تعديل من مستشار التقدم والاشتراكية، السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

التعديل الوارد في المادة 49 هو يجري على 49 و50 و51 يرمي إلى حفظ ذاكرة الشعب المغربي وبالخصوص الأمازيغيين.

الفصل الخامس من الدستور كتقول "ويضم المؤسسات التي تكون معنية إلى المجلس الوطني"، طبعا المؤسسات المعنية هي أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمعهد ديال التعليم. ما قالشاي تفسخ ولا تفكك، المادة 49 و50 و51 فككت هذه المؤسسات، ضمتها في المادة 23 ولكن في المادة 49 فككتها. أكثر من هذا في المادة 51 فسختها.

فالجانب اللي تهمني هو أن الظهير، أنا تنقول أن لابد من الحفاظ على الذاكرة لأنه المؤسسة الملكية هي الوحيدة التي لها الفضل في الحفاظ على اللغة الأمازيغية في هاذ البلاد والثقافة الأمازيغية، فالظهير ديال 17 أكتوبر 2001 اللي تأسس بمقتضاه المعهد الملكي للأمازيغية، جاء فيه في المقدمة "تخليدا للأمانة التي حملها أسلافنا الميامين، فإننا نضع على عاتقنا صيانة مقومات هويتنا المغربية العريقة الموحدة حول القيم المقدسة والثابتة للمملكة التي يجديها الإيمان بالله"..إلخ. هذا ظهير.

ثم المادة الأولى كتقول: "تحدث بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية مؤسسة تسمى (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) تتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال".

المادة الثانية: "يتولى المعهد الحالي المحال إليه الأمر من جنابنا الشريف بإبداء رأيه لجلالتنا في التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية والنهوض بها"، هذه مؤسسة استشارية لجلالة الملك، فهاد القانون أو هاذ مشروع القانون التنظيمي أعلن فسخ هذه المؤسسة وأعلن فسخ أكاديمية محمد السادس للغة العربية والإنهاء مع هذا التعريف، معناه أنه لم يكتف بضم كما قال الدستور بل فسخها، وهذا خطأ تاريخي وهذا مسح ذاكرة الشعب المغربي، لذلك قدمت تعديل هو إلغاء مضمون وحذف المادة 49 و50 و51.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غير الله يرضي عليكم ما بغيتش نوقف حتى شي واحد كيقدم التعديل، ندوة الرؤساء اتفقت على دقيقتين لكل واحد يريد تقديم التعديل، فالله يرضي عليكم ما تخليونش باش غادي نوقف شي واحد.

موقف الحكومة من هذا التعديل،.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية موجود بقوة داخل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وله صلاحيات، يمكن أن نعود إلى مقتضيات هاد المجلس الوطني وسنرى بأن نفس الصلاحيات التي كان يمارسها لازالت حاضرة بقوة داخل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وبالتالي التعديل غير مقبول بحذف هذه المادة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاد التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 07؛

المعارضون للتعديل= 15؛

الممتنعون= 06.

إذن التعديل غير مقبول ب 15 ضد 7 مع امتناع 6.

إذن غادي نعرض المادة 49 للتصويت:

الموافقون= 15؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 06 .

المادة 50 ورد بشأنها تعديل من مستشاري التقدم والاشتراكية، السي أعمو تفضل لتقديم التعديل في دقيقتين مع التركيز.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

نفس المبررات والأسباب، مع تصحيح، وهو أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وأكاديمية محمد السادس أصبحا في باب العدم منذ تاريخ صدور هذا المشروع في الجريدة الرسمية.

ما قاله السيد الوزير غير صحيح هم أعضاء في المكونات ديال المجلس الإداري ديال الجمعية العامة ديال المجلس، ولكن هذا لا يبرر لأن الدستور كان ذكيا، قال: "يضم"، ولكن هاد المشروع قال بفسخ الظهير وفسخ القانون اللي كيحدث المؤسسة ديال أكاديمية اللغة العربية، هذا هو اللي بغيت نأكد فقط باش ما نقولوش للمغاربة راه كاين وبأن ضميناه، راه تفسخ، تحيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير بلا تعديل لأن الإخوان غادي يعرفو منين يدوزو، واش à droite ou à gauche، لا بد سهل المأمورية على المجلس.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

طبعا، أقول بأن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة داخل المجلس الوطني، يمارس نفس الصلاحيات التي كانت له، ولا أعتقد أننا حينما نعود إلى قانون المجلس الوطني سنرى نفس الصلاحيات والاختصاصات المؤسسة بظهير لهذه المؤسسة لازالت، وأين هو اختفاء هاذ المعهد الملكي؟

طبعا، المجلس الوطني يضم أكاديمية محمد السادس بنفس الصلاحيات والاختصاصات ويضم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بنفس الصلاحيات، أين هي الإشكالية؟

حينما نتحدث عن صلاحيات المؤسسات الدستورية، سنجد أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لا زالت بنفس الصلاحيات والاختصاصات المؤسسة لهذا المعهد، ولا أعتقد أن شي صلاحية ديال المعهد تم حذفها، ربما الإشكالية في الميزانية، يجب أن نقول صراحة بأن المشكل فالميزانية وصافي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الله يرضي عليكم، غير هذا موجه ل (régie)، الوقت اللي تنعطيو للبرلمانيين نعطيوه للحكومة، أنا بغيت حتى الحكومة تدير ليها 2 دقائق ديالها بناء على قرار المحكمة الدستورية، الوقت اللي عند الحكومة عند البرلمان، لأن لاحظت هاذ الشي موجه ل (régie)، ماشي موجه للآخر.

إذن سمعتو الموقف ديال الحكومة من التعديل، غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الإخوان في التقدم والاشتراكية.

الموافقون= 07؛

المعارضون للتعديل= 15؛

الممتنعون= 08.

إذن المجلس عارض هذا التعديل ب 15 ضد 7 مع امتناع 8.

غادي ندوزو للمادة 50:

الموافقون ظهرلي غادي نقلب، إذن 15 ضد7 مع امتناع 8.

المادة 51 كما عدلتها اللجنة، لأن عدلتها اللجنة، مزيان إذن الموافقون.

الموافقون= 23؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على المادة 51.

الآن غادي نعرض المشروع برمته للتصويت.

الموافقون= 29؛

المعارضون: لأحد؛

الممتنعون= 03.

وبهذا، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ب 29 دون معارض مع امتناع 3.**

بهذا نكون قد درسنا مشروع القانون الأول.

دبا الآن نمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

السيد الوزير تقدم المشروع.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

يهدف مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية وإدماجها في مجال التعليم وفي مجال التشريع والعمل البرلماني وفي مجال الإعلام والاتصال، وكذا في مختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني وفي الإدارات وسائر المرافق العمومية والفضاءات العمومية، وأخيرا كذلك في مجال التقاضي، على أن يتم ذلك تدريجيا حسب طبيعة المجالات وما تتطلبه من إعداد وتهيء على أساس قيام القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات الدستورية بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية.

كما يروم المشروع إلى تعزيز اللغة الأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، ويهدف إلى دعم قيم التماسك والتضامن الوطني، وذلك من خلال المحافظة على هذه اللغة وحماية الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي وكذا العمل على النهوض به، فضلا عن ترصيد المكتسبات الوطنية المحققة في هذا المجال وتطويرها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذا المشروع يهدف إلى تثمين وتعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بالقطاعين العام والخاص في مجال التواصل بالأمازيغية مع المرتفقين، فضلا عن تعزيز الأبحاث العلمية المرتبطة بتطوير الأمازيغية وكذا تشجيع دعم الإنتاجات والإبداعات وإدماج الثقافة والتعابير الفنية الأمازيغية في مناهج التكوين الثقافي والفني بالمؤسسات المتخصصة العمومية منها والخاصة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أستحضر بكل اعتزاز وتقدير الأجواء الإيجابية والغنية التي طبعت مختلف مراحل النقاش بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، ويشرفني بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص عبارات الشكر لرئيس اللجنة وأعضاء اللجنة الذين أغنوا النقاش وساهموا في تجويد هذا النص.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

باب المناقشة مفتوح لمن أراد أن يتدخل، اللي بغا يعطي شي تقرير مرحبا.

إذن غادي إذا لم يكن هناك متدخل غادي ندوزو مباشرة للتصويت.

إذن غادي ندوزو للتصويت:

المادة الأولى ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الذي نتقدم به في هذه المادة يروم إعادة صياغة تفسير اللغة الأمازيغية، بحيث هذه الفقرة ترجع على النحو التالي: "يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي اللغة الأمازيغية المعيار وكذا المنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة بناء على مختلف التعبيرات اللسانية، الأمازيغية، المتداولة"، لأن المادة كما جاءت أو الفقرة كما جاءت لا تنص على لغة معيارية، موحدة ولكن تنص على مختلف التعبيرات، وبالتالي نعتقد نحن بأن هذا لا يخدم اللغة الأمازيغية بالعكس، بل يكرس تنوع وتشتيت في الحقيقة لهاد اللغة اللي احنا هي رصيد المغاربة أجمعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاد التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن الصياغة التي وردت في المادة الأولى تفي بالغرض، حينما نتحدث عن مدلول الأمازيغية في هذا القانون التنظيمي، طبعا وجاءت توضيحات متعلقة بالمنتوج اللسني ومختلف التعبيرات، وبالتالي هاد التفسير واضح في ما يتعلق في المادة الأولى حينما نتحدث عن الأمازيغية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 08؛

المعارضون للتعديل= 11؛

الممتنعون للتعديل= 06.

إذن المجلس لم يصادق على هذا التعديل ب 11 ضد 8 مع امتناع 6.

غادي نعرض المادة الأولى للتصويت:

أنت قدمت التعديل، ترفض، الكونفدرالية، أنا ما عنديش هنا ديالكم. في المادة الأولى ما عنديش. في المادة الأولى عندي غير ديال الكونفدرالية. المادة 2 فيه تعديلين ديال الكونفدرالية وديال التقدم والاشتراكية.

إذن المادة الأولى للتصويت:

الموافقون=11؛

المعارضون=08؛

الممتنعون=06.

إذن وافق المجلس على المادة الأولى ب 11 ضد 8 مع امتناع 6.

المادة 2 ورد فيها تعديلين، ديال الكونفدرالية ثم ديال التقدم والاشتراكية.

تفضلي بتقديم التعديل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الذي نتقدم به في المادة 2، يروم في الحقيقة غير مسألة توزيع إعادة الترتيب، لأن بالنسبة لنا تعليم اللغة الأمازيغية كيسبق التواصل بها، وبالتالي تنرجعو لتعليم الأمازيغية في بداية الفقرة الأولى وتيسير التواصل بدل تعلم اللغة الأمازيغية في المكان ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل ديال الكونفدرالية.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن التعديل يتضمن حذف التواصل باللغة الأمازيغية، أنا شفت عندي "حذف"، وبالتالي التعديل غير مقبول السيدة المستشارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سمعتو التعديل وسمعتو جواب الحكومة، التصويت:

الموافقون على التعديل= 11؛

المعارضون للتعديل= 12؛

الممتنعون= 03.

إذن التعديل الأول ترفض ب 12 ضد 11 مع امتناع 3.

الآن غادي نمشيو للتعديل الثاني ديال التقدم والاشتراكية، السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

تيظهرلي كاين شي خلل في ضبط أشغال اللجنة، لأنه المادة الثانية أنا سحبت التعديل، والمادة الأولى تمسكت بالتعديل، علاش؟ لأن الفصل 5 من الدستور يتحدث عن اللغة الأمازيغية، وهاذ المشروع يتحدث عن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ونص المادة الأولى حذف اللغة كأنها ماشي كذا، في حين اللغة هي تراث هي حضارة، اللغة الأمازيغية هي حضارة ماشي مجرد كتابة إلخ، فهنا خلل.

فلذلك بالنسبة للتعديل الثاني المادة الثانية تنسحبو.

السيد رئيس الجلسة:

مزيان.

إذن غادي ندوزو للتصويت على المادة الثانية:

الموافقون على المادة= 20؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 03.

إذن وافق المجلس على المادة ب 20 ضد 4 مع ممتنع 3.

الآن المادة 3 ورد بشأنها تعديل من مستشاري التقدم والاشتراكية، السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

يتعلق الأمر باللغة الأمازيغية دسترها الدستور، وبالتالي لم تعد مجرد الحق بالنسبة للمغاربة لأنها ملك لجميع المغاربة، ولكنها واجب للجميع، فلذلك أتيت بالتعديل بدل التعامل معها كحق لأنها حق موجود قائم ماشي حاجة جديدة، ولكن بغينا نزيدو نفعلو الطابع الرسمي، خاصنا نعطيوها تكون إلزامية بحال العربية واجب ملزم لجميع المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول لأن تعليم اللغة الأمازيغية حق لجميع المغاربة بدون استثناء، وهاذ الصياغة كافية لمضمون ولمدلول هاذ الإلزامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال التقدم والاشتراكية ديال المجموعة= 4؛

المعارضون للتعديل= 16؛

الممتنعون= 10.

ما دازش 16ضد 4 مع امتناع 10.

غادي نعرض المادة 3 للتصويت:

الموافقون= 16؛

المعارضون=04؛

الممتنعون=10.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة، اللجنة دارت فيها تعديل: بإجماع الحاضرين.

المادة 5 ورد بشأنها تعديلان من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكذلك من مستشاري التقدم والاشتراكية، غادي نعطيو الكلمة للأول لتقديم التعديل للكونفدرالية.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

نقترح بخصوص المادة 5 حذفها كاملة، لأن في الحقيقة فيها تكريس للأمازيغيات ماشي أمازيغية واحدة، وبالتالي احنا خايفين كاين تخوف عندنا في الحقيقة على أساس أن ما غاديش يكون عندنا واحد اللغة كيتكلموها المغاربة فين ما كانوا، وإنما كل جهة معينة غتكلم لهجتها اللي يمكن ترقى إلى درجة اللغة، وبالتالي نحن نطمح إلى الوحدة وإلى أمازيغية موحدة إلى جانب اللغة الرسمية الثانية ديالنا اللي هي العربية، تكون في متناول جميع المغاربة وملكا لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول ولا تخوف السيدة المستشارة، طبعا الأمازيغية رصيد مشترك لجميع المغاربة، وهذا القانون هو قانون تنظيمي والأمازيغية ستكون حاضرة في مناهج التعليم.

طبعا لا بد من الحفاظ كذلك على الخصوصيات الجهوية، وبالتالي حذف هذه الفقرة يمس بمضمون هاذ القانون التنظيمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت.

الموافقون= 04؛

المعارضون للتعديل= 19؛

الممتنعون= 08.

إذن هذا التعديل غير مقبول، 19ضد 4 مع امتناع 8.

الآن غادي نعرض التعديل الثاني ديال السي أعمو لتقديم التعديل، المادة 5.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

نفس الاتجاه، الصيغة باش جا المشروع لما نشرع نستحضر روح الدستور ونستحضر كذلك روح خطاب أجدير في هاذ المادة ونحن نشرع في تفعيل الطابع الرسمي، وهذا تشريع خاص بالطابع الرسمي للأمازيغية.

فالمشروع اللي احنا تنشرعو فيه خدا تعددية اللسنيات في المغرب كأداة لتشتيت الأمازيغية وبإبعاد توحيدها في لغة معيارية، مع العلم أن المعهد الملكي للغة الأمازيغية أحدث بظهير لهذا الغرض، ومع ذلك لم يتم احترام هذه المقتضيات، خطاب أجدير والدستور وكذا، لذلك تنقولو بأنها تعتمد اللغة المعيارية أو المعيرة لتدريس اللغة الأمازيغية، كتعديل في هذه المادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هذا التعديل؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول لأن سبق في المادة الأولى أن عرفنا المدلول من اللغة الأمازيغية في هذا القانون التنظيمي، وتضمن تفسيرا واضحا

لمدلول الأمازيغية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال مجموعة التقدم والاشتراكية:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 08.

إذن لم يوافق المجلس على التعديل ديال السي أعمو ب 14 ضد 7 مع امتناع 8.

غادي نعرض الآن المادة 5 للتصويت:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 08.

المادة 6 ورد بشأنها تعديلان من المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل وكذلك الأخ السي أعمو.

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الأخت المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل عندنا في هاذ المادة 6، هو حذف "يمكن أن تحذف" طبقا للنصوص إلى آخر الفقرة، ب"تحذف" مباشرة، لأن خاص يكون تحدث شعب ومسالك تكوينية خاصة باللغة الأمازيغية في مختلف الجامعات المغربية، وخاصنا، بغينا هاذ القضية تكون ملزمة ولو تكون غير في البداية لتشجيع تدريس اللغة الأمازيغية والاهتمام أيضا بالبحث العلمي في هذا المجال، حتى تكون فعلا ملكا لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

الأمر لا يتعلق بالتدريس، ولكن بخلق وحدات وشعب، ونعلم جميعا على أن المؤسسات الجامعية عندها استقلالية ديالها في المناهج البيداغوجية، وطبعا هي تبرمج الشعب والوحدات.

وبالتالي لابد من احترام المؤسسات الجامعية، وبالتالي هاذ القانون التنظيمي أعطى إمكانية ديال الجامعات في إحداث الوحدات والشعب، وليس التدريس، التدريس هاذيك المسألة راه منصوص عليها في القانون التنظيمي.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن كما استمعتم إلى الموقف ديال الحكومة من هاذ التعديل، غادي نعرض الآن هذا التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 10؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون على التعديل= 04.

إذن المجلس لم يصادق على هاذ التعديل ب 17 ضد 8 مع امتناع 4.

التعديل ديال الأخ السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

حسب ما سمعنا من الوزير، على أن خلق شعب وكذلك المسالك هو مسألة تنظيمية ليست تشريعية، فلذلك نتساءل لماذا إذن هذه المادة كلها في القانون التنظيمي؟

فلذلك جاء تعديلنا ليتجه إلى، ما دمنا في اتجاه ديال التفعيل دائما تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في اتجاه أن تكون المادة تتحدث عن الشعب، باعتبار أن الشعب هي التي تعطينا عدد من المسالك، والمسالك اليوم كاينين في الجامعات، ولكن الشعب ما كاينينش.

فلذلك التعديل كان الشعب يعني تحدث طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، شعب متخصصة في الأمازيغية وتعزز المسالك، إلخ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول لأن نفس المبررات في استقلالية الجامعة، وطبعا هاذ القانون التنظيمي هو قانون كما نقول دائما، القانون

هو قاعدة عامة ومجردة وملزمة، دون أن نعمل على التنصيص على الإلزامية.

حينما نعرف القاعدة القانونية أنها هي قاعدة عامة ومجردة وملزمة، كاينشي قانون غير ملزم، طبعا الجزاء راه كاين في القانون دون ذكره، وهذا ما يعرفه في النظرية ديال القانون بصفة عامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال السي أعمو للتصويت:

الموافقون على التعديل= 09؛

المعارضون للتعديل= 17؛

الممتنعون= 04.

إذن المجلس لم يقبل التعديل ديال السي عبد اللطيف أعمو ب 17 ضد 9 مع امتناع 4.

الآن غادي نعرض المادة السادسة.

الموافقون= 17؛

المعارضون=09؛

الممتنعون= 04.

المادة 7: بالإجماع.

المادة 8 ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكذلك مستشاري التقدم والاشتراكية، تقديم التعديل الأخت المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الخاص بالمادة 8 نقترح حذف هذه المادة، لأن فعلا هي بحال المادة كنعتقد 5، تكرس حتى في المناهج والبرامج والمقررات الدراسية غادي نبداو ندخلو تعبيرات مختلفة للأمازيغية المتداولة في مختلف المناطق، وهذا فالحقيقة كيزيد عندنا تخوف بأن المسألة هي تشتيت اللغة الأمازيغية وتكريس للتشتيت وللمزيد من التشتيت بدل أن نكون بصدد التشريع للغة موحدة وموحدة هي ملك لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

تعزيز الأمازيغية وبناء أمازيغية كلغة تدريس هو ضرورة الإبقاء على هذه المادة الثامنة المتعلقة بإعداد المناهج والبرامج، التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل= 04؛

المعارضون للتعديل= 17؛

الممتنعون عن التعديل= 10.

إذن التعديل غير مقبول ب 17 ضد 4 مع امتناع 10.

تقديم التعديل ديال السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

تعديل المادة 8 راه فيه الصياغة الحالية للمادة 8، تمييز ضد وليس لصالح اللغة الامازيغية، ولكنها تمييز لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأسس أو المبادئ للمنظومة التربوية في البلاد.

بحيث على أن المنظومة تقوم على منطق المساواة، ولكن تقوم على المبادئ الثلاثة المتعلقة بالتعميم والإلزامية والتوحيد، هاذي بالنسبة للغة العربية ما مطروحش مشكل، لأنه كانت لغة واحدة رسمية، اليوم يجب أن تكون أمازيغية في إطار تفعيل الترسيم ديالها أن تنخرط في هذه المنظومة بالتصريح بهذه المبادئ، وبالتالي فكل ما يتعلق بالبرنامج والمقررات التي تدرس يجب أن تكون تحت المراقبة وأن تخضع إلى هذه المبادئ، وهذا حق من حقوق اللغة الأمازيغية بعد دسترتها على المشرع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل؟ السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن المبادئ ديال الإلزامية والتعميم موجودة فالقانون، لأن القانون هو ملزم، طبعا كما قلت سابقا.

والتعميم نحن في إطار تفعيل مراحل الطابع الرسمي للأمازيغية كما ورد في العنوان ديال هاذ القانون التنظيمي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 06؛

المعارضون للتعديل= 17؛

الممتنعون= 08.

إذن هذا التعديل ديال السي أعمو ما تقبلش ب 17 ضد 6 مع امتناع 8.

الآن غادي نعرض المادة 8:

إذن الموافقون= 17؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 08.

المادة 9، عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 10 كذلك عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 11 كما جاءت في النص: بالإجماع.

المادة 12: بالإجماع.

المادة 13: بالإجماع.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15: بالإجماع.

المادة 16: بالإجماع.

المادة 17: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.

المادة 19: بالإجماع.

المادة 20: بالإجماع.

المادة 21: كما عدلتها اللجنة، بالإجماع.

المادة 22: بالإجماع.

المادة 23: بالإجماع.

المادة 24: بالإجماع.

المادة 25: بالإجماع.

المادة 26: بالإجماع.

المادة 27: كما عدلتها اللجنة، بالإجماع.

المادة 28: بالإجماع.

المادة 29: بالإجماع.

المادة 30: كما عدلتها اللجنة، بالإجماع.

المادة 31 ورد بشأنها تعديل من مستشاري التقدم والاشتراكية، السي أعمو، قدم التعديل، المادة 31.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

يتعلق بالآجال الواردة لتفعيل الأمازيغية في هذه المادة، حددت الآجال في 10 سنوات، نحن نقترح تخفيض الآجال إلى 7 سنوات.

وفي الفقرة الموالية، حدد الآجال كذلك في 15 سنة، نقترح تحديده في 8 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

هذا التعديل غير مقبول، لأن الأجالات لابد أن تراعي العديد من المستجدات المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وبالتالي تقليص هذه الأجالات سيؤدي ربما لبعض الإشكاليات المرتبطة بالتنزيل السليم لهذا القانون.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعد أن استمعتم غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 10.

إذن هاذ التعديل غير مقبول.

غادي نعرض المادة 31 للتصويت:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 10.

إذن هاذ المادة مقبولة.

المادة 32 مادة معدلة من اللجنة ورد بشأنها تعديل من مستشاري التقدم والاشتراكية، السي أعمو تفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

التعديل يرمي إلى تطوير التشريع بإدماج بعض توصيات المجلس الأعلى للحسابات، الذي كثيرا ما يلاحظ على الحكومة وعلى الوزارة أنهم لا يتقيدون بمبادئ الحكامة في تنفيذ ميزانيتهم.

لذلك يوصي بأن تكون في التشريع أو في المقتضيات التنظيمية ما

يلزم بمبادئ الحكامة في تنفيذ ميزانية الوزارات، لذلك نقترح إضافة: "ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية والتوقعات المالية والبشرية اللازمة لذلك" حتى يكون الوزراء المكلفون في مختلف القطاعات ملزمين بتنفيذ مخصصاتهم لهذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الثقافة والاتصال:

التعديل غير مقبول، لأن التوقعات المالية والكلفة المالية يجب أن تدرج في قانون الميزانية فيما يتعلق بتفعيل هذا الطابع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض التعديل ديال التقدم والاشتراكية للتصويت:

الموافقون للتعديل= 10؛

المعارضون للتعديل= 18؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض هذا التعديل ب 18 ضد 10.

الآن غادي نرجعو للمادة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33: بالإجماع.

المادة 34: بالإجماع.

المادة 35 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

غادي نعرض المشروع برمته، القانون التنظيمي برمته.

الموافقون= 30؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 3.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

رفعت الجلسة.

الملحـــق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا، فريق الأصالة والمعاصرة:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، على غرار مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 5 من الدستور، الذي نص على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره مؤسسة دستورية، تناط بها مهمة حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية، كما يعتبر خطوة بالغة الأهمية في إطار استكمال البنيات المؤسساتية المنصوص عليها دستوريا، لكونه مؤسسة دستورية تتمتع بالقوة الاقتراحية في مجال اللغات والثقافات وذلك بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، إضافة إلى اللغات الأجنبية، وتعزيز الهوية المغربية.

بمعنى أن المجلس الوطني للغات الثقافية والمغربية، يعتبر ورشا استراتيجيا وأساسيا الغرض منه تعزيز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي الذي تزخر به المملكة المغربية، وضمان التوازن بين أهمية الحفاظ على الخصوصية المغربية وحمايتها وضرورة الانفتاح على حضارات وثقافات مجتمعية أخرى والاستفادة من تجاربها وخبرتها في الميادين العلمية والمجالات الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

بعد المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16، ننتظر كفريق الأصالة والمعاصرة وحزب سياسي أيضا، أن يضطلع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بمهامه على أحسن وجه، ويعمل على حماية قيم التعايش الثقافي والديني، وأن يحرص على تمكين مقومات الثقافة المغربية من شروط المقاومة، وتصليب الذات الثقافية، بما يمكنها من مواجهة القيم الثقافية الدخيلة، دون أن يعني ذلك رفض الانخراط في النقاش الثقافي الكوني.

لذا، فالمجلس مطالب أن يبادر إلى وضع المعالم الكبرى والمرتكزات الأساسية لبلورة استراتيجيات وسياسات لغوية وثقافية استباقية، قادرة على مواجهة كل أشكال الغلووالتطرف الديني والثقافي والهوياتي..، ومطالبا أيضا بأن ينتج خطابا تدبيريا ذا نفس إبداعي لا ينظر إلى الثقافة من منظار محافظ، بل ينبغي له أن يبصم على تعامل تاريخي، لا يتردد في الدعوة إلى تكييف الإنتاج الثقافي مع مستجدات العصر ومتطلبات العيش في زمن الثورة التكنولوجية، ولذلك سيكون من مهام هذه المؤسسة بلورة مشاريع ثقافية كبرى، تجعل من أشكال التعبير الثقافي المغربية أدوات طيعة قادرة على التأقلم مع تطور الحاجات المجتمعية، لكنها تظل رغم ذلك محافظة على نصيب من الأصالة والخصوصية.

السيد الرئيس،

نحن، إذا، إزاء تجربة مؤسسية جديدة، تجربة بمقدورها أن تسير بذاتنا الثقافية صوب ما نبتغيه من رقي وتطور، بإيقاع تحديث أسرع من إيقاع التحديث الذي تسير به حياتنا السياسية. أي بمقدورها بلورة الطرق والاستراتيجيات الكفيلة بتدبير التنوع الثقافي المغربي تدبيرا عقلانيا يجعل من المكون الثقافي دعامة من دعامات التنمية، وركيزة أساسية من ركائز الأمن والاستقرار.

لكن كل ذلك يظل رهينا بمدى توفر الإرادة السياسية لدى المسؤولين عن تدبير الشأن الثقافي بالبلد، ورهين أيضا باستيعاب الفاعل الثقافي المغربي لمجموع التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب منذ عقود، وكذا قدرته على استشعار الأخطار المحدقة بهويات الشعوب المختلفة بفعل صراع المصالح العالمي. علاوة على شرط رئيس هو انخراطه والتزامه بهموم الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى أطوار مناقشة مشروع القانون رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، داخل لجنة التعليم، والذي تفاعلنا خلالها بكل جدية ومسؤولية مع هذا المشروع قانون تنظيمي، من موقعنا كفريق في المعارضة، وبالنظر إلى ما لمسناه من استشعار للأهمية الكبيرة هذه المؤسسة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية سواء بالأغلبية والمعارضة، واستحضارا أيضا لأهمية هذه المؤسسة كما سبق وأشرت في بداية المداخلة، وتماشيا مع القيم والمبادئ الكبرى المؤطرة لعملنا كحزب سياسي يؤمن بالتعددية والانفتاح ومتشبث بالثوابت الوطنية، والقيم المغربية الأصيلة، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أسوة بإخواننا بمجلس النواب، التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وشكرا.

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ويشكل ذلك فرصة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام والذي لا محالة سيشكل لحظة فارقة في مسلسل البناء الديمقراطي المغربي.

السيد الرئيس،

نص الدستور المغربي لسنة 2011 على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد، كما نص على ضرورة وضع قانون تنظيمي لتفعيل طابعها الرسمي والذي على إثره ستحدد كيفيات ومراحل إدماج الأمازيغية في التعليم وكذا في جميع مجالات الحياة العامة. ورغم أن دستور المملكة نص على ضرورة إعداد مشاريع القوانين التنظيمية قبل نهاية الولاية الأولى، إلا أنه كان لزاما علينا أن ننتظر ثمان (8) سنوات كاملة كي نعيش هذه اللحظة التاريخية الرامية إلى المصادقة على هذا المشروع القانون.

السيد الرئيس،

إن الحدث الذي نعيشه اليوم، يتعلق بقانون تنظيمي على درجة بالغة من الأهمية، كونه قانونا سيضع حدا للميز اللغوي والثقافي وسيعيد الاعتبار للأمازيغية هوية ولغة وثقافة، لأنه سينظم عملية إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم وفي الحياة العامة ذات الأولوية، عبر تفعيل طابعها الرسمي، كما أن أهمية هذا الحدث تكمن في القيمة التي تشكلها اللغة والثقافة الأمازيغية بالنسبة لعموم المغاربة والمكون الأمازيغي على وجه الخصوص، وكانت موضوع نضالات امتدت لسنوات بل لعقود من الزمن والتي تمثلت في الحركات الأمازيغية قبل أن يعتبرها دستور 2011 جزء لا يتجزأ من الهوية المغربية إلى جانب المكونات العربية الإسلامية والصحراوية الحسا نية، باعتبار المغرب كان ولا يزال بلدا متعدد الروافد ووطنا يتسع للجميع.

السيد الرئيس،

فعلا إن هذه اللحظة لحظة تاريخية بكل المقاييس لأنها تتجاوز بعدها التشريعي إلى تأسيس تعاقد مجتمعي فيه إقرارللحق الدستوري وترسيخ للشعور الفردي والجماعي بالانتماء المشترك للأمة وفيه أيضا تحقيق للعدالة اللغوية والحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع المغربي.

بعد المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 نرى في حزب الأصالة والمعاصرة أن كل المسؤولية ستكون ملقاة على الحكومة

في السهر على تفعيل مضامين مشروع هذا القانون التنظيمي، وتنزيله على أرض الواقع والعمل على تحقيق مراميه وأهدافه وذلك عبر بلورة استراتيجيات وخطط وبرامج مضبوطة، وتفعيلها في آجال معقولة، فلا نريد لهذا المشروع القانون أن يولد ميتا أو أن لا يكون له أثر على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

بعد مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 داخل لجنة التعليم الذي تميز بنقاش إيجابي ومسؤول من قبل أعضاء اللجنة حول مضامين المشروع، وانسجاما مع تصورنا كحزب سياسي مؤمن بالتعددية والانفتاح وتماشيا مع موقف إخواننا في فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب قررنا التصويت بالموافقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وشكرا.

ثانيا، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إننا اليوم أمام حدث تاريخي ولحظة فارقة في مسيرة كفاحنا الوطني ونضالنا في سبيل حماية الشخصية المغربية الوطنية والاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب ودسترة الأمازيغية.

إننا اليوم أمام موضوع شكل عبر التاريخ عنصرا محوريا في مختلف المحطات الكبرى التي عرفتها بلادنا في سعيها نحو المصالحة الوطنية، وخاصة منذ تولي جلالة الملك محمد السادس حفظه الله العرش، والتي كانت من أبرز لحظاتها الوضاءة، خطاب أجدير التاريخي يوم 17 أكتوبر 2001، من أجل إقرار الحقوق اللغوية والثقافية، ومرورا بخطاب 9 مارس وبدستور 2011، والذي شكل محصلة الإرادة الملكية والشعبية الصادقة في إنصاف الأمازيغية، والتجاوب مع المطالب الثقافية واللغوية للحركة الثقافية.

السيد الرئيس،

أن مناقشة وإقرار مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وكذا مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لن ينسينا التكلفة الاجتماعية الثقيلة للتأخر الحكومي غير المبرر في إخراج هذه القوانين وفي استكمال الورش التشريعي وإعمال مضمون الوثيقة الدستورية، وهو ما "يعتقل الدستور" ويضعه رهن الحراسة النظرية، ويؤثر سلبا على روح النص الدستوري وتطبيقاته.

السيد الرئيس،

لقد شكلت الأمازيغية لغة وحضارة أحد أوجه الهوية المغربية التعددية الضاربة جذورها في القدم، وكانت شاهدا على أمجاد الأمة المغربية الأمازيغية بامتداداتها التاريخية في شمال إفريقيا، فكانت بذلك فخر الأمة والوجه الأبرز للخصوصية المغربية، والحاملة للدين الإسلامي الحنيف والحافظة له في قلوب المغاربة.. ورغم ما عاشته الأمازيغية من تهميش وإهمال في السياسات العمومية المتوالية، فإن الشعب المغربي في الجبال والسهول والصحاري، حافظ عليها كما تستحق أن يحافظ عليها وأكرمها كما يفترض أن يتم إكرامها، فاستطاعت بذلك أن تحفظ وجودها وكيانها في حين انقرضت أو تكاد باقي اللغات والثقافات التي عاشت إلى جوارها زمنيا، وهذا ما يثبت أصالتها وتجذرها في تربة هذا الوطن في شمال إفريقيا الكبير.

لقد كانت الأمازيغية ولا تزال في صلب معركة الإصلاح السياسي والدستوري ببلادنا، فلا ديمقراطية بدون أمازيغية.. كان ذلك الشعار البليغ الذي رفعته -عن حق- الحركة الثقافية الأمازيغية في بداية التسعينات، في أوجه معركة الإصلاح السياسي والدستوري.

وقد شكل الخطاب الملكي بأجدير، نقطة تحول مفصلية في تعاطي الدولة مع الأمازيغية، لكن واقع الممارسة ببلادنا أثبت بأن المسافة بين الإرادة وما يتم إنجازه على أرض الواقع، تبقى شاسعة، وأن تدريس الأمازيغية مثلا لم يعرف تلك الطفرة التي كان من المفترض تحقيقها، حتى أن بلادنا دخلت مرحلة التطبيع مع محدودية ما يتم إنجازه لصالح الأمازيغية، بشكل يتناقض بصورة شاسعة مع حجم طموحات وآمال جميع المغاربة.

إن دستور 2011 شكل دعامة جديدة للأمازيغية عندما نص بوضوح تام في تصديره على أن الأمازيغية مقوم من مقومات الهوية الوطنية للمغرب، وكذلك الأمر عندما نص فصله الخامس على أن "الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء".

ولسنا اليوم بحاجة إلى التذكير بموقف حزب الاستقلال وباقتراحات القيمة حول الأمازيغية التي ضمنها في المذكرة الموجهة الى اللجنة الملكية حول تعديل الدستور.

كما اننا لسنا في حاجة إلى أن نذكركم، بموقف الفريق البرلماني الذي دعا مرارا إلى إعطاء الأولوية للقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهو ذات الفريق الذي تقدم بمقترح قانون بخصوص المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

ولسنا في حاجة إلى مطلب الحزب والفريق بمجلس المستشارين منذ 2015، والداعي إلى اعتماد ذكرى السنة الأمازيغية كعيد وطني، في

مبادرات نوعية تسعى لتمكين الأمازيغية من حقها التاريخي في الوجود الرسمي بما يضمنه لها من حماية ومساندة ودعم وانتشار لأن الأمازيغية لا يمكن أن تبقى محرومة ومعزولة عن باقي مكونات الهوية المغربية، ويحق للشعب المغربي الاحتفاء بها وبرموزها وأحداثها التاريخية وأبطالها، لأنهم جميعا يشكلون المشترك في الهوية المغربية الجامعة.

لكن ما نحن في أمس الحاجة إليه، هو أن لا تعيد الحكومة إنتاج أخطائها وأن تتجاوز خلافاتها خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مضامين هذين المشروعين، وان تتجنب أي تأخير أو تعطيل في تنفيذ هذه المضامين، لأن ذلك من شأنه أن ينطوي على مخاطر لا يمكن تقييم مدى الضرر الذي يمكن ان تسببه للوحدة الوطنية للأمة المغربية حتى تجسد بالفعل والممارسة الحماية الدستورية للغة والثقافة الأمازيغية.

لقد انخرط الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومنذ البداية، في مسعى تحقيق التوافق حول هذين المشروعين، وذلك انطلاقا من قناعة راسخة، بأن هذين المشروعين، هما بحاجة إلى توافق وطني كبير، يعزز ضمانات حسن تفعيلها، بيد أن الصراع داخل الأغلبية الذي عرفه مجلس النواب كان من شأنه ان يهدد مسار التوافق، لكن وبقدرة قادر تمكنت الأغلبية من إنهاء خلافاتها الصغيرة، عفوا، من تأجيل خلافاتها مكرهة، لنصل اليوم إلى هذه اللحظة التاريخية.

السيد الرئيس،

كان هذا موقفنا؛ وبيان للناس وللتاريخ، وحيث أننا بصدد مشروعي قانونين تنظيمين مكملان للدستور، وبالنظر إلى أنهما يتعلقان بقضايا وطنية بالغة الأهمية، ولأننا سوف نستمر في الدفاع عن تعديلاتنا بمجلس المستشارين، ولأننا على قانعة بأن المحكمة الدستورية سوف تقوم بما يجب القيام به صونا لمبدأ سمو الدستور، فإننا سوف نصوت بالإيجاب على المشروعين.

ثالثا، فريق العدالة والتنمية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، في مناقشة مشروع القانون التنظيمي الذي نحن بصدده والمتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ونستغل هذه المناسبة للتعبير عن اعتزازنا بوجود مؤسسة من هذا القبيل في المنظومة المؤسساتية لبلادنا، على اعتبار الأدوار الحيوية التي تضطلع بها في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا.

كما لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نبدي ارتياحنا لأهمية تدبير التعددية الثقافية واللغوية الواردة في مشروع القانون التنظيمي والتي تعتبر أحد المكونات الجوهرية لبلادنا التي نص عليها الدستور على اعتبار أنها تبنت مقاربة تفاعلية جماعية.

وجدير بالذكر أن القوة الاقتراحية في مجال اللغات والثقافات التي سيتولاها المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية باعتباره إطارا مرجعيا نعتبرها ضرورية لتقديم اقتراحات وتدابير في شأن دعم المنتوج الثقافي الوطني، والصناعات الثقافية والإبداعية الشيء الذي من شأنه معالجة الاختلالات التي تطبع قضايا الهوية والثقافة، لأننا نؤمن بأن قضايا الهوية وما يتناسل منها من إشكالات، ليست شأنا مؤسساتيا محضا بل هي قضية مجتمع، ومن ثمة فإن مهمة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية هي مهمة بالأساس توافقية بين مختلف مكونات الهوية المغربية.

ونعتبر إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كمؤسسة دستورية مستقلة مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية، وشخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تزكية لهذه الأدوار، حيث يناط بها، كما تنص على ذلك المادة 3 من مشروع القانون التنظيمي:

- اقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، ولاسيما ما يتعلق منها بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية؛

- تنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها؛

- حفظ وصون التراث الثقافي المغربي وتثمينه؛

- تيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم وفي المغرب، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية، وهي مهام تتماشى مع التوجه الجديد الذي اعتمدته بلادنا بعد إقرار دستور 2011 خاصة فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان في أبعادها الثقافية واللغوية وتكريسها دستوريا واعتماد الضمانات الكفيلة باحترامها في إطار التنوع اللغوي والثقافي الذي تعرفه بلادنا. كما نؤكد في نفس السياق أن هذه المهام تتقاطع مع الأوراش التي أطلقها المغرب فيما يخص حفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل بالحفاظ على تنوع مكوناته وتحقيق انصهاره كمحدد للهوية الوطنية المتعددة والموحدة مما سيساهم في تعزيز شروط تحصين وتعزيز المكتسبات اللغوية والثقافية.

إن مسألة الارتقاء بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلى

مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة ببلورة وتدقيق المضامين الاستراتيجية الوطنية للثقافة بالإضافة إلى تقويم الأوضاع اللغوية والثقافية، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال، تقتضي (هذه المكانة) أن يتنزه عن كل ما يمكن أن يطعن في مصداقيته وبالتالي لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الإصلاح نظرا لأهميتها منها:

- التأكيد على أن البناء المؤسساتي والاختصاصي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما تم انجازه في المجال الثقافي واللغوي وأن يعكس روحا توافقية تبحث عن المشترك وتقلص من مساحة الاختلاف؛

- ممارسة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية مهامه في إطار الحياد والاستقلالية والتعددية؛

- الجرأة في فتح حوار حقيقي وجدي وعلمي يروم التنسيق بين الكيانات اللسانية والتوزيع العادل لها بشكل يخلق نوعا من التوازن يجنبنا التجاذب والصراع بين واقع هيمنة اللغات الأجنبية وحديث عن لغات الهوية؛

- التركيز على دور المجتمع المدني في الجانب البحثي والعلمي بجعلها مجرد هيئة للاقتراح العلمي هو في حد ذاته مسألة ايجابية لكنه لا ينبغي في أي حال من الأحوال تحجيم دور المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كمؤسسة جامعة للنقاش المجتمعي بين مختلف الفرقاء مما سيجعلنا أمام مؤسسة تنضاف إلى المؤسسات الأخرى دون أثر حقيقي في الواقع المجتمعي؛

- التأكيد على حضور الثقافة العربية ضمن الاختصاصات المخولة لأكاديمية محمد السادس إلى جانب اختصاصاتها في مجال البحث اللغوي باعتبارها كأحد أبعاد الهوية الوطنية الواردة في الدستور. كما تم نقل الاختصاصات التي كانت مسندة لمعهد الدراسات والأبحاث والتعريب المحدث بالمرسوم رقم 2.59.1965 الصادر في 15 من رجب 1379 (14 يناير 1960) لأكاديمية محمد السادس؛

- تعزيز إشعاع مكانة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الشأن الثقافي الوطني في إبداء رأيه فيما يخص سياسة التدبير الثقافي الأمازيغي؛

- ضرورة تدقيق طريقة عمل اللجان بمكتب تنسيق أشغال المجلس الوطني للاضطلاع بمهامه ومسؤولياته؛

- ضمان إشهار ملائم وشفاف لعمل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية على مستوى الجريدة الرسمية وكذا في الموقع الالكتروني للمجلس الوطني وبواسطة أي دعامة أخرى؛

- العمل على ضبط المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لمحددات التعدد والتنوع اللغوي بكيفية موضوعية مما يجعلنا نتساءل حول طبيعة هذه المحددات ذات سياقات مجالية أو سياسية أو تاريخية أو إنسانية أو ذات طبيعة متنوعة تنهل من جميع هذه المحددات السالفة الذكر التي سوف يتم اعتمادها من طرف هذه المؤسسة الدستورية.

وعلى سبيل الختم، نؤكد على ضرورة التحسيس بأهمية الأدوار المنوطة بهذه المؤسسة الدستورية في مجال اللغة والثقافة المغربية. ونتمنى أن يعطي مشروع القانون التنظيمي الذي نحن بصدده دفعة ودينامية مؤسساتية، على اعتبار أن تمثيل جميع المكونات الثقافية واللغوية المكونة لهذا المجلس الوطني ستشكل قيمة مضافة ستنعكس إيجابا على التقييمات التي سيشرف عليها والاقتراحات التي سيعتمدها لتقويم الأوضاع اللغوية والثقافية ببلادنا، وذلك في إطار الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها تخص،أولا، أهمية الثقافة كمكون للشخصية المغربية،وثانيا، على التماسك الاجتماعي على المستوى الرمزي،وثالثا، باعتبارها رافعة للتنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي.

لكل ما سبق، فإنّ فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجالات التعليم ومجالات الحياة ذات الأولوية الذي يشكل بحق بداية مرحلة جديدة من تاريخ المغرب المتصالح مع لغاته المتشبث بثقافاته، مغرب يحمي موروثه بالقانون.

إننا اليوم أمام مناسبة تشريعية متميزة، نتوج من خلالها عمق النقاش ووعي جميع الأطراف بأهمية مشروع القانون التنظيمي في تثبيت التميز المغربي الفريد عبر تجاوز كل الخلفيات والتمسك بجوهر وروح الدستور الهوياتي الثقافي، كل ذلك ترجمته أجواء النقاش الواعي الذي طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال مناقشة مقتضيات هذا المشروع.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى أن مشروع القانون التنظيمي هذا وإن

تأخر صدوره فهو يشكل خطوة أخرى في طريق تنزيل مضامين دستور سنة 2011 الذي سطرت أحكامه خارطة الطريق المثلى لتنزيله وتفعيله في مغرب يصون وحدة هويته المتنوعة المتلاحمة العربية -الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، التي يوحدها الوطن وتميزها أحيانا اللغة، التي وإن كانت وسيلة تواصل فهي تنقل أيضا ثقافة أمة وفكرها.

إن استثمار هذه التعددية الثقافية واللغوية وتبنيها جاء نتيجة لمراحل زمنية استمرت منذ ستينيات القرن الماضي، الى أن منح خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بـ «أجدير" سنة 2001 الانطلاقة الفعلية لمأسسة الثقافة الأمازيغية عبر إنشاء "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية"، وما تلا ذلك من خطوات هامة مهدت الطريق لترسيم اللغة الأمازيغية باعتبارها مكون من مكونات الهوية المغربية.

إن الهوية المغربية المتميزة التي حرص دستور 2011 وهو أسمى قانون في هرم التراتبية القانونية، على حمايتها من خلال دسترة اللغة الأمازيغية في الفصل الخامس منه، وجعل مهمة تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي لها وكيفية إدماجها في مجالات التعليم ومجالات الحياة ذات الأولوية على عاتق نص تنظيمي يصدرلهذه الغاية.

لذلك فمهمة مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 لا تقتصر على وضع قواعد قانونية مجردة بل تؤسس مضامينه وآليات تنزيله لنهضة هوياتية تجعل من اللغة والثقافة مدخلا لبناء ديموقراطية تشاركية تستوعب كل مكونات المجتمع، وذلك للتصدي لكل المحاولات المعلنة والخفية لاستغلال التميز المغربي لتحقيق سياسات خبيثة اكتوت بنارها مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة، والتي ركبت على ريح التعدد والاختلاف لتقسيم مكونات البلد الواحد، والمغرب ليس بمعزل عما يعيشه الواقع الإقليمي والدولي خاصة مع تصدي بلدنا بقيادة جلالة الملك نصره الله لمحاولات المساومة على القضية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نرفض استغلال خصوصية مشروع القانون التنظيمي هذا لتحقيق أجندات سياسية باهتة ومتجاوزة، بل تحدونا الرغبة الحقيقية في منح اللغة الأمازيغية المكانة التي تستحق، لأننا ننطلق من جذورنا وخلفياتنا المتنوعة لبناء المغرب المتميز والمتراص على اختلاف مكوناته، من خلال المشاركة الفعالة في تشكيل هذا الصرح القانوني المؤسس لإدماج اللغة في التنمية، الذي سبقته مجهودات للحكومة الحالية وسابقاتها لدعم اللغة الأمازيغية من خلال مجموعة من الإجراءات التي همت مجال التعليم والتكوين، أسهمت في تحقيق نتائج إيجابية لإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة التعليم ببلادنا، ودعمت الإبداع في مجال الثقافة الأمازيغية ومهدت الطريق أمام الإشعاع الإعلامي لها.

لذلك، فإن تصورنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين لسبل التنزيل الأمثل لمضامين مشروع القانون التنظيمي هذا والذي عبرنا عنه أثناء نقاشات اللجنة، يجب أن يستند إلى جانب مرتكزات أخرى، على الموارد البشرية المؤهلة والكافية وتوفير عرض تعليمي جيد ومتكامل يرقى للحمولة اللغوية والثقافية للأمازيغية، سواء كان موجها للمغاربة داخل الوطن أو للجالية المقيمة بالخارج، واستغلال التراكم الذي حققه تعليم اللغة الأمازيغية ببلادنا منذ انطلاقتها سنة 2003، للانطلاق نحو إدماج حقيقي وفعال لها في مناحي الحياة وإشراكها في مسار التنمية الذي تسير فيه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن إدماج اللغة الأمازيغية بمختلف مناحي الحياة ذات الأولوية التي جاء هذا المشروع القانون التنظيمي من أجل تحديد مراحلها، بقدر ما يعتمد على ما جاء في طياته من مقتضيات وآليات مهمة بغية التنزيل على أرض الواقع يجب أن تؤطرها وتواكبها إرادة سياسية حقيقية تشمل مختلف الفاعلين والمعنيين بهذا التنزيل وفي مختلف مراحله حتى لا يفقد الزخم اللازم لاستكمال هذا التفعيل، الذي وإن حدد مجالات تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في مناحي الحياة ذات الأولوية فإنه استثنى مجالات أخرى أهمها مجال التأطير الديني وتكوين الأئمة والوعاظ الناطقين باللغة الأمازيغية لتولي هذه المهمة خاصة بالمناطق الناطقة بها،وحصر إدماجها في مجال التقاضي في إجراءات محددة على وجه الحصر على الرغم من أهمية القضاء في حماية الحقوق والحريات ودوره كسلطة يتجه لها المواطنون للفصل في نزاعاتهم.

وختاما نؤكد على قناعتنا بمكانة اللغة الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية المغربية، ودعوتنا لمشاركة كل الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين في تنزيل هذا الورش الهام كل من موقعه، دون أن ننسى أن نشكر كل المتدخلين الذي ساهموا في إخراج هذا النص التشريعي المتميز إلى الوجود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رابعا، الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروعي القانونين التنظيميين رقم 26.16 ورقم 04.16 المتعلقان على التوالي بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنها لمناسبة لتجديد التأكيد على اعتزازنا بهذه اللحظة التاريخية والدستورية التي ناضلنا من أجلها في الحركة الشعبية، إلى جانب مختلف مكونات الحركة الأمازيغية ببلادنا منذ عقود، وسجلنا كحزب وضع الدفاع عن الأمازيغية كثقافة وهوية ولغة ضمن أولوياته، مواقف خالدة، يوم كانت للمواقف تبعات وتداعيات، باعتبار الأمازيغية مكون من مكونات الهوية الوطنية المتسمة بوحدتها المتنوعة، وكرافعة محورية للمغرب الحقوقي المعتز برصيده الحضاري والثقافي الغني، مغربا آمن بفضل إرادة جلالة الملك نصره الله ، وبفضل أيضا التعبئة الجماعية لمختلف مكونات المجتمع المغربي، بأهمية المصالحة مع هذا المكون الأصيل من الهوية الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن هذه اللحظة التشريعية، رغم تأخرها لأكثر من ثمان سنوات منذ الإعلان الدستوري عن ترسيم الأمازيغية، فهي لحظة تؤرخ لإحدى أهم حلقات مسلسل العمل المؤسساتي، وإحدى أبرز ثمرات التراكمات النضالية لمختلف مكونات الحركة الأمازيغية، التي نعتز بها أيما اعتزاز في الحركة الشعبية، وهي مناسبة أيضا والمناسبة شرط للتأكيد على أن ما تحقق اليوم في مجال النهوض بالأمازيغية، باعتبارها مسؤولية وطنية لم ينطلق من لا شيء، وإنما الفضل يرجع أساسا إلى إرادة جلالة الملك نصره الله، فمغرب القرن 21 عرف منعطفا تاريخيا على إثر خطاب أجدير لـ 17 أكتوبر 2001، الذي أسس لميلاد تصور جديد بخصوص مقاربة الدولة لإعادة الاعتبار للأمازيغية، ومصالحة المغاربة مع هويتهم الأصيلة، مما أسس لخطوات عملية تجلت في إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأيضا إدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام، بالرغم مما سجلناه من اختلالات وقصور بشأن هذا الإدماج، وهي خطوات أنضجت دسترتها، كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في دستور 2011، وما رافق ذلك من أحكام دستورية وفرت لها الحماية القانونية، وأقرت بعمقها التاريخي كمكون من مكونات الهوية والشخصية المغربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وفي نفس السياق، نثمن في الفريق الحركي مضامين ومقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، كمؤسسة دستورية وطنية مستقلة، تقترح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، وتسهر على انسجامها وتكاملها، وأيضا على حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى، وتعمل على تيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم وفي المغرب، كما نسجل إيجابا تنوع التشكيلة التي يتألف منها المجلس الوطني، من خبراء في مجالات التنمية اللغوية والثقافية ومختلف التعبيرات المغربية الأخرى، وممثلي المؤسسات والهيئات الدستورية المختلفة، وممثلي الإدارات العمومية، والجامعات ومؤسسات التكوين، وممثلي المقاولات ،وممثلي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، كما نؤكد في الفريق الحركي أيضا أنه بقدر ما نشيد بضم المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لأكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بقدر ما نسجل تطلعنا إلى تمتيع هاتين المؤسستين بشخصيتهما المعنوية وباستقلالهما المالي، كمؤسسات قائمة الذات، كما ننوه أيضا بإحداث لدى المجلس الوطني، الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث، متطلعين إلى إيلاء المكون الحساني ببعده الثقافي عناية خاصة، لما له من دور في حفظ الذاكرة الصحراوية المغربية الأصيلة والغنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن إنصاف الأمازيغية من منظورنا في الفريق الحركي، لن يتم فقط بإخراج القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلى حيز الوجود، بل ببلورة وسن إجراءات وتدابير عملية تحقق التنزيل السليم لأحكامها، عبر سياسات لغوية وثقافية عمومية، وباعتمادات مالية كافية، تضمن الإدماج الإيجابي والفعلي لهذا المكون الهوياتي الأصيل، وباقي روافد الهوية الوطنية في مختلف مناحي الحياة العامة، من تعليم وإعلام، وإدارة عمومية وقضاء وتشريع إلخ .

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار سعينا نحو تجويد هذين المشروعين، ولتدارك النواقص المسجلة حولهما، نظمنا كفريق حركي يوما دراسيا ناجحا، انبثقت عنه مخرجات وتوصيات واقتراحات جادة ومسؤولة، استثمرناها في شكل تعديلات جوهرية وشكلية قدمناها حول المشروعين، لكن للأسف لم تتفاعل معها الحكومة إيجابا، بالمقابل لابد أن نؤكد مرة أخرى من باب الإنصاف على تنويهنا بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص وزارة الثقافة والاتصال مع تعديلات مجلس النواب، و في صدارتها اعتماد حرف تيفيناغ كحرف رسمي لكتابة الأمازيغية والذي يشكل جزء لا يتجزأ من هوية هذه اللغة الأصيلة، معبرين عن أملنا بالعمل مستقبلا على تجويد هذه النصوص الهامة من خلال اختيار التنزيل والتفعيل .

السيد الرئيس،

انسجاما مع قناعاتنا في حزب الحركة الشعبية، وإيمانا منا بأهمية المشروعين، سنصوت عليهما إيجابا.

وفقنا الله لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

خامسا، فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

الحضور الكريم؛

إنه ليوم تاريخي مشهود يناقش فيه مجلسنا الموقر هذين المشروعين الذين كانا مطلب أبناء الحركة الأمازيغية الذين ناضلوا بشراسة من أجل إقراره وإخراجه إلى حيز الوجود. وأغتنم هذه الفرصة لإبراز موقف فريق التجمع الوطني للأحرار بخصوص الدفاع عن اللغة الأمازيغية كلغة رسمية لبلدنا إلى جانب اللغة العربية، والدفاع كذلك على مختلف اللغات الحية الأخرى، وهو موقف منسجم يتزامن مع مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، متفاعلين مع الإرادة الملكية السامية في هذا الشأن، ذلك أن قوتنا كمغاربة اليوم هو حماية ثقافتنا المغربية المتنوعة باعتبارها إحدى الدعامات الأساسية لهويتنا التي تعطينا اليوم التميز وتجعلنا ننبذ التطرف والإقصاء أينما وجد.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرفض المزايدة في موضوع الهوية والثقافة المغربية المتأصلة، والتي تعد الأمازيغية جزءً لا يتجزأ منها، وبالتالي فإن حزبنا منذ تولي الأخ الرئيس عزيز أخنوش رئاسته أعطى للموضوع أهمية قصوى بما يليق به كأحد مكونات الهوية الأمازيغية وأساسها، بل جعلناها أولى أولويات ملفاتنا، حيث طالبنا في عدة مناسبات مجلس النواب بضرورة إخراجه من الثلاجة، والكل على علم بالطريقة والكيفية التي جعلت الأغلبية الحكومية أمام محك حقيقي استطعنا بفضل ذلك التصويت عليه، واليوم ينتظر منا المغاربة إخراجه إلى حيز الوجود بما ينسجم مع قناعاتنا.

السيد الرئيس المحترم؛

مرة أخرى لابد أن نهنئ أبناء الحركة الأمازيغية الذين ناضلوا بقوة، منهم من قضى نحبه رحمة الله عليه، ومنهم من لازال بيننا أطال الله في عمره، إليهم جميعا نهدي هذا التوافق والانصهار الذي تجسد اليوم بإخراج هذين المشروعين إلى حيز الوجود والذي جاء منسجما مع خطاب 9 مارس 2011 تاريخ ترسيم الأمازيغية في الدستور، وقبله خطاب أجدير لسنة 2001 بحمولاتهما الحقوقية المؤسساتية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن انخراطنا اللامشروط بمعية الإخوة الفرقاء السياسيين وكافة القوى الحية الوطنية المؤمنة بالقضية الأمازيغية هو نابع من وطنيتنا الصادقة في جعل المواطن الأمازيغي البسيط أينما وجد في أنحاء المملكة يساهم في الدينامية التي يعيشها المجتمع، ويجعله مواطنا يحس بانتمائه لوطنه، وهو ما سيضمن التعايش والتساكن الحقيقي والاستقرار المتجدد الذي ساهمت فيه هذه الهندسة الاجتماعية واللغوية والثقافية التي تميز المملكة المغربية ملكا وشعبا، توليفة أصبحت نموذجا يحتذى به.

السيد الرئيس المحترم؛

لابد من التنويه بالعمل الجبار الذي قامت به كافة مكونات مجلس المستشارين، حيث قدمت 265 تعديلا على المشروعين معا داخل اللجنة المختصة، وهو ما يعزز الحيوية والاهتمام الذي أبدته مؤسستنا التشريعية لهذين المشروعين المهمين المرتبطين بهوية مجتمعنا المغربي الزاخر بتنوعه، والذي يسعى من خلالهما إلى الحفاظ على هاته الهوية ودعمها وحمايتها، في إطار التعدد الذي يبقى المشترك الذي يجمع المغاربة ويميزهم، شاكرا للسيد الوزير تفاعله الإيجابي بقبوله العديد من التعديلات المهمة والتي سعت إلى تجويد النصين وتجويدهما. وأمام هذا التفاعل المقدر وهذا النفس الإيجابي، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت بالإيجاب على هذين المشروعين المهمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سادسا، الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية" ومشروع " قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية"،

بعد طول انتظار سيتم الترسيم الفعلي للغة الأمازيغية، إنها بالفعل لحظة تاريخية، ناضل من أجل تحقيقها المغاربة لارتباطها الجدري بالهوية الوطنية للمملكة المغربية، وباعتبارها إرثا مشتركا ولغة تستحق كل التدابير للنهوض بها وحمايتها دون أي ميز أو مفاضلة، والمساس بها يعني المساس بكيان الدولة في حد ذاتها، وهذا ما أكده جلالة الملك في خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001، على أن الأمازيغية هي مكون أساسي من

مكونات الثقافة المغربية وأن النهوض بها هي مسؤولية وطنية.

وعليه لا حاجة لنا اليوم لأية مزايدات سياسية من شأنها أن تزيد في تأخير هذا المشروع الذي يأتي في سياق استكمال البناء الدستوري من جهة، ولحفظ الحقوق الثقافية الخاصة بكافة التعبيرات الإنسانية على تنوعها والتي تزخر بها بلادنا من جهة أخرى.

اليوم نحن في حاجة ماسة وأكثر من أي وقت مضى إلى الاعتراف بموروثنا اللغوي، وتقوية عمق ثقافتنا وتمتين نسيج هوية أمتنا الغنية بتنوع روافدها، هو اعتراف من شأنه أن يعزز قدرات التنمية في بعدها الثقافي ومن شأنه أيضا أن يمقت سلوك الكراهية والتعصب، فورش التنمية المستدامة الشاملة الذي ننشده والذي انخرطت فيه بلادنا لا يتوقف عند ما هو اقتصادي أو سياسي...بل يتوقف أيضا على العامل التنموي للثقافة في بلورة النموذج التنموي المأمول، لهذا حرصنا دائما كتنظيم سياسي أن نولي المسألة اللغوية والثقافية كامل اهتمامنا في جميع البرامج والتظاهرات الخاصة بحزبنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرف المشروعان معا نقاشا مستفيضا من طرف البرلمان بغرفتيه، لم يكن الهدف فقط الدراسة والتصويت، بقدر ما كان الدفع نحو إقرار مبدأ المساواة بين جميع المغاربة بمختلف التعبيرات اللغوية واستفادة الجميع من المكتسبات المتاحة.

لهذا كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين نعتبر أن نجاح هذا الورش الكبير، من خلال اعتماد اللغة الأمازيغية داخل المؤسسات الرسمية للدولة في علاقتها المباشرة مع المواطن، وفي مجال التعليم بجميع أسلاكه، وفي مجال التقاضي والإعلام والتأطير الديني...هو رهين بتوفير كل الشروط الموضوعية، بدءا بالكلفة المالية الضرورية وبالموارد البشرية القادرة على التعامل مع هذا المعطى القانوني الجديد بما يضمن الاستمرارية، وحسب هذا المشروع نجد أحكاما تتطلب خمس سنوات لتفعيلها وأخرى عشر سنوات إلى خمسة عشر سنة، وهو المقصود به بالإدماج الفعلي للغة الأمازيغية، وهي في نظرنا مدة ممتدة جدا في الزمن التشريعي ومكلفة ماديا، وقد لا تؤدي إلى تحقيق ذاك التراكم الإيجابي الذي نأمله لفائدة الهوية الأمازيغية.

ما نسجله أيضا كفريق هو أن هذا القانون لم يحدد بدقة كيفية تعليم الأمازيغية واستعمالها في الإعلام، وعدم تنصيصه صراحة على لغة معيارية موحدة، نحن مع مراعاة الخصوصيات الجهوية باستعمال التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة، ولكننا أيضا مع مبدأ لغة معيارية موحدة للتعليم والتلقين، مما قد يجعل في اعتقادنا عملية التنزيل تشوبها بعض الضبابية، وقد لا تلبي في نهاية المطاف انتظارات الحركة الأمازيغية.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن أيضا إخراج المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ينص عليه دستور 2011، والهادف إلى وضع أسس خاصة بمؤسسة وطنية معنية بالسياسات اللغوية والثقافية ببلادنا، وهو نتاج لمجهودات مجموعة من الفعاليات والمؤسسات الوطنية الأخرى، وفي مقدمتها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ويروم إحداث هذا المجلس إلى حماية وصيانة مختلف التعبيرات الثقافية المغربية، من خلال تجميعها داخل مجلس واحد لضمان الانسجام فيما بينها مع إقرار مبدأ المساواة والتكامل بين اللغتين.

فبموجب هذا القانون التنظيمي سيتم تحديد تفاصيل ومراحل التفعيل وكيفية تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في المجالات التي ثم ذكرها، حتى تتمكن مستقبلا بالقيام بوظيفتها بصفتها لغة رسمية ببلادنا.

لهذا نؤكد كفريق على ترجمة هذه الإرادة في تفعيل مضامين هذه المشاريع في القانون المالي، من خلال رصد اعتمادات مالية كفيلة بتحقيق أهداف الفلسفة الدستورية للغة وهوية الأمازيغية، مما سيؤدي إلى تقوية أداء المجلس وتمكينه من ممارسته لصلاحياته ومهامه بكل ما تقتضيه المسؤولية من حكامة تدبيرية ناجعة.

السيد الرئيس المحترم،

كفريق اشتراكي نصوت بالإيجاب على المشروعين معا، إذ نعتبرها محطة تاريخية للوفاء بالتزامات الدولة المغربية لمناهضة كافة أشكال التمييز، بما يعزز اللحمة الوطنية التي تشكل التعددية اللغوية والثقافية إحدى مرتكزاتها الأساسية، أملنا أن نكون قد توفقنا كمشرعين في إخراج إطار قانوني جامع، واقعي وذي جودة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سابعا، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمناقشة والتصويت على مشروعي القانونين التنظيميين رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ورقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. واللذان يأتيان في إطار استكمال البناء الدستوري تفعيلا لمقتضيات الدستور الذي ينص في فصله الخامس، على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية كآلية لحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، وكذا في إطار

مواكبة التحديات الكبرى المتعلقة بالسياسة اللغوية بالبلاد.

ولا بد أن ننوه بداية بمستوى النقاش الذي عرفته أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أثناء دراستها لهذين المشروعين الهامين وذلك بعد سنوات من انتظار صدورهما، باعتبارهما يؤسسان لإدماج الأمازيغية كلغة رسمية في جميع مناحي الحياة العامة بالإضافة إلى تنظيم مؤسسة دستورية وطنية تشكل إطارا مرجعيا في المسألة اللغوية والثقافية بالبلد، بهدف ضمان انسجام المسألة اللغوية والثقافية بالمغرب.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين ننوه بمضامين مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ينص على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية لتجويد مستوى تعلمها واستعمالها، حيث يقترح المجلس التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها. كما يعتبر المجلس إطارا مرجعيا وقوة اقتراحية في مجال اللغات والثقافات بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية وتعزيز الهوية المغربية بالحفاظ على تنوع مكوناتها وتحقيق انصهارها من خلال الولوج إلى الحقوق الثقافية وتطوير اقتصاد الثقافة وضمان الانسجام بين المتدخلين في المجال الثقافي والفني.

كما ننوه بالاختصاصات الهامة التي أسندت للمجلس والتي من بينها اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، وفي ما يتعلق بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل، وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية، وهو ما سوف يشكل إضافة مؤسساتية هامة في البناء المؤسساتي العلمي والثقافي لبلادنا التي كانت ولا تزال منارة للثقافة والتعايش الحضاري على امتداد قرون من الزمن.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن الحقوق الثقافية هي من حقوق الإنسان التي لا تقبل التجزئة بل متداخلة متساوية في الأهمية بالنسبة إلى الكرامة الإنسانية، لقد أضحت الدول مطالبة بحفظ الحقوق المدنية والسياسية بقدر ما هي مطالبة بحفظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، فإننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب نثمن ونشيد بمقتضيات مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، باعتباره جاء تنزيلا لأحكام الفصل الخامس من الدستور الذي يعد تتويجا لمسار طويل وشاق قصد إعادة الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية ومنعطفا تاريخيا بموجب خطاب أجدير 2001 وما تلاه من إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام.

ولتعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية من تم إقرار تدابير تتمحور حول المبادئ العامة المؤطرة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في مجالات التعليم والتشريع والإعلام والاتصال والعمل البرلماني، وكذا مختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني وفي الإدارات وسائر المرافق العمومية، على أساس قيام القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات والمنشآت العمومية والهيئات الدستورية بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية تدريجيا.

السيد الرئيس،

تشكل القضية الأمازيغية، قضية وطنية، وليست فقط مسألة لغة أو حرف، ذلك أن مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية، ألزم الوزارات والإدارات بإعداد مخططات العمل لتفعيل طابعها الرسمي. بعد أن كانت الأمازيغية أحد الطابوهات السياسية قبل سنة 2001، وبدون أي اعتراف رسمي، قبل أن تتغير الأمور اليوم، إذ أصبح بإمكاننا الافتخار بالمكتسبات التي تحققت بهذا الخصوص بعد 20 سنة من حكم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. فالأمازيغية تحظى بمكانة خاصّة اليوم، كإحدى أهم المكونات الأساسية للهوية المغربية.

ومن ثم، وجب التأكيد على أن مسار الأمازيغية ما يزال طويلا، ويجب أن يستمر لتنزيل القانون التنظيمي المتعلق بها، ولإيجاد التمويل الكافي لإنجاح هذا الورش وتكوين الأطر والكفاءات القادرة على تحقيق ذلك، إلى غاية الإنجاح الكامل لهذا الترسيم.

السيد الرئيس،

وأخيرا، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ورقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروعي هذين القانونين التنظيميين.

<u>ثامنا، فريق الاتحاد المغربي للشغل:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروعي قانونين تنظيميين:

- القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

- القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وقبل الشروع في المناقشة لابد من التذكير ببعض المنطلقات الأساسية التي انبنى عليها مشروعا القانونيين التنظيمين والسياق التاريخي والظروف التي تمت فيها مناقشتهما، وكذا المراجع القانونية والدستورية التي اعتمدها النقاش، حتى نتمكن من الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه ونكون منصفين وعادلين في بلورة رؤية وطنية تخدم المصلحة العليا للبلاد إن على مستوى اللغات والثقافة المغربية أو على مستوى تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

1- التذكير ببعض المنطلقات الأساسية:

إن مسلسل النهوض بالأمازيغية في بلادنا تسارع بشكل ملحوظ منذ الخطاب الملكي في أجديريوم 17 أكتوبر 2001، والذي شكل نقطة تحول في مصالحة الدولة المغربية مع جزء من تاريخ وثقافة المغرب، وجزء من هوية الشعب المغربي. فقد أعطى الخطاب إشارات قوية على حدوث انعطاف كبيرة في الخطاب الرسمي تجاه الأمازيغية، حيث توالت بعد هذا الخطاب العديد من القرارات والمبادرات الرسمية. تنفيذا للتوافقات الوطنية التي أفضت إليها معركة حقوقية وللالتزامات الدولية للمغرب، المتمثلة في الاتفاقيات المصادق عليها وكذا المواثيق الدولية المكرسة لمبادئ الحقوق الثقافية واللغوية، ووضع الآليات اللازمة لحمايتها والسهر على ممارستها بصورة فعلية.

وقد كان إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أولى هذه الخطوات، والذي عهد إليه الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني

2- دستور 2011: حماية قانونية في انتظار سياسات عمومية

توج هذا المسار والنضال الطويل لإنصاف الأمازيغية بالاعتراف الرسمي والحماية القانونية للأمازيغية، واعتبار هذه الأخيرة لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في دستور 2011. ولأنه لا يمكن تدبير ملف الأمازيغية بمعزل عن باقي مكونات الهوية والثقافة المغربية، فقد استحدث الدستور مؤسسة دستورية خاصة بتدبير ملف اللغات والثقافة المغربية، في الفصل الخامس من الباب الأول من الدستور.

وتأسيس المجلس الوطني اليوم دليل على حصول تطور في الوعي السياسي والمؤسسي المتعلق بالشأن الثقافي بالمغرب، وخطوة مهمة نحو الديمقراطية اللغوية التي تتطلب من هذا المجلس تحمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه، واستحضار مقدار الفعل والتأثير الذي سيتيحه العمل من داخل هذه المؤسسة الدستورية المرجعية.

3- ملاحظات أساسية:

- التأخر الكبير للحكومة في إخراج القانونين ضمن مخططها التشريعي حيث هيا المشروعين في يناير 2013. ولم يصادق المجلس الحكومي عليهما إلا في المجلس الحكومي الذي انعقد يوم 3 غشت 2016. ولم يتم تمريرهما إلا في آخر مجلس وزاري خلال الولاية الحكومية يوم 26 شتنبر 2016. ولم يصادق عليهما مجلس النواب الا في 10 يونيو 2019؛

- يبقى إخراج القانونين إضافة مهمة الى الإنجازات الدستورية والقانونية التي تحققت لفائدة الأمازيغية وشوطا مهما في طريق مأسسة التدبير الثقافي واللغوي بالبلد، ومرحلة متقدمة من مراحل تجميع شتات الفعل الجاري في هذا المضمار، وذلك لما سيتيحه من فرص لاقتراح الاستراتيجيات الملائمة للدولة والمجتمع في مجال السياسات اللغوية والثقافية والسهر على انسجامها وتضافرها؛

- يأتي هذان القانونين في سياق النقاش المجتمعي حول موضوع لغات التدريس، وكيف تم تناول مسألة القانون الإطار، حيث انبرت أطراف سياسية ومجتمعية عديدة للترافع دفاعا عن لغة في مقابل أخرى التي اتخذت طابعا سياسويا بدل مصلحة البلاد وعطلت إنتاجا تشريعيا مهما وهو قانون الإطار حول التعليم الذي تمت المصادقة عليه أخيرا يوم الأمس الإثنين 22 يوليوز 2019 وسيحال على مجلسنا الموقر خلال هذا الأسبوع؛

- يأتي أيضا في ظل نقاش مجتمعي حول النموذج التنموي لبلادنا وما لموضوع التنوع الثقافي والحفاظ على الهوية المغربية من أهمية لذلك، إذ لا تنمية بدون احترام هوية الشعب وإنصاف مكوناته اللغوية؛

- يأتي في ظل للتحديات الثقافية المرتبطة بالألفية الثالثة وما عرفته من تحولات اقتصادية واجتماعية، وتأثيرات العولمة الاقتصادية على الممارسات الثقافية لدى المواطنين، وتحسين جودة ومردودية منظومة اللغات والثقافة استجابة لانتظارات الأوساط الثقافية والفنية؛

- يأتي أيضا في ظل حاجة ملحة لترسيخ مغرب التعايش والتسامح والانفتاح والتعبئة الجماعية لمحاربة التطرف والإرهاب أيا كان مصدره، على أساس ديني أو عرقي....

بالتالي فالرهان كبير على أن يوفر المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية فضاء نموذجيا لبناء التوافقات المجتمعية ذات الصلة بالقرارات الاستراتيجية، وأن يقطع الطريق على التلاعب بمصير المغاربة لغويا وهوياتيا تعليما وتكوينا لاعتبارات سياسوية وأن يكون مؤسسة ديموقراطية من منظور احتضانها لهيئات خمسة تحضر في رحابها كافة اللغات والتعبيرات الثقافية السائرة بالمغرب، توفر للتنوع الثقافي المغربي مجالا للترافع والنقاش وفرصا للاستفادة من مقترحات تهم

صياغة مشاريع التدبير الثقافي ذات الطابع القومي، وذلك على قاعدة التمثيلية المتكافئة والحضور المتوازن.

4- الانتقادات الموجهة للمشروعين:

حول منهجية الإعداد:

نتيجة لاختيارات الحكومة على مستوى منهجية الإعداد والدراسة والمصادقة على مشروع القانونين، وكذا بسبب بعض المقتضيات التي جاءت في النصين، برزت عدد من الأصوات الرافضة للقانونين. حيث عبرت جل الجمعيات والمكونات الأمازيغية عن رفضها للمنهجية التي اتبعت في تكوين اللجنة المكلفة بإعداد القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وبالتالي رفضت المشاورات التي فتحتها تلك اللجنة. حيث أصدرت عدد من الهيئات بيانات عبرت فيها عن "رفض منهجية ومقاربة اشتغال وزارة الثقافة والحكومة في موضوع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بما في ذلك اللجنة المنوط بها وضع تصور القانون المذكور والنتائج التي ستسفر عنها"، ورغم عضوية عدد من الوجوه البارزة للتيار الأمازيغي في تلك اللجنة، فإن مشروع القانون الذي أعدته تلك اللجنة، وصادقت عليه الحكومة في اجتماعها ليوم 3 غشت 2016، تعرض بدوره لسيل من الانتقادات من قبل الجمعيات المهتمة وعدد من وجوه التيار الأمازيغي.

وبنفس الروح رفضت المنهجية التي لجأت إليها رئاسة الحكومة من أجل إعداد القانون الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث أصدر "الائتلاف المدني الأمازيغي" بيانا بمناسبة إعلان رئاسة الحكومة الشروع في تلقي مذكرات جمعيات المجتمع المدني بشأن القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في الحياة العامة. بحيث انتقد البيان التأخر في إعداد وتنزيل القانون، وزيف المقاربة التشاركية. وغموض المنهجية والآلية الموكول لها عملية الإشراف والتدبير لعمليات المشاورات مع المجتمع المدني والمهتمين والفاعلين، مع غياب أدنى الضمانات والشروط الكفيلة لإصدار قانون تنظيمي يكون مدخلا حقيقيا للتصالح ورد الاعتبار للأمازيغية". وعبرت عن رفضها لمشروع القانون رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بحيث عبرت عن رفضها للنص "لكونه لا يترجم رؤية إستراتيجية من طرف الدولة تجاه الأمازيغية، ولا يعبر عن أفق سياسي إيجابي تجاه تفعيل مضامين الفصل 5 من الدستور، كما أنه، وبصيغته الحالية، يروم أكثر إلى تكريس الوضع القائم ورهن مستقبل الأمازيغية بإجراءات رمزية غير ملزمة، وبأجندة زمنية مرتبكة".

فدون الدخول في حيثيات المنهجية المتبعة وطبيعة الجهات المشاركة في جلسات الاستماع والتشاور، يبدو أن الخلاف الجوهري في فهم الفصل الخامس من النص الدستوري، وطرح السؤال الاشكالية: ما غرض المشرع بالنص على هذا المجلس؟ هل هو استجابة للحاجة إلى توزيع تكاملي بين اللغات والمكونات الثقافية المختلفة أم هو حل لمعضلة هوياتية بدأت تفرض نفسها على المجتمع وتهدد تماسكه الاجتماعي؟ وهل فكرة المجلس تنزيل طبيعي لتطور النقاش العمومي حول الهوية بروافدها ومكوناتها أم هو توجيه لمسار النقاش بغية خلق واقع هوياتي جديد؟

فالمشروعان أغضبا الجمعيات الأمازيغية التي رأت أنهما لا يوفران الشروط الدنيا للنهوض باللغة الأمازيغية وضمان حيويتها وحمايتها والارتقاء بها لتقوم بوظائفها كلغة رسمية فعلية للبلاد، حيث يكرسان ترسيماً شكلياً للأمازيغية، ولا يستوعبان الغاية الدستورية من الإجراء الانتقالي المتمثل في إصدار قانون تنظيمي، يكمن دوره في التأهيل القانوني والمؤسساتي للأمازيغية لتقوم بوظيفتها كلغة رسمية".

التعديلات لم تمس جوهر القانونين واكتفت ببعض التعديلات الطفيفة، التي لن تغير الشيء الكثير بخصوص الاختيارات والتوجهات العامة. وهذا نعتبره هدراً للزمن التشريعي والسياسي والدستوري...

كون مشروع قانون استحداث المجلس الوطني للغات والثقافة "لا يحترم المبادئ الأساسية لإرساء حكامة لغوية عادلة ومنصفة، وأهمها المساواة والإنصاف والديمقراطية والشفافية والتعدد والاستقلالية، التي نعتبرها ضرورية من أجل ضمان شروط حماية اللغة الأمازيغية وتنميتها. ويتجلى ذلك في عدم تدقيق مفاهيم ومصطلحات ذات أثر قانوني على مستوى اختصاصات المجلس وتركيبته، والتفاوت الكبير من حيث الاختصاصات والمهام المنوطة بأكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إذ خص المؤسسة الأولى بسبعة اختصاصات حصرية مهمة في مجال اللغة من قبيل "ضمان مواكبة اللغة العربية لكل المستجدات العلمية والتقنية في سائر مجالات المعرفة الإنسانية" من دون أن يسري الأمر ذاته على المعهد. وهو تمييز غير مبرَّر ستكون له تداعيات على مستقبل الأمازيغية وحيويتها، لا سيما أثناء أداء وظائفها كلغة رسمية. وأضاف أن "المشروعين يفتقدان رؤية استراتيجية لإرساء الثنائية اللغوية، وبلورة سياسة لغوية قادرة على تدبير التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في كل السياسات العامة.

وانطلاقا من تحليل المسار الذي قطعه ملف الأمازيغية بعد دستور 2011 وتحقيق الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية، وبناء على تتبع وتقييم مواقف مختلف الفاعلين في الميدان، فإنه يمكننا أن نؤكد على أولوية المسارات الأساسية الآتية:

- إذا كان الاعتراف الرسمي بالأمازيغية يبقى خطوة جريئة وإيجابية على درب التمكين للغة والثقافة الأمازيغيتين، فإن التحدي الحقيقي الذي سيواجه تلك الخطوة هو تنزيلها على أرض الواقع من خلال سياسات عمومية حقيقية وواقعية. فإذا كان تنصيص الدستور على رسمية اللغة الأمازيغية وضرورة النهوض بها يشكل تحولا كبيرا في مقاربة المغرب الرسمي لملف الأمازيغية، فإن التنصيص القانوني– رغم أهميته في توفير الحماية القانونية للغة الأمازيغية- لا يكفي في

تحقيق التحول المنشود وإحقاق الإنصاف لها ما لم تترجمه إجراءات عملية، وسياسات عمومية، واستراتيجية مندمجة، وبرامج حكومية؛ بآجال زمنية معقولة، وإمكانيات مادية كافية. فالمرحلة المقبلة تتطلب بذل الجهد الأقصى في سبيل إعداد برامج فعالة في مختلف جوانب الحياة العامة؛ خصوصا في مجالات التعليم والبحث العلمي والإدارة والقضاء والإعلام والثقافة وغيرها من القطاعات الاستراتيجية. كما يجب الحرص على توفير شروط النجاح الحقيقي لتلك البرامج حتى لا تكرر تجربة إدماج الأمازيغية في مجال التعليم، التي مازالت لعنة الفشل تطاردها رغم مرور أكثر من عقد على إطلاقها. إن كل ذلك يجب أن يكون من المسارات الأساسية في المراحل المقبلة، وذلك بقصد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من جهة، وإدماجها في الحياة العامة من جهة أخرى؛ أي توفير الحماية من جهة أولى، وتنميتها في جهة ثانية؛

- ضرورة فتح المجال أمام مزيد من النقاش العمومي حول القانونين وذلك بهدف التجويد والتطوير، ومن أجل تدارك نقط الضعف فيها، وتوضيح مناطق الظل داخلها، خصوصا أن القانون الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لم يلتفت ولم يحسم في بعض القضايا؛ خاصة ما يتعلق بموقع الأمازيغية وتعبيراتها المحلية في مجال التأطير الديني للمواطنين، وقضية حرف كتابة الأمازيغية الذي لم يشر إليها القانون لا من قريب ولا من بعيد، وكذا إشكالية الأسماء الأمازيغية التي ما زالت مبعث توترات في عدة مناسبات بين المواطنين والإدارة أثناء تسجيل المواليد الجدد؛

- ضرورة توفير شروط ملائمة لتعبئة وطنية من أجل إنجاح مسلسل تنزيل رسمية الأمازيغية على أرض الواقع بالنظر إلى أن ذلك من مسؤولية الجميع؛ دولة من خلال مؤسساتها، ومجتمعا من خلال مؤسساته، وباعتبار الأمازيغية ملك لجميع المغاربة بدون استثناء، وذلك بقصد إنجاح مقتضى الدسترة، ولتجنيب البلد مخاطر تحول خطاب بعض الفاعلين في الحقل الأمازيغي من العمل الثقافي والحقوقي والنضال السياسي المعتدل إلى نزعة قومية متطرفة تعيد تعريف القضية الأمازيغية من منظور قومي وعرقي متعصب؛ يقارب القضية الأمازيغية باعتبارها في "حرب وجودية مع العربية ومع عرق عربي أجنبي وافد على البلد"، الأمر الذي يهدد اللحمة الاجتماعية والثقافية للبلد

بعض التخوفات:

- كيف ستكون الأمازيغية في شقها المؤسساتي الأكاديمي بعد أن تدخل بيتا "المجلس الوطني" مليئا بشتى التلاوين اللغوية والثقافية؟ وهل صحيح أنها ستفرض نفسها داخل هذا البيت؟

- هل يمكن الجزم بالإرادة السياسية الحقيقية للحكومة في النهوض بالأمازيغية وباقي المكونات اللغوية ومنها العربية بالأساس من أجل تنميتهما كلغتين رسميتين دون والانفتاح على اللغات الأجنبية". في غياب سياسات عمومية وميزانية مرصودة لهذا الغرض؟

إلا أن ذلك لا ينفي أهمية خلق المجلس الوطني كمؤسسة استشارية وأهدافها المتمثلة في تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية لتجويد مستوى تعلمها واستعمالها. سيكون من مهامها إبداء الآراء في قضايا تدبير الشأن اللغوي والثقافي بطلب من الحكومة أو البرلمان، وإنجاز دراسات، واقتراح تدابير، ورصد وتحليل وضعية اللغتين الرسميتين للبلد، إلى جانب اللغات الأجنبية، علاوة على تتبع مآلات التعبيرات الثقافية المغربية المختلفة. وهي مهام على درجة عالية من الأهمية والحساسية، اعتبارا لصلتها بطبيعة الهوية القومية، ومدى تأثيرها في رهان المحافظة على الخصوصية.

5- مسارات الاشتغال المستقبلي:

هذه الاعتبارات تجعل المؤسسة مطالبة بالاشتغال على منحيين:

منحى تاريخي: بحيث لا ينطلق المجلس من منطلق تكريس "النتيجة" اللغوية والثقافية التي آلت إليها التعبيرات المغربية في ظل منافسة غير متكافئة لفائدة تعبيرات أجنبية أو محلية سائدة، ونعني أن عمل المؤسسة، في هذا المنحى، سيكون عملا ترميميا يراهن على اقتراح الصيغ الكفيلة باستعادة المفقود من التنوع الثقافي المغربي، وتمكين كافة التعبيرات المغربية من فرص متكافئة للتجلي والإشعاع، ولاسيما الأشكال التعبيرية التي يمكن دمجها في إطار مشاريع التنمية الترابية.

منحى مستقبلي: ويتم فيه صياغة مشاريع استشرافية على بينة من طبيعة الاحتياجات المستقبلية في هذا المضمار، مع ما يعنيه ذلك من قدرة على إدماج التطور التكنولوجي الجاري لبلورة هذه المشاريع، وبخاصة ما يتصل باقتصاد المعرفة (الثقافي والرمزي)، وبذلك فإن هذا المنحى يملك صفة بنائية لا تنظر إلى المعطى الثقافي باعتباره مادة جامدة، بل باعتباره معطى حيا يجب عليه أن يتجدد ويتكيف باستمرار مع التحولات الجارية على مستوى الفكر والسلوك، مثلما يتوجب على القائمين عليه تمكينه من فضاءات حية للتنافس والانتشار.

بهذا المعنى يمكن لهذه الثنائية المذكورة أن توجه استراتيجية عمل المجلس، وأن ترسم خارطة طريقه على مستوى ترتيب الغايات والأولويات، كما يمكنها مساعدة الفاعلين الثقافيين على إجراءات الفرز الإجرائي اللازم بين ما يمكن ترميمه من التعابير الثقافية في أفق اتخاذه محركا من محركات الصناعة الثقافية (ذات الصلة بالسياحة وترويج المنتوج الثقافي المغربي خارج الحدود، على سبيل المثال وليس الحصر) من جهة، وبين ما لا طائل من محاولة إحيائه إلا على سبيل عرضه دليلا على الغنى والتنوع الثقافي الهائل الذي يميز المغرب.

وحيث أننا قدمنا مجموعة من التعديلات على نصي المشروعين التنظيمين وناقشنا مع السيد الوزير الوصي على القطاع رؤيتنا في الموضوعات وأسباب تنزيل تلك التعديلات وتبريراتها وبعد نقاش مستفيض دام ليوم كامل توصلنا إلى توافقات في بعض المواد وسحبنا البعض، ولكل ما سبقت الإشارة إليه وخدمة للمصلحة العليا للبلاد

فإننا نصوت بالإيجاب على نصي مشروعين القانونين التنظيميين:

- القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

- القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

تاسعا، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروعي القانونين:

-مشروع القانون رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

ومشروع القانون رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وفي مستهل هذه المداخلة نستحضر الخطاب التاريخي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يوم 20 غشت 1994، والقاضي بتدريس الأمازيغية في المدرسة المغربية، كما نستحضر خطاب وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2001، والخطاب التاريخي لجلالته خطاب أجدير، بتاريخ 17 أكتوبر 2001 لنصل إلى محطة 9 مارس 2011 التي دعا من خلالها جلالة الملك الى دسترة الأمازيغية لتلتحق بجانب شقيقتها العربية، وتصبح بدورها لغة رسمية، وذلك ما تحقق من خلال الوثيقة الدستورية التي حظيت بشبه إجماع المغاربة، ولاسيما في الفصل الخامس من دستور 2011 وبالأخص ما جاء في الفقرة الرابعة التي نصت على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بوضع قانون تنظيمي يكرس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة لننتقل إلى دولة تعترف، بكل مكوناتها وتتصالح مع ذاتها، وترد الاعتبار إلى مقوماتها الحضارية والثقافية والهوياتية في إطار مجتمع متعدد ومتنوع ومتعايش بروافده الأمازيغية والعربية والإفريقية، في إطار وحدته الوطنية وعبقريته المغربية، المنفتحة على كل الثقافات والتجارب الإنسانية، في اطار فلسفة التسامح والتعايش كثقافة كونية.

وبالرجوع إلى مشروع القانون التنظيمي، رقم 26.16، والذي استغرقت مدة المصادقة عليه داخل مجلس النواب أكثر من سنتين ومشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 والذي استغرقت مناقشته بمجلس النواب أكثر من سنة، وما صاحب المناقشة من مواقف متباينة تصل الى درجة التضاد إن على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون، ونستحضر بهذه المناسبة النقاش المجتمعي الذي كرسه ميثاق أكادير سنة 1991 وندوة حسان 22 يونيو 1996، البيان الأمازيغي، والمذكرات المطلبية لتكتلات جمعوية من جميع مناطق المغرب ومن الحركة الطلابية بمختلف المواقع الجامعية، ورسائل وجهت إلى رؤساء دول شمال إفريقيا بما فيها المغرب، مما يعطي شرعية حقيقية وواقعية لمطلب الدسترة، لا يحدد معناها إلا القوانين التنظيمية حسب منطوق الوثيقة الدستورية، لذلك نرى من الطبيعي الانفتاح على مضامين هذا الملف المطلبي وعلى أصحابه، باعتباره مشروعا مجتمعيا وجبت صياغته بمقاربة تشاركية وبسعة صدر تتفتح وتتقبل وتستوعب مختلف الآراء.

نحن في محطة تاريخية حقيقية إما أن نعطي مدلولا لدسترة الأمازيغية في احترام لروح الدستور وبمقاربة ديمقراطية حداثية أو نخلف موعدنا مع التاريخ.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

فيما يتعلق بمضامين المشروعين، بالرجوع الى مشروع القانون التنظيمي 26.16، والذي أطرته المحاور التالية.

- المبادئ العامة المؤطرة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

- إدماج الأمازيغية في مجال التعليم؛

- إدماج الأمازيغية في مجال التشريع والعمل البرلماني؛

- إدماج الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال؛

- إدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني؛

- إدماج الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية؛

- إدماج الأمازيغية في الفضاءات العمومية؛

- إدماج الأمازيغية في المجال الثقافي والتقاضي؛

- وأخيرا مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تتبعه لنتساءل عن المعايير التي اعتمدت في تصنيف مراحل التنزيل والتي حددت في آفاق خمس سنوات ثم عشر سنوات وأخرى قد تمتد إلى خمسة عشر سنة؟

السيد الوزير،

بخصوص مشروع القانون التنظيمي 04.16، المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي ينص في بابه الرابع على المؤسسات وهيئات المجلس الوطني وهي كالتالي:

- أكاديمية محمد السادس للغات العربية؛

- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

إضافة الى احداث هيئات جديدة وهي:

- الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى؛

- الهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث؛

- الهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية.

إن المجلس الوطني للغات يعتبر مكسب مهم ومؤسسة مرجعية ستلعب دور مهم في السياسة اللغوية نتمنى أن يحظى بدور ريادي لصيانة وحماية اللغات.

في الختام فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نصوت بالإيجاب لصالح مشروعي القانونين:

- مشروع القانون رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

- ومشروع القانون رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

عاشرا، المستشاران السيدان عبد اللطيف أعموعدي الشجري:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التشريعية مهنئا أعضاء مجلسنا هذا، وكل من ساهموا في إخراج هذا النص التنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلى حيز الوجود.

لقد جاء الخطاب الملكي ل 9 أكتوبر 2015 في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان ليشير إلى الدور المركزي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية باعتباره "مجلسا يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة".

فالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أريد له في سياق نزوله، أن يكون آلية ناظمة بالأساس، تتوخى بلوغ حكامة لغوية–ثقافية ناجعة، وليس تعويض المؤسسات التي من المفروض أن تنضوي فيه، ولا تفكيك هياكلها القائمة، المتعددة المهام والأهداف، بل جعل أعمالها وبرامجها ومنجزاتها تنتظم بانسجام وتتكامل وفق ضوابط وتوازنات وخيارات استراتيجية تترجمها المؤسسات المنضوية والمجمعة تحت مظلة المجلس، دون أن تفقد شخصيتها الاعتبارية والإدارية والمالية.

إن هدفنا من اقتراح تعديلات على مواد هذا القانون التنظيمي ترمي في مجملها إلى وضع مهام المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وهياكله وطرق سيره في سياق ما ينص عليه الفصل الخامس من الدستور، والذي يعني سهر الدولة على انسجام سياستها اللغوية-الثقافية المتعددة الأوجه والوسائط والمراكز والمؤسسات في اتجاه حكامة مؤسساتية جيدة.

كما توخينا قدر الإمكان السير في نهج الحكامة اللغوية والثقافية الناجعة، لكننا لا نظن أن هذا المسار ينسجم مع ترجمة مفهوم "الضم" في محتوى المادة العاشرة من الباب الرابع، الذي يعيد تأويل مفهوم "الضم" الوارد في الفقرة الرابعة من الفصل 5 من الدستور تأويلا غير مناسب، بمعنى التذويب وتعويض المؤسسات القائمة أو ابتلاعها في هياكل جديدة للمجلس وتفكيك هياكلها القائمة، وحتى اعتماد الانتقائية في التفكيك، بل ضم ممثلها إلى هيئة تنسيق المجلس، مع المحافظة على استقلاليتها الإدارية والمالية وهياكلها الداخلية.

فتحويل المؤسستين (أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) إلى مديريتين تعملان "تحت سلطة رئيس المجلس الوطني"، قد لا يؤدي إلى السير في نهج الحكامة اللغوية والثقافية الناجعة.

كما أن مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من جهتها معلمة ورمز وطني لا يقبل التذويب. وهو رمز لمرحلة جديدة في تعاطي الدولة مع الأمازيغية، يتعين تمتيعها كمؤسسة بالاستقلالية والسلطات اللازمة وبالبعد الاستراتيجي في اختصاصاتها.

كما يجب تمتيعها بالأهلية القانونية لرصد ومراقبة السياسات العامة المتعلقة بالأمازيغية لتستمر في القيام بمهامها، التي أدتها سابقا بجدارة واستحقاق، وتستحق منا التنويه بدل تقليص اختصاصاتها والإجهاز عليها أو مصادرة ممتلكاتها بدعوى التجميع وباسم القانون.

وهذا يعتبر في نظرنا مساسا بمكتسبات الحركة الأمازيغية بشكل خاص والشعب المغربي بشكل عام.

فتوخي العدالة اللغوية وضمان الولوج إلى الحقوق الثقافية لكل المغاربة توجد في قلب رهانات التنمية والديمقراطية. وورش الثقافة والهوية هو ورش وطني يضع المواطنة الحقة في صلب الرهانات الديمقراطية، ويرسخها ويعززها بقيم الانفتاح والتسامح والتعدد والعيش المشترك.

وهو ورش طويل الأمد، يتطلب النفس الطويل والإصرار والمثابرة.

ومحطتنا التشريعية اليوم، هي درجة من درجات الترقي والسمو بقيمنا الثقافية والحضارية نحو الأفضل، إن أحسننا جميعا تقدير قيمتها الرمزية والمعنوية، وأحسننا تثمين المكتسبات وتطويرها بما يتيح أن يكون القانون التنظيمي في المستوى الجيد والمطلوب.

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التشريعية مهنئا أعضاء مجلسنا هذا، وكل من ساهموا في إخراج هذا النص التنظيمي إلى حيز الوجود.

لقد مرت قرابة ثلاث سنوات على إيداع المشروع مجلس النواب، وأحيل على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين يوم 13 يونيو 2019.

واليوم نصادق على نص مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ليعود إلى مجلس النواب في قراءة ثانية.

فشكرا للسيد وزير الثقافة والاتصال وشكرا للسيد رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على الجهد المبذول.

هذه الجلسة المخصصة للتصويت وللمصادقة على مشروع قانون تنظيمي هام، جسد لوحده آمال المغاربة في إيجاد أرضية توافقية مستمدة من تأويل وترجمة المقتضيات الدستورية فيما يخص الحقوق اللغوية والثقافية، من تصدير الدستور إلى فصله الخامس أساسا.

كما أن النقاش الدائر حوله يرتكز على ما ورد في الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 الذي دعا صراحة إلى "التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة".

وجاء الخطاب الملكي لـ 17 يونيو 2011 ليشير إلى دلالات دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة إلى جانب اللغة العربية، وذلك بالتأكيد على أن "أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية–الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية".

وهو ذات الخطاب الذي ترجم دلالة دسترة اللغة الأمازيغية كتتويج لمسار نضالي طويل يرمي إلى رد الاعتبار للمكون اللغوي والثقافي والهوياتي الأمازيغي "كرصيد لجميع المغاربة، على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج، بقانون تنظيمي، يحدد كيفيات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة".

إن المصادقة اليوم على مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية هو خطوة نحو ترجمة العديد من التدابير والإجراءات الخاصة بترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية قائمة الذات، قوية الشخصية، كمكون أساسي للحمة الوطنية المتماسكة.

وهذه المحطة التشريعية هي تتويج لنقاش برلماني دام زهاء 23 شهرا بمجلس النواب، وصاحبه حواروطني واسع بتعثراته وخيبات أمله وآماله وتخوفاته وطموحاته، وهو ما سجله طيلة هذه المدة مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وفي تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية على وجه الخصوص، والذين عاينوا بأسف البطء المسجل في مسار إنتاج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

فلا بد من التذكير هنا بأن هذا المسار المتعثر للقانون التنظيمي المذكور سيكون له تأثير أكيد على عدد من القوانين ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية، والقوانين المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، أو في مختلف مجالات الوظيفية العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية... وغيرها.

وقد تطرقنا غير ما مرة لظاهرة هدر الزمن التشريعي، وما له من تبعات على أداء المؤسسة التشريعية وعلى الحكامة المؤسساتية ككل. وكان علينا أن نتفادى تضييع الوقت بمنح الأولوية لهذا القانون التنظيمي على الأقل منذ حوالي 8 سنوات.

وقد سبق للخبيرة الأممية المستقلة السابقة في مجال الحقوق الثقافية، فريدة شهيد أن أوصت في تقرير بعثته إلى المغرب في شهر شتنبر 2011 ب" تعزيز المهارات اللغوية في صفوف الموظفين الحكوميين والإداريين الذين يقدمون خدمات عامة للناطقين بالأمازيغية، وفي صفوف القضاة والمحامين، وضمان تدريب وتوفر مترجمين شفويين لدى المحاكم".

وهي تدابير–كان من الممكن–لو اتخذت منذ مدة، أن تساهم في ربح الوقت باتخاذ تدابير استباقية لأجرأة الطابع الرسمي للأمازيغية في المرافق العمومية.

وبعد كل هذا التعثر، نحن نفتتح اليوم شوطا آخر من أجرأة هذه المقتضيات الدستورية التي ساهمت في بلورتها بجانب المؤسسة التشريعية والوزارة الوصية، المؤسسات الوطنية والأحزاب السياسية والفاعلون المدنيون والحقوقيون والمثقفون والمبدعون وغيرهم.

ولا شك أن الأمازيغية، لغة وثقافة وتراثا، قد تعرضت لتهميش ممنهج وطويل. وهي اليوم تستحق جبر الضرر الجماعي، بأخذ الأمور بجدية والقيام بالواجب للخروج بهذا الورش التشريعي المؤسس لما بعد تفعيل مقتضيات الدستور 2011 من عنق الزجاجة إلى واقع التداول اليومي.

إن ما وصلنا إليه اليوم، من خلال توافق أو شبه توافق، حول صيغة هذا القانون التنظيمي، هو وليد مسار طويل انطلق بنضالات الحركة الثقافية الأمازيغية لعقود، وتجسد اليوم في هذا المولود الجديد، الذي يحتاج إلى رعاية في العديد من جوانبه.

وقد لا يرتفع هذا المشروع إلى مستوى طموحات العديد من الهيئات المدنية والحقوقية، فمن حقها أن ترفع سقف المطالب إلى أعلى المطامح وأرقاها، لكننا نعتبر مع ذلك هذا التصويت اليوم في انتظار قراءة ثانية بمجلس النواب، وفي انتظار محطة المجلس الدستوري المرتقبة، أننا تخطينا مرحلة الجمود إلى مرحلة الحركة والفعل.

ولكي يكون هذا الفعل مؤسسا على مبادئ الوعي بالمسؤولية الوطنية والإحساس بحمولة الهوية الوطنية الجامعة، وتثمين الإرث الثقافي المادي واللا مادي، مع استحضار طموح تحقيق التوازن اللغوي في إطار الهندسة الترابية والجهوية للمملكة، وتعزيز التنوع المعزز للوحدة الوطنية، فلا بد من التأكيد على عناصر أساسية:

- أن أمازيغية المغرب هي صمام الأمان، وهي ضمان اللحمة الوطنية القوية والمتينة، وهي ركيزة التماسك الوطني في ظل الاختلاف والتعدد؛

- أن التموقع الجيوسياسي للمغرب على مستوى شمال إفريقيا ودول الساحل، سيمر لا محالة عبر تعزيز وتقوية مكانة الأمازيغية، لغة وثقافة وتراثا وإرثا حضاريا إنسانيا؛

- أن اهتمام الدولة المغربية بجاليتنا في الخارج، باستحضار عدد الناطقين بالأمازيغية، سيمر عبر الاهتمام بالجانب الثقافي والهوياتي للدياسبورا والنخبة المغربية عبر العالم، وضمنها أساسا الهوية الأمازيغية؛

- أن جعل الأمازيغية، رصيدا لجميع المغاربة، سيساهم على المستوى الدولي في التسويق الجيد والفعال لنموذج مغربي يجسد التعاطي مع التعدد والتنوع كقيمة كونية تؤهله للريادة كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة.

وواجبنا تجاه الأجيال الصاعدة، أن نمكن أبناء هذا الوطن من قيم التعدد والتنوع بعدم حصر وظيفة الأمازيغية في هدف التواصل لوحده، بل أن نحرص جميعا على أن تكون وظيفة الأمازيغية كاملة غير منقوصة، أي أن تشمل فوق وظيفة التواصل، وظائف التنمية، وتقوية اللحمة الوطنية، والمساهمة في تطوير المجتمع، وتأكيد الخصوصية الهوياتية الوطنية، وغير ذلك من الوظائف المرتبطة عادة باللغات الرسمية.

إن هذا المسار التشريعي–الذي لا يعتبر نهاية في حد ذاته – هو بداية مسار طويل وشاق، يتعين معه الابتعاد عن الإحالات الفضفاضة والتعابير الرنانة، وإحاطة الإلزامية والترسيم بشرط الإدماج الحقيقية وبالتدقيق الزمني، وربطه بضمانات تمويل متطلبات الأجرأة بشكل دقيق.

كما يتعين أجرأة مقتضيات التدرج في مراحل التفعيل وفق قراءة إيجابية محفزة وحيوية، وتكون فرصة للتجويد وليس أداة للتسويف والتجميد.

ويتعين كذلك التوفيق بين معيرة وتوحيد الأمازيغية مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية واللغوية للمناطق المختلفة، والقدرة على تدبير التنوع والتعدد اللسني داخل المنظومة الأمازيغية الموحدة والمعيارية.

فبقدر ما نحن متحمسون اليوم لإخراج هذا النص التنظيمي من زنزانة التشريع إلى حقل الممارسة الفعلية والاحتكاك بالواقع، بقدر ما نحن حريصون ويقظون، لمواصلة العطاء والجهد بهدف تقييمه وتقويمه، وتصحيح انحرافاته إن ثبتت مستقبلا، كي يكون النص الذي نحن اليوم بصدد التصويت عليه، مترجما بحق لطموحات المغاربة في ثقافة وهوية ولغات مشتركة تحتضن الجميع، وترفع من قدر الوطن وترتقي بالمواطن إلى أسمى درجات التفاعل الإيجابي مع ذاته ومع غيره.